عماد الزغبي

الحركة الطلابية في لبنان

50 عاماً من النضال

1951 - 2001

مؤسسة دار الكتاب الحديث

الحركة الطلابية في لبنان
خمسون عاما من النضال
١٩٥١ ـ ٢٠٠١

عماد الزغبي

الناشر: مؤسسة دار الكتاب الحديث
بيروت - لبنان - ص.ب ١٤/٥٩٦٣
تلفون ٠١/٥٥٥٣٤١
الطبعة الأولى ٢٠٠٢م
الكمية المطبوعة ٢٠٠٠ نسخة
نوع الورق: شاموا بالكي ٨٠غ
قياس: ٧٠ × ١٠٠
غلاف فرز ألوان
نوع الغلاف: كوشيه لماع فرز ألوان
رقم الإيداع: ISBN 9953 - 0 - 0042 - 5

الإهداء

إلى وَلَديّ مصطفى ومجد
ليكون لهما حافزاً وتأكيداً
أنَّ الأمانيَ لا تَتحقق إلَّا بالمثابرة

* * *

إلى طلاب لبنان..
عَلَّهُ المحركُ في استنهاضهم
وقيام حركتهم الطلابية
ودعم جامعتهم الوطنية

بعضاً من هموم الوطن

عندما كنتُ رئيساً للجامعة اللبنانية لفت انتباهي الصحافي الأستاذ عماد الزغبي الذي كان يتابع قضايا الجامعة باستمرار وبهدوء ورويَّة وبإيمان وخلقيَّة واتزان، فحاز الثقة عندي وعند قرَّائه ولم يكن يدور في خلدي أنه يهيء لإصدار كتاب عن عنصر من أهم عناصر الجامعة وهو الطلاب، حتى جاءني يعرض عليَّ عملاً قيِّماً أنجزه وهو «الحركة الطلابية في لبنان، خمسون عاماً من النضال»، فازداد من تقديري له وأعاد هذا الكتاب إلى ذاتي وإلى قناعتي أمرين هامين:

أولهما يقيني بأن التلاحم بين الطلاب والجسم التعليمي والادارة، وهم أهل الجامعة، هو الركيزة الأساسية لقيام الجامعة ونهوضها وتطورها به تحيا ومن دونه تضمحل وتتلاشى.

وثانيهما أن الطلاب هم المعدن الأقوى والأمثل في صناعة هذه الركيزة، وهم المستقبل، أي إكسير الحياة، ولذا كان لهم الفضل في نشأة الجامعة اللبنانية وشعلة بنائها ورجاء وحلم تدعيمها، وبهم ومعهم يتوسع نطاق هذا الحلم للوصول الى شاطىء الأمان.

هذان الثابتان وجدت صداهما صادحاً في كتاب عماد الزغبي.

هذا الكتاب يبرر أن عشرات المراسيم والقرارات والمذكَّرات الصادرة في تواريخ متعددة معطوفة على القانون الأساسي للجامعة رقم ٧٥ تاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٧، بالاضافة إلى الوقائع الدراماتيكية التي رافقت نشوء الجامعة

واستمراره، والتي يسهب المؤلف في تعدادها وتفصيلها، لدليل دامغ على ما ذهبت إليه من عمق القدرة الهائلة التي يتمتع بها أهل الجامعة إذا اجتمعوا، وفي طليعتهم الطلاب إذا اتحدوا، في إعلاء شأن الجامعة وبالتالي في صناعة المستقبل.

وفي هذا المؤلف تبرز تفاصيله ايضاً مدى سلبية التباعد بين أهل الجامعة وتفكك الاتحاد الداخلي للطلاب وتشرذمه إلى هيئات متنافرة، ومدى تأثيره على تأخر العمل الجامعي مما يشكل النقيض للتلاحم الذي ينتج الارتقاء والخير العام، فالجامعة كلبنان يقويان بوحدة أهلهما ويضعفان مع كل تباعد.

إن هذا الكتاب، في حلّته التوثيقية الاستقصائية التحليلية المبسّطة، يقدّم للمكتبة اللبنانية مرجعاً قيّماً حافلاً بالمواد الأساسية العائدة إلى الجامعة اللبنانية وإن تمنيت له لو أنّه حفل ببعض الوثائق بكمٍ أكبر من الصور التاريخية التي تجسّد لحظات هامة من مسيرة الجامعة. فالذاكرة المصوّرة للجامعة اللبنانية مشتتة، ولا بدّ من العمل الجاد على لملمة بعض المعلوم والمجهول المصير فيها لتكتمل أدوات المعرفة الحقيقية. والواقع أنني كنت قد باشرت في أثناء رئاستي للجامعة تكوين فريق عمل متخصص تنصبّ جهوده على تكوين أرشيف كامل من النصوص والصور الفيلمية والفوتوغرافية والوثائق وقد قام بالخطوات الأولى الفعّالة التي تبنى عليها آمال كبيرة.

إن كتاب «الحركة الطلابية في لبنان ـ خمسون عاماً من النضال» لعماد الزغبي يزدحم بالمعلومات والتحليلات والإشارات التي تدفع ذاكرتي الى استعادة سؤال طالما راودني وهو: لماذا تسترخي الحكومات في بلدي عن التخطيط لِما لا بدّ منه في حياة الناس وتنتظر فقط نزول أصحاب الشأن إلى

الشارع والإضراب والتظاهر والاعتصام وربما أكثر من ذلك لتقوم بواجب هو حقّ طبيعي للشعب عليها؟

فالجامعة اللبنانية، كما يقول عماد الزغبي، لم يقرّر مجلس الوزراء إنشاءها إلاّ في الخامس من شباط ١٩٥١ وبعد نضال طالبي عنيف بدأ عام ١٩٥٠ في المعاهد العليا الفرنسية واستمر من خلال لجنة الإضراب وانتشار المظاهرات والمواجهات في شباط ١٩٥١ وسقوط قتيل وجرحى.

ولم يقرّر مجلس الوزراء في مطلع العام الجامعي ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤ اختيار المكان المناسب للبناء الموحّد ورصد الأموال اللازمة له، كما يقول عماد الزغبي، إلاّ بعد سلسلة من الإضرابات والإعتصامات والتظاهرات والمواجهات اشترك فيها الطلاب والأساتذة وبعض العمداء وقسم كبير من طلاب الجامعات الخاصة.

ولم تتوسع الكليات وتتجهّز إلاّ بعد مواجهات واعتقالات وصِدامات وتظاهرات بعشرات الآلاف من الطلاب.

والعبرة المعبّرة التي تبرز من مجريات الأحداث التي حفل بها الكتاب أن الحركة الطلابية كانت تجتمع على تعدد مشاريعها حول كل لحظة وطنية أو قومية فتفعل فعلها وتستقطب القوى السياسية والنقابية بخلاف ما هو الواقع الآن حيث نرى أن مثل هذا الإجماع مفقود، فكلّ مطلب تتبناه فئة تعارضه أخرى، فلعلّ المستقبل ينهي هذه الحالة الشاذة فيتكوّن الإتحاد الوطني العام لطلاب الجامعة اللبنانية، ومع تطور التعليم العالي وتعدد القيّمين عليه يؤسس لإتحاد عام لطلبة التعليم العالي في لبنان.

في جميع الأحوال، لقد حاول عماد الزغبي في كتابه هذا أن يستذكر، من خلال متابعة تاريخ الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية، بعضاً من هموم الوطن في سبيل استعادة الجامعة تألقها وموقعها المميز واستعادة الحوار بين

مسؤولي الفروع الطلابية وصولاً إلى إعادة تأسيس الاتحاد الوطني لطلاّب الجامعة اللبنانية، وهذا أمرٌ يثلج صدري ويؤرّخ لما نكنّه، أنا والمؤلِّف، من إيمانٍ عميق بأصالة هذه الجامعة وأهلها.

إنَّ ما لم يقله الزغبي هو أنه نجح في تضمين كتابه أفضل المعلومات والرؤى معتمداً موضوعية قلَّ نظيرها في هذا النوع من التأليف، وسعة أفق لا يعرفها إلاّ الخبراء في هذا النوع من الموضوعات، وشفافية لا يقدر عليها إلاّ من وقع في حبّ من يكتب عنه.

من هنا تقديرنا الكبير لإنتاجه هذا وإكبارنا لجهوده المضنية لجمع ما تفرّق في الزمان والمكان عن الجامعة اللبنانية ليكون هذا الانتاج في المستوى المطلوب.

نهنّىء عماد الزغبي مع هذا المولود ونتمنى أن يغنينا بأعمالٍ له على المستوى ذاته من القدر والقيمة.

وفّقك الله

د. أسعد دياب

وزير الشؤون الاجتماعية

علاقة الماضي بالحاضر

المحاولة الحالية لدراسة تاريخ الحركة الطلابية في لبنان، تمتاز عن غيرها من المحاولات بنقطتين أساسيتين:

الأولى: توقيتها.

الثانية: منهجية البحث في تاريخ هذه الحركة.

وقراءتي لهذه المحاولة تبرز، التزام الكاتب بالجامعة اللبنانية وعبرها بقضية التعليم في لبنان، كقضية هي في أولويات القضايا الوطنية، وميزة عماد الزغبي في تناوله لهذا الموضوع انه اتَّبع المنهجيَّة التي تستفز التوقيت لتساهم في إيصال هذا التأزم إلى مرحلة الاستفزاز والاتهام، كمساهمة في دفع الجميع للخروج من الأزمة والمأزق.

فالكتاب يتناول الموضوع من خلال استعراض التاريخ مقارناً مع الواقع الحالي فتأتي تناقضات القضايا والممارسة لتستفز القارىء وبشكل أساسي تستفز مكونات الحركة الطلابية الحالية، في اطار التفتيش عن مساهمات الجميع في حركة الاستنهاض.

فالتاريخ يسجل للتدخل السياسي في شؤون الجامعة، ايجابية في الداخل الجامعي (طلاب، أساتذة، وإدارة) على الخارج المجتمعي من زاوية دفع هذا الخارج للمساهمة بدعم الجامعة ومن هنا تأخذ استقلالية الجامعة بعدها الفاعل وليس كما يبدو أحياناً كدعوة للانعزال.

وفي مقابل الماضي تأتي بشاعة العلاقة بين الداخل والخراج، بين السياسي والجامعي في شكلها الراهن، ليس كدعوة لإبعاد الجامعة عن

السياسة بل لأن السياسة بأبشع أشكالها اللبنانية (الطائفية) تحاول التواصل مع الداخل الجامعي لاستعماله هو (وليس لدعمه) كداعم لقضايا الطوائف والسياسات الطائفية. فتأتي حيوية الحركة الطلابية اليوم ليستفيد منها الخارج من دون امكانية إفادتها هي، باتجاه إعادة تكوين اتحادها وحركتها بما يدعم الجامعة اللبنانية والتعليم في لبنان. وفي مقارنة الحاضر بالماضي ايضاً يأتي استفزاز، الفئات الطلابية، على اختلاف انتماءاتها السياسية (ومع ضرورة انتمائها السياسي) لكي تأخذ مكانها المفقود والذي بفقدانه يعطّل عنصراً أساسياً من عناصر بناء الجامعة الوطنية المساهمة في تحديد شكل التعليم العالي وبالتالي مستقبل الوطن على قاعدة الالتزام بقيم، مواكبة العصر علمياً وتقنياً، بقيم العدالة، بقيم التنمية المتوازنة، بقيم الوحدة التي يتفاعل التنوّع داخلها مبرراً أوجه الجمال والتقدم فيه وليس بشاعة التشرذم داخله، وكذلك بقيم الديموقراطية كهدف وكنهج لكي يستطيع لبنان المستقبل، الانخراط في هموم العرب وحملها وليس الانعزال عنها، والنظر الى همومها بعقل ديمقراطي لبناني بديل للعقول السائدة.

د. خالد حدادة

عضو مجلس الجامعة اللبنانية

والمنتدب لاحياء الاتحاد الوطني

لطلاب الجامعة اللبنانية

مقدمة

المتتبع للحركة الطلابية في لبنان على امتداد أكثر من نصف قرن من الزمن، لا بد له ان يتوقف عند العديد من المحطات المهمة في حياة هذه الحركة، ومفاصلها، ونضالها، وانتقالها من شعارات سياسية الى حركة مطلبيه لإنشاء جامعة وطنية لبنانية، الى لعب دور فاعل على الساحة الداخلية، لها أثرها الكبير في العديد من المواقف السياسية، وان كانت التحركات السابقة تصب في خانة المطالب لما فيه مصلحة الطلاب إلا أن المثل العليا هي التي كانت تحرك الطلاب بعيدا عن الأهواء والأطماع السياسية.

ولم يقتصر الدعم والتأييد فقط على الرابطات الطلابية في الجامعة اللبنانية، وإنما على التضامن في ما بين مختلف الجامعات اللبنانية. وكان هذا التضامن يتعدى الجسم الطلابي الى الحركات العمالية والنقابية، عبر برقيات التأييد والمواقف، وأيضا المساندة في التظاهر، والقيام بأي تحرك يصب في خدمة الطلاب الذين بدورهم كانوا يساندون النقابات.

أما أساتذة الجامعة اللبنانية، فكان لهم دورهم النضالي في قيام جامعتهم بالتعاون والتكافل مع الطلاب. وبرز منهم العديد في حمل هموم الجامعة، أبرزهم عميد كلية العلوم د. حسن مشرفية الذي قدم استقالته احتجاجا على أوضاع مبنى الكلية والظروف التي يتعلم فيها الطلاب. ولم يتراجع عن استقالته إلا بعد ان حصل على وعد بتحقيق المطالب التي من أجلها قدم استقالته.

والجامعة اللبنانية لم تنشأ إلا بإرادة الطلاب والجماهير الشعبية التي وعت ان قضية الجامعة قضيتها. فوجود جامعة وطنية في لبنان كان يمثل في وعي هذه الجماهير مساهمة فعالة في تأمين التعليم الجامعي المجاني لأبنائها المحرومين منه، بسبب الاقساط المرتفعة التي تفرضها الجامعات الأجنبية.

لذلك ظهرت قضية وجود الجامعة اللبنانية منذ البدء، أي منذ نشأتها كقضية وطنية لأنها لا تنحصر بفئة الطلاب والأساتذة فقط، بل تهم الجماهير الشعبية أساسا، ولأنها أيضا ضربة للاحتكار الاستعماري للتعليم الجامعي الذي كان سائدا.

إذا كان من الضروري التأكيد على دور الطلاب خاصة، والأساتذة أيضا في إنشاء الجامعة اللبنانية، على أثر التظاهرات التي قامت بها هذه الفئة الاجتماعية، فمن الضروري كذلك ألا نتجاهل دور الجماهير الشعبية (الأحزاب والقوى السياسية) في تأييدها الفعال لقضية الجامعة التي تبنتها، ولعب الطلاب دورا رئيسا في النضال الوطني.

وما كانت تحركات الطلاب والتظاهر والصدام مع قوى الأمن الداخلي إلا نتيجة اقتناع بالمطالب التي حملوها، بدءا من المطالبة بتأسيس جامعة وطنية، وصولا حتى انتظام العمل فيها. علما انه يمكن الاعتبار ان الجامعة لم يكن مقدرا لها ان ترى النور لولا تحرك الطلاب، خصوصا ان السلطة كانت تغدق الوعود من دون تحقيقها، إلا بعد نزول الطلاب الى الشوارع، وبالأخص في عقود الخمسينات والستينات والسبعينات. لكن الزمان تغير وبات الطلاب أقل راديكالية، وأكثر اهتماما بتأمين عمل لائق والبحث عن سوق عمل ضاقت بهم، وأصبح همهم التطور الشخصي لا المثل العليا التي خاضوا من أجلها العديد من المعارك مع السلطة، وسقط منهم قتلى وجرحى واعتقل الكثير، حتى برزت

جامعتهم الى الوجود وأثبتت نفسها وكيانها، وتحول الهم في التسعينات الى البحث عن الذات الشخصية، والانتماء الطائفي والمذهبي والحزبي، ولم يعد يكترثون بالقضايا الكبرى كما فعل الطلاب أيام التضامن مع الجزائر والعراق وسوريا وفلسطين وغيرها من الشعوب العربية، حتى انهم كانوا على استعداد للتظاهر ضد كل ظلم.

كان للحركة الطلابية في لبنان دورها الفاعل والنهضوي في تأسيس الجامعة اللبنانية، وفي تصويب العديد من مسارات الدولة ومواقفها تجاه القضايا العربية الحساسة، ولم يكن دورها أقل شأنا من طلاب فرنسا الذين قادوا ثورة هزوا فيها الحكومة الفرنسية من جذورها. وانهيار الشيوعية في أوروبا الشرقية يعود الفضل الكبير فيه الى الطلاب الذين كانوا في طليعة الحركة الديموقراطية، وتغيير نظام مستبد من السلطة في كوريا الجنوبية كان بنضال الحركة الطلابية، والنضال المستمر والمتواصل في جامعة بيرزيت في فلسطين المحتلة كما في باقي الجامعات الفلسطينية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

والحركة الطلابية في مطلع الألفية الثالثة هي حركة شبه حيه. وهذه معضلة من المعضلات التي تواجه العمل النقابي الطالبي، على الرغم من فترة الهدوء، وتوطد السلم. لكن الحركة لم تتجدد، مما يستدعي إعادة تشكل البنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وإعادة تشكل النخبة. فجميع القوى السياسية التي شاركت في الحرب تعيش حالة تأزم، وبحاجة الى وقت ليظهر الأفراد والمؤسسات التي تؤمن بالصراع الديموقراطي والحوار الذي يعيد الحركة الطلابية الى موقعها. وهذا يحتاج الى مبادرة فعلية. فهناك العديد من المطالب التربوية ولا أحد يتحرك، وان كان من تحرك فهوخجول لا يعبر عن واقع حال الطلاب الذين كانوا ينزلون بالآلاف للاعتصام والتظاهر، في حين ان أساتذة الجامعة يتحركون

منفردين لطرح المطالب، وان كان من مشاركة فهي رمزية. وهذا عكس ما عرفته الحركة الطلابية، ويتمثل وجه الخطورة في المكاتب الطلابية للأحزاب. فهناك طلاب ينفذون قرارات أحزابهم من دون أي سؤال، ويستحضرون الأحزاب الى الجامعة لتكون الأخيرة في خدمتهم بدل ان يكونوا هم في خدمتها، بينما الإنجاز الأكبر على الصعيد الطلابي يكون في استحضار أدوات نقابية تطرح المطالب النضالية في القطاع التربوي، لما فيه صالح الطلاب والجامعة.

عماد الزغبي

تمهيد

يمكن ان نميز حركة التطور التاريخي للحركة الطلابية في لبنان على امتداد نصف قرن من الزمن، على أربع مراحل رئيسة:

المرحلة الأولى: تمتد من تاريخ تأسيس الجامعة اللبنانية العام ١٩٥١ وما سبقها، وما أعقبها حتى مطلع الستينات. إنشئت في هذه المرحلة كليات الحقوق والعلوم والآداب، واستقلت دار المعلمين العليا، ولم تعد تشمل كل الكليات، وبعد ذلك ولادة معهد العلوم الاجتماعية، وكان بعدها توسع الجامعة وتعدد كلياتها يتم بتأثير زيادة الطلاب وتحركاتهم.

المرحلة الثانية: تمتد من مطلع الستينات الى ما قبل بداية السبعينات، وتم خلالها وضع قانون تنظيم الجامعة اللبنانية. وشهدت هذه الفترة تصاعدا في الحركة الطلابية المطلبية، ونموا للحس القومي العربي مع بروز القضية الفلسطينية وما رافقها من تأييد يساري ورفض يميني.

المرحلة الثالثة: منذ بداية السبعينات وحتى نهاية الثمانينات، أي منذ قيام الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية ولعبه دورا هاما على صعيد وحدة الجامعة، مرورا بحل الاتحاد، وتفريغ الجامعة الوطنية نتيجة تداعيات الحرب التي عصفت بلبنان في العام ١٩٧٥ .

المرحلة الرابعة: منذ بداية التسعينات أي الجمهورية الثانية بعد اتفاق الطائف، وحتى نهاية العام ٢٠٠٠ وما رافقها من ظهور قوى سياسية وخفوت قوى كانت فاعلة، والمحاولات التي جرت لإعادة إحياء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية واحتدام التناقضات.

الباب الأول

تنظيم الجامعة اللبنانية وحقوق الطلاب

* الكليات والمعاهد
* أرقـام
* حقوق الطلاب القانونية

تنظيم الجامعة اللبنانية

تأسست الجامعة اللبنانية فعليا العام ١٩٥٣ بعد صدور قرار مجلس الوزراء في الخامس من شباط ١٩٥١، وكانت دار المعلمين العليا أولى معاهدها ونواة لها حتى العام ١٩٥٩ .

نظمت الجامعة بموجب المرسوم التنظيمي الرقم ٢٨٨٣ تاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٥٩، وأعطيت استقلالها العلمي والمالي والإداري بموجب القانون رقم ٦٧/ ٧٥ تاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٦٧، ثم نظمت شؤونها المالية بموجب المرسوم ١٤٢٤٦ تاريخ ١٤/ ٤/ ١٩٧٠ .

ونظم عمل الهيئة التعليمية في الجامعة بموجب القانون رقم ٦/ ٧٠ تاريخ ٢٣/ ٢/ ١٩٧٠، ونظمت مشاركة الطلاب في إدارة الجامعة وإدارة كلياتها ومعاهدها بالقانون الموضوع موضع التنفيذ بموجب المرسوم رقم ٢٩٦٣ تاريخ ١٦ آذار ١٩٧٢ .

في الجامعة اللبنانية ١٣ كلية وأربعة معاهد، جاء ترتيب الكليات والمعاهد وتنظيمها وفقا للترتيب التالي[١]:

١ : كلية التربية: تأسست باسم دار المعلمين العليا بموجب المرسوم رقم ٦٢٦٧ تاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٥١، وأصبحت باسم معهد المعلمين العالي بموجب المرسوم الاشتراعي رقم ٢٩/ ٥/ ١٩٦٤، وبصدور القانون ٦٧/ ٧٥ تاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٧ أخذ المعهد المذكور أسم كلية التربية.

للكلية فرعان، الأول: الاونيسكو، والثاني في منطقة "الروضة الجديدة".

---

(١) راجع الكتب الصادرة عن الجامعة اللبنانية. دليل الجامعة اللبنانية ١٩٩٤ - ١٩٩٨ - و. ٢٠٠٠

إضافة الى الفرعين تضم الكلية:

* مركز الإعداد والتدريب.

* المركز الجامعي للأبحاث والدراسة التربوية.

* كرسي أونيسكو في علوم التربية.

* إجازات التربية الفنية والرياضية.

وتقع جميعها في مبنى عمادة الكلية في تحويطة فرن الشباك.

٢: كلية الآداب والعلوم الإنسانية: أنشئت باسم كلية الآداب، بموجب المرسوم رقم ٢٨٨٣ تاريخ ١٦/ ٢/ ١٩٥٩، وبصدور القانون ٧٥/ ٦٧ تاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٧ أصبحت باسم كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

للكلية خمسة فروع: الأول: كورنيش صائب سلام (المزرعة) بيروت.

الثاني: الفنار، جبل لبنان

الثالث: طرابلس، القبة.

الرابع: كساره، محافظة البقاع

الخامس: صيدا محافظة الجنوب

وصدر مرسوم إنشاء مركز تعليم اللغات والترجمة في ٢٦ شباط ١٩٩٦، ومركزه منصورية المتن.

كما صدر مرسوم إنشاء قسم علوم اللغة والتواصل في ٢٠/ ١/ ٢٠٠٠ وهويتبع مباشرة عمادة الكلية، بدأ التدريس العام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ ومركزه الفرع الأول.

٣: كلية العلوم: أنشئت كلية العلوم ونظمت بموجب المرسوم رقم

٢٨٨٣ تاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٥٩، ثم حددت الشروط الجديدة للتعيين والترفيع لأفراد الهيئة التعليمية في هذه الكلية بموجب المرسوم رقم ١٤٦١٩ تاريخ ٢/ ٦/ ١٩٧٠ .

للكلية خمسة فروع: الأول: الحدث ـ جيل لبنان

الثاني: الفنار(المنصورية سابقا) ـ جبل لبنان

الثالث: طرابلس ـ القبة

الرابع: زحلة ـ محافظة البقاع

الخامس: النبطية ـ محافظة النبطية

٤: كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية: أنشئت كلية الحقوق بموجب المرسوم رقم ٢٨٨٣ تاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٥٩، ونظمت بموجب المرسوم رقم ٢٥١٦ تاريخ ١٤/ ١١/ ١٩٦٠ .

ثم أنشأ ونظم قسم العلوم السياسية بموجب المرسوم ٥٣٤٢ تاريخ ٢٦/ ٨/ ١٩٦٦ لجهة إضافة و"الإدارية" على هذا القسم.

صدر المرسوم رقم ٢٦٤٢ بتاريخ ٢١/ ٩/ ١٩٦٥ . والذي ينظم دراسة الحقوق في المعاهد الخاصة، والذي اشترط في المادة الثالثة منه إقرار منهاج الدراسة للحقوق من قبل وزير التربية الوطنية ان يكون متعادلا من حيث المستوى مع منهاج دراسة الحقوق في الجامعة اللبنانية.

وفي المادة الرابعة: تشمل رقابة التربية الوطنية لمعاهد الحقوق الخاصة جميع النواحي الإدارية والتعليمية من شؤون المعاهد الخاصة، لا سيما ما يتعلق منها بتوافر شروط الأهلية القانونية في الهيئة التعليمية، وبأصول التدريس وبشروط قبول الطلاب، وبتأليف اللجان الفاحصة وبكيفية الامتحانات ومراقبتها.

وتطبيقا لأحكام المادة ١٨ من قانون تنظيم التعليم العالي تمنح

شهادات الإجازة في الحقوق اللبنانية من قبل الدولة اللبنانية للطلاب المنتسبين الى معاهد الحقوق الخاصة الفائزين في امتحانات الحقوق وفقا للشروط في منهاج الحقوق في الجامعة اللبنانية. ويعتبر منهاج دراسة الحقوق بالنسبة الى المعاهد المعنية في هذا المرسوم منقسما الى قسمين: قسم أول يتعلق بدراسة مواد الحقوق بصورة عامة، وقسم ثان ينحصر في دراسة القوانين اللبنانية.

وبصدور القانون رقم ٧٥/ ٦٧ تاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٧ أصبح اسم الكلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية. وحددت الشروط للتعيين والترفيع لأفراد الهيئة التعليمية في ملاك هذه الكلية بموجب المرسوم رقم ٣٠٧ تاريخ ٤/ ١/ ١٩٧١ والمعدل بالمرسوم رقم ٣١٤٤ تاريخ ١١/ ٤/ ١٩٨٦ المعدل المرسوم رقم ٤١٤١ تاريخ ١٣/ ١٠/ ١٩٩٣ والذي ينص على: يحدث في كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية في الجامعة اللبنانية "مركز للأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية والذي يعرف فيما بعد بالمركز".

للكلية خمسة فروع: الأول: الصنائع - بيروت

الثاني: جل الديب - جبل لبنان

الثالث: طرابلس - القبة

الرابع: كساره - محافظة البقاع

الخامس: صيدا - محافظة الجنوب.

مركز الأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية: شارع سامي الصلح، مبنى طبارة. صدر مرسوم إنشائه في ١١ نيسان ١٩٨٦، يقوم المركز بالأبحاث والدراسات في المعلوماتية القانونية، إنشاء بنك معلومات قانونية، توثيق ممكن، بالتعاون مع مراكز المعلومات وبإعداد دورات تدريبية للحقوقيين. كما تضم الكلية مركزا للدراسات اللبنانية

القانونية والإدارية والسياسية.

٥: معهد العلوم الاجتماعية: انشأ معهد العلوم الاجتماعية بموجب المرسوم رقم ٢٨٨٣ تاريخ ١٦/ ١٢/ ١٩٥٩. ونظم بموجب المرسوم رقم ٧٣٦٧ تاريخ ١٨/ ٨/ ١٩٦١ المعدل بموجب المرسوم رقم ١٦٠٨ تاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٢.

ثم حددت الشروط الجديدة للتعيين والترفيع لأفراد الهيئة التعليمية في هذا المعهد بموجب المرسوم رقم ٣٢٠٠ تاريخ ١٣/ ٥/ ١٩٧٢.

للكلية خمسة فروع: الأول: الروشة - بيروت

الثاني: الرابية - جبل لبنان

الثالث: طرابلس - القبة

الرابع: كساره - البقاع

الخامس: صيدا - محافظة الجنوب.

إضافة الى ذلك يضم المعهد مركز للأبحاث والمراجع الاجتماعية.

٦: معهد الفنون الجميلة: انشأ معهد الفنون الجميلة ونظم بموجب المرسومين رقم ٣١٠٧ تاريخ ١٠/ ١١/ ١٩٦٥ ورقم ٤١٩٣ تاريخ ٢٩/ ٢/ ١٩٦٦. ثم صدر المرسوم رقم ٥٧٥٣ تاريخ ٢٤/ ١٠/ ١٩٦٦ إجازة قبول طلاب في المباراة لبعض أقسام معهد الفنون الجميلة حائزين شهادة إنهاء الدراسة الثانوية وتسوية وضع طلاب مقبولين أثر نجاحهم في المباراة الجارية لعام ١٩٦٥/ ١٩٦٦.

المرسوم رقم ٥٣٦١ تاريخ ٤/ ٩/ ١٩٨٢ الشروط الخاصة للتعيين والترفيع والتعاقد لأفراد الهيئة التعليمية في معهد الفنون الجميلة في الجامعة اللبنانية وتعديلاته في المراسيم التالية: المرسوم رقم ٨٥٦ تاريخ ١٨/ ٧/ ١٩٨٣، والمرسوم رقم ٥٠١٢ تاريخ ١٤/ ٧/ ١٩٨٨ والمرسوم

٢٠٠٩ تاريخ ٧/ ١٢/ ١٩٩١ .

للمعهد أربعة فروع: الأول الروشة ـ بيروت

الثاني: فرن الشباك ـ جبل لبنان

الثالث: طرابلس ـ القبة

الرابع: دير القمر ـ جبل لبنان.

٧: كلية الإعلام والتوثيق: أنشئت الكلية باسم معهد الصحافة ونظم هذا المعهد بموجب المرسوم الرقم ٨٣٢٩ تاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٦٧، وأنشأ في معهد الصحافة مركز لتدريب الصحفيين وتطوير وسائل الإعلام بموجب المرسوم الرقم ١١٠٢٠ تاريخ ٧/ ١٠/ ١٩٦٨ . صدر المرسوم الرقم ٤١٥٦ تاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٧٢ لتنظيم المعهد، ثم المرسوم ٩٩٦٣ تاريخ ١٧/ ١٠/ ١٩٧٢ بتعديل المادة الثالثة من المرسوم ٤١٥٦ لجهة التسمية: فأصبحت كلية الإعلام والتوثيق بدلا من معهد الإعلام والتوثيق.

المرسوم ٣٩٢٥ تاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٨١ عدل بعض أحكام نظام هذه الكلية ثم المرسوم ٤٧٣٩ تاريخ ١٨/ ١/ ١٩٨٢ تحديد الشروط الخاصة للتعيين والترفيع والتعاقد لأفراد الهيئة التعليمية في كلية الإعلام والتوثيق. للكلية فرعان:

الأول: بئر حسن ـ بيروت.

الثاني: الفنار ـ جبل لبنان.

٨: كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال: أنشئت باسم كلية التجارة بموجب القانون الرقم ٧٥/ ٦٧ تاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٧ ثم أبدلت تسمية كلية التجارة بكلية إدارة الأعمال بموجب المرسوم ١٤٣٠٤ تاريخ ٢٠/ ٤/ ١٩٧٠، تضمن هذا المرسوم نصوص برامج هذه الكلية ومناهجها. وحددت شروط تعيين وترفيع أفراد الهيئة التعليمية في هذه

الكلية بموجب المرسوم رقم ٤٨٥٧ تاريخ ٩/ ٧/ ١٩٧٠ .

صدر المرسوم رقم ٤٥٢٠ تاريخ ١٣/ ١١/ ١٩٨١ بتعديل اسم كلية إدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية وإنشاء قسم العلوم الاقتصادية فيها وجاء في المادة الأولى من هذا المرسوم: يستعاض عن عبارة "كلية إدارة الأعمال" حيثما وردت بعبارة "كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال" كما تضمن هذا المرسوم نصوص برامج ومناهج العلوم الاقتصادية.

المرسوم رقم ١٤٠ تاريخ ١٢/ ١/ ١٩٨٣ حدد الشروط الخاصة للتعيين والترفيع والتعاقد لأفراد الهيئة التعليمية في قسم إدارة الأعمال في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال.

وصدر المرسوم رقم ٤١٤٠ تاريخ ١٣/ ١٠/ ١٩٩٣ "إنشاء قسم للمعلوماتية في كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال"، وأصبحت المادة الثالثة تنص: ينشأ في الكلية أربعة أقسام للتدريس:

ـ قسم الإعداد العام ـ قسم التخصص في الإدارة والتسويق

ـ قسم التخصص في المحاسبة والتمويل

ـ قسم المعلوماتية.

للكلية ثلاثة فروع:

الفرع الأول: بئر حسن ـ بيروت وشعبة في عاليه وشعبه في النبطية.

الفرع الثاني: الاشرفية ـ بيروت.

الفرع الثالث: طرابلس ـ محافظة الشمال.

٩: كلية الهندسة: أنشئت كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية بالمرسوم رقم ٩٣٠٥ تاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٧٤ وبوشر التدريس فيها ٢٤ آذار ١٩٨٠ ثم صدر المرسوم رقم ٣٨٢٢ تاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٨٠ بتحديد شروط التعاقد للتدريس والبحوث في كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية.

المرسوم رقم ٢٨٢١ تاريخ ٢٤/ ٣/ ١٩٨٠ حدد نظام التدريس وشروط الانتساب الى كلية الهندسة، وصدر المرسوم رقم ٣٨١٤ تاريخ ٨/ ٤/ ١٩٨٧ بتعديل هذا النظام. ثم المرسوم رقم ٤٥٧٧ تاريخ ٣/ ٢/ ١٩٨٨ بتحديد شروط التعيين والترفيع والتعاقد في كلية الهندسة.

للكلية ثلاثة فروع:

الفرع الأول: طرابلس - القبة - محافظة الشمال.

الفروع الثاني: رومية - جبل لبنان.

الفرع الثالث: بيروت طريق المطار.

١٠: كلية الزراعة: أنشئت كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية بالمرسوم رقم ٩٣٠٦ تاريخ ٢١/ ١٠/ ١٩٧٤ وتم تنظيم أعمالها بموجب المرسوم رقم ٤٥٢١ تاريخ ١٣/ ١١/ ١٩٨١ وبوشر التدريس الفعلي في هذه الكلية مع بداية العام الجامعي ١٩٨٥/ ١٩٨٦.

صدر المرسوم رقم ٥٣٨٥ تاريخ ٢٢/ ٩/ ١٩٨٨ بتعديل شروط الانتساب الى كلية الزراعة والمرسوم رقم ٤١٠٧ تاريخ ٧/ ٧/ ١٩٧٨ بإنشاء فرعين لكلية الزراعة ومحطات للأبحاث العلمية والتدريب العلمي في المحافظات. تم دمج فرعي الكلية في ٦ ايلول ١٩٩٦.

للكلية فرع واحد: حرش ثابت - جبل لبنان.

١١: كلية الصحة العامة: أنشئت كلية الصحة العامة في الجامعة اللبنانية ونظمت بالمرسوم رقم ٤٤١٨ تاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٨١. أعيد تنظيمها بالمرسوم رقم ٣٢١٨ تاريخ ١٧/ ٥/ ١٩٨٦. صدر المرسوم رقم ٤٤١٩ تاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٨١ بتحديد الهيئة التعليمية في كلية الصحة العامة. ثم صدر المرسوم رقم ٥٥ تاريخ ١١/ ١٢/ ١٩٨٢ بتصحيح خطأ مادي للمرسوم رقم ٤٤١٩ تاريخ ٢٠/ ١٠/ ١٩٨١ لجهة شروط حيازة

شهادة الدكتوراه في هذه الكلية. لحظ تنظيم كلية الصحة العامة، إنشاء فرع جامعي في كل محافظة من المحافظات، على ان يحدد بدء العمل فيه وفي كل قسم من أقسامه الأكاديمية بقرار من مجلس الجامعة بناء على توصية مجلس الكلية.

للكلية خمسة فروع:

الفرع الأول: الاونيسكو- بيروت.

الفرع الثاني: الفنار(السبتية سابقا) - جبل لبنان.

الفرع الثالث: طرابلس - محافظة الشمال.

الفرع الرابع: زحلة - محافظة البقاع.

الفرع الخامس: صيدا - محافظة الجنوب.

١٢: كلية العلوم الطبية: أنشئت كلية العلوم الطبية بموجب المرسوم رقم ١١١٨ تاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٨٣. صدر المرسوم رقم ٢٨٨٦ تاريخ ٩/ ١٢/ ١٩٨٥ بإنشاء فرعين جامعيين في كلية العلوم الطبية ثم المرسوم رقم ٤٨٢٢ تاريخ ١١/ ٥/ ١٩٨٨ بتعديل المرسوم رقم ١١١٨ تاريخ ١٢/ ١٠/ ١٩٨٨ لجهة تحديد الشهادات التي تمنحها كلية العلوم الطبية وهي: دبلوم دكتور في الطب - دبلوم طب اختصاصي - دبلوم جراحة في طب الأسنان - دبلوم دكتور في طب الأسنان.

ثم المرسوم رقم ٢٣٧٩ تاريخ ٢٣/ ٤/ ١٩٩٢ بتحديد شروط قبول انتساب طلاب من خارج الجامعة اللبنانية الى بعض السنوات المنهجية في كلية العلوم الطبية في الجامعة اللبنانية. وعدل هذا المرسوم بالمرسوم رقم ٣٢٧٩ تاريخ ١١/ ٣/ ١٩٩٣.

مرسوم ٤٨٢٢ تاريخ ١١/ ٥/ ١٩٨٨ تعديل المرسوم ١١١٨ ثم صدرت المراسيم التالية: ٤٧١٠ تاريخ ٢٨/ ١/ ١٩٩٤ تحديد الشروط

الخاصة للتعاقد ولمنح الألقاب لأفراد الهيئة التعليمية المتعاقدين في الساعة لكلية العلوم الطبية.

٤٧١١ تاريخ ٢٨/١/١٩٩٤ تعديل مناهج دبلوم "دكتور في الطب" ومناهج دبلوم "جراحة في طب الأسنان" وتصديق مناهج الاختصاصات في فرعي الطب وطب الأسنان في كلية العلوم الطبية.

٤٧١٢ تاريخ ٢٨/١/١٩٩٤ استحداث الدكتوراه في الصيدلة وشهادة الدكتوراه اللبنانية في العلوم الصيدلانية في كلية الصيدلة.

٤٦٩٠ تاريخ ١٨/٣/١٩٨٨ إلحاق بعض المستشفيات الحكومية بكلية العلوم الطبية.

للكلية أربعة فروع طب عام: الفرع الأول: مستديرة المطار - محافظة جبل لبنان.

الفرع الثاني: الدكوانه.

طب أسنان (قبل فصل هذا الفرع وتحويله الى كلية العام ١٩٩٩): الفرع الأول: بيروت الرملة البيضاء.

الفرع الثاني: حرش ثابت.

١٣: كلية الصيدلة: أنشئت كلية الصيدلة بالمرسوم ١١١٨ تاريخ ١٢/١٠/١٩٨٣ كفرع من كلية العلوم الطبية وفق ما جاء في المادة الأولى: "تنشأ في الجامعة اللبنانية كلية جديدة باسم (كلية العلوم الطبية) مهمتها تأمين التدريس العالي، وإجراء البحوث، في نطاق الطب، وطب الأسنان والصيدلة، وتنظيم دورات تدريبية ومؤتمرات للعاملين من الأطباء وأطباء الأسنان والصيادلة. ثم صدر المرسوم رقم ٤١٤٢ تاريخ ١٣/١٠/١٩٩٣ القاضي بإنشاء كلية الصيدلة لتأمين التدريس العالي وإجراء البحوث في نطاق الصيدلة.

كان لكلية الصيدلة فرعان: الفرع الأول: الرملة البيضاء - بيروت والفرع الثاني في الدكوانه، وفي ٢٧ آب ١٩٩٦ تم دمج الفرعين. وأصبح في الرملة البيضاء.

١٤: كلية السياحة والفنادق: أنشئت كلية السياحة والفنادق بتاريخ ٢٨ أيار ١٩٩٧ وصدر مرسوم تنظيم الكلية في الرابع من شباط ١٩٩٨.

١٥: معهد العلوم التطبيقية والاقتصادية: صدر مرسوم إنشاء معهد العلوم التطبيقية والعلوم الاقتصادية في الثالث من تموز ١٩٦٨ وتم تعديله بتاريخ ٣١ آذار ١٩٨١.

ساهم في إنشاء المعهد وعمله: الجامعة اللبنانية، الجمعية اللبنانية للتعليم العلمي والتقني والاقتصادي على اختلاف أنواعه، الكونسرفاتوار الوطني للفنون والمهن في باريس (CNAM). للمعهد فرع واحد داخل مبنى دار المعلمين - بئر حسن.

١٦: كلية طب الأسنان: صدر مرسوم إنشاء كلية طب الأسنان في السادس من نيسان ١٩٩٩ وأصبحت كلية طب الأسنان وحدة جامعية في الجامعة اللبنانية.

١٧: المعهد الجامعي للتكنولوجيا: صدر مرسوم إنشاء المعهد الجامعي للتكنولوجيا في التاسع من تموز ١٩٩٦، يساهم في إنشاء المعهد وعمله: الجامعة اللبنانية، مؤسسة الحريري، وزارة الثقافة والتعليم العالي والبحث العلمي في فرنسا، يتولى شؤون المعهد مجلس إدارة ومدير ويعاونهما "مجلس علمي". مركزه، صيدا - محافظة الجنوب.

أرقـــام

منذ بداية الجامعة اللبنانية بدأت تستقبل أفواج الطلاب، وبدأت وتيرة الإقبال على التعليم العالي تتصاعد باستمرار. ففي الثالث من كانون الأول من

العام ١٩٥١ استقبلت دار المعلمين العليا ومعهد الإحصاء (النواة الأولى للجامعة) الدفعة الأولى من الطلاب، وقد بلغ عدد الفوج الأول في المعهد حوالي ستين طالبا، وفي العام الدراسي ١٩٥٣/ ١٩٥٤ ارتفع العدد الى حدود ألـ ٣٠٠ طالب، وقفز العدد في النصف الأول من الستينات الى ستة آلاف طالب واستمرت وتيرة تدفق الطلاب تزداد سنة بعد أخرى.

وعشية الحرب اللبنانية (١٩٧٣/ ١٩٧٤) كان عدد الطلاب في الجامعة اللبنانية ١٥ ألف طالب، وقد حافظ هذا الرقم على الوتيرة ذاتها، ففي السنة الجامعية ١٩٧٤/ ١٩٧٥ بلغ عدد الطلاب ١٥٧٢٢ طالبا.

وبموجب نشرة الإحصاء المركزي للمركز التربوي للبحوث والإنماء استمرت الزيادة طبيعية ما بين ١٣٠٠و١٧٠٠ طالب وبعد عقد تقريبا (١٩٨٢/ ١٩٨٣) صار ٢٧٧٩٧ طالبا، ليرتفع العدد في منتصف الثمانينات (١٩٨٥/ ١٩٨٦) الى ٣٨٠٥٠ طالبا. إلا أنه في بداية التسعينات (١٩٩٠/ ١٩٩١) انخفض العدد عن السنوات السابقة في شكل ملحوظ فوصل الى ٢٥٦٣٧, غير أن مؤشر ارتفاع عدد الطلاب عاد لينهض من جديد وارتفع العدد في العام الثاني، عشرة آلاف دفعة واحدة.

وقد استمرت الزيادة على هذا النحوحتى العام ١٩٩٤/ ١٩٩٥ حين وصل العدد الى ٣٩٧٠٥ طلاب، وفجأة بدأ الرقم بالارتفاع، فوصل العدد الى عشرة آلاف طالب في ثلاث سنوات وصار ٥١ ألفا العام ١٩٩٧/ ١٩٩٨ بمعدل ٣٣٠٠ طالب سنويا وفي العام التالي قفز العدد الى تسعة آلاف طالب دفعة واحدة فأصبح ستين ألف طالب ثم قفز عشرة آلاف أخرى خلال السنتين التاليتين (١٩٩٩/ ٢٠٠٠) ـ (٢٠٠٠/ ٢٠٠١) ليصبح بحدود السبعين ألف طالب.

ومن المشاهد المثيرة أن يصل عدد طلاب كلية الآداب في الفرع الخامس (صيدا) الى أكثر من خمسة آلاف طالب في العام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١

أي ما يعادل مجموع طلاب الجامعة الأميركية في بيروت، بينما لم يكن عدد طلاب جميع كليات هذا الفرع (خمسة فروع) يتجاوز الألفين العام ١٩٨٢/ ١٩٨٣ والخمسة آلاف العام ١٩٩١/ ١٩٩٢، ليصل في العام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ الى ٢٥٥٢٢ طالبا[١].

حدثت هذه الزيادة الهائلة نتيجة التدفق المستجد من التعليم الثانوي، اثر ارتفاع نسب النجاح في امتحاناتها الرسمية، واتجاه الكثير من الناجحين نحوالجامعة القريبة من مكان الإقامة وشبه المجانية، والتلبية الوحيدة لهذا الدفق تمت عن طريق توفير المزيد من أفراد الهيئة التعليمية، وحصل ذلك على عجل، وترافق مع أزمات تفرغ وعقود بالساعة، ودخول في الملاك.

في الوقت الذي تجاوزت فيه الجامعة اللبنانية حدود الاختناق في قدرتها الاستيعابية، وعلى الرغم من تفريخ الجامعات الخاصة وتوسعها لتصل الى ٤١ جامعة ومعهدا خاصا العام ٢٠٠٠/ ٢٠٠١، فان جامعة مثل "القديس يوسف" لم يزد عدد طلابها إلا بمقدار ألفي طالب سنويا خلال التسعينات، والجامعة الأميركية إلا بمقدار ثلاثين طالبا، والجامعة اللبنانية - الأميركية التي أنشأت لها مجمعا ثانيا في جبيل، إلا بمقدار ٣٠٠ طالب. أما الجامعات والمعاهد الخاصة لطوائف وأديان معينة فبقيت في حدود عددية لا يعتد بها، لأن مجموع الطلاب في كل منها يتراوح بين عشرين طالبا كحد أدنى و١٥٠٠ كحد أقصى (١٩٩٨/ ١٩٩٩)[٢]. وفي العام الدراسي (٢٠٠٠/ ٢٠٠١) ارتفع العدد الى ٧٠٢٥٠ طالبا[٣].

حقوق الطلاب القانونية

لا يكفي الحديث عن الطلاب كأرقام من دون التطرق الى الحقوق

(١) إحصاءات المحاسبية المركزية للجامعة اللبنانية للعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ .
(٢) جريدة المستقبل ٧/١/٢٠٠١ .
(٣) إحصاءات المحاسبية، م. س.

والواجبات القانونية للطلاب، الذين تمكنوا بعد نضال مرير من "انتزاع" جملة من المطالب حددت أطر عملهم ضمن القوانين والأنظمة المعمول بها في لبنان، في وقت كانت قد بدأت الجامعة بالتفرع والانتشار في المناطق اللبنانية.

فقد صدر في عهد رئس الجمهورية اللبنانية سليمان فرنجية مرسوم اشتراعي حدد فيه مهام وصلاحيات الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية داخل مجلس الجامعة، وجاء في نص المرسوم:

مرسوم اشتراعي رقم ١١٥

صادر في ٣٠ حزيران ١٩٧٧

مشاركة الطلاب في إدارة الجامعة اللبنانية

إن رئيس الجمهورية،

بناء على الدستور،

بناء على القانون الرقم ٢/ ٧٦ تاريخ ٣٠/ ١٢/ ١٩٧٦، (منح الحكومة حق إصدار مراسيم اشتراعية)

بناء على القانون رقم ٧٥/ ٦٧ تاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٧ (تنظيم الجامعة)، وبعد استشارة مجلس شورى الدولة،

بناء على اقتراح وزير التربية الوطنية والفنون الجميلة

وبعد موافقة مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠/ ٦/ ١٩٧٧

يرسم ما يأتي

المادة الأولى: يتمتع ممثلوالاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية بكل الصلاحيات والمهام التي يتمتع بها بقية أعضاء مجالس الجامعة والكليات والمعاهد في الأمور التالية:

١- المنح التي تخصص الطلاب في الداخل والخارج.

٢- خدمات المكتبة والتوثيق وتأمين طباعة المحاضرات.

٣- النشاطات الثقافية والرحلات العلمية.

٤- الطبابة والضمان الصحي.

٥- النشاطات الرياضية والترفيهية وحفلات التخرج.

٦- المطعم والمقهى.

٧- النقليات

المادة الثانية: لا يحق لممثلي الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية أن يشاركوا هيئة أعضاء مجالس الجامعة والكليات والمعاهد في ممارسة الصلاحيات والمهام المنصوص عليها في المواد ٤٢ و٥٥ و٥٦ من القانون رقم ٧٥/ ٦٧ تاريخ ٢٦/ ١٢/ ١٩٦٧ أوأن يحضروا أي اجتماع للمجالس المذكورة يعقد لممارسة تلك الصلاحيات والمهام، كما لا يحق لهم ولسواهم أن يحضروا بصفة ممثلين أومندوبين عن الطلاب، الى مراكز الامتحانات والتصحيح والمذاكرة وجمع العلامات.

كما لا يحق لممثلي الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية أن يشاركوا في مجلس الجامعة عندما يمارس مهام هيئة التفتيش المركزي ومجلس الخدمة المدنية.

المادة الثالثة: بالنسبة للشؤون غير المشمولة بأحكام المادتين الأولى والثانية أعلاه، يتمتع ممثلوالاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية بحق إبداء الرأي من دون التصويت.

المادة الرابعة: يشترط في مجالس الجامعة والكليات والمعاهد أن يكونوا منتسبين الى السنة المنهجية الجامعية الثانية فما فوق وأن لا يكونوا من الراسبين في صفوفهم.

المادة الخامسة: يلغى كل نص مخالف لأحكام هذا المرسوم

الاشتراعي أو لا يأتلف مع مضمونه.

المادة السادسة: يعمل بهذا الرسوم الاشتراعي فور نشره في الجريدة الرسمية[١].

(١) الجريدة الرسمية تاريخ ٧ / ٧/ ١٩٧٧ .

الباب الثاني

تأسيس الجامعة اللبنانية ومراحل تطورها

* الاهتمام الرسمي
* بدايات الجامعة اللبنانية
* تأسيس جامعة وطنية
* مراحل التأسيس
* مراسيم تنظيم الجامعة
* مراحل التطور
* الحرب.. والجامعة
* وحدة الجامعة
* بدء تفريع الكليات والمعاهد
* محاولة توحيد الفروع

الاهتمام الرسمي

سعت الدولة اللبنانية منذ الاستقلال الى إظهار مدى اهتمامها بالتعليم وبضرورة تعميمه وتأمين فرص عمل للشباب، وعدم تخريج عاطلين عن العمل. وركز رئيس الحكومة رياض الصلح في بيانه الوزاري الأول في ٢٥ أيلول ١٩٤٣ على دور الحكومة في تعزيز التعليم وفرض التعليم الإلزامي خصوصا في المرحلة الابتدائية، ومما جاء في البيان:

"تتجه أنظار الحكومة الحاضرة نحوالتبعات الجسام التي يفرضها عهد الاستقلال الحالي في شتى مبادئ التربية الوطنية.

"فتسعى الحكومة بان تربي النشء تربية وطنية صحيحة وبان يوجه منذ الآن توجيها صريحا نحوالحرية والعزة والاستقلال وستتخذ الوسائل اللازمة لتعزيز اللغة العربية _ لغة الوطن اللبناني _ في جميع المعاهد الموجودة في بلادنا وفي جميع فروع التعليم، وتاريخ البلاد وجغرافيتها وما الى هاتين المادتين يجب أن ترعى حرمته المفروضة بحيث لا يخرج أبناؤها وهم اعرف ببلاد غيرهم منهم ببلادهم فنحن نريد أن نخرج نشئ واحدا موحد الهدف والشعور والوطنية.

"وستجعل التعليم الابتدائي إجباريا وتعمل على نشره وتعميمه في القرى اللبنانية حتى يقضي على الأمية قضاء تاما.

"وستعنى الحكومة بوضع منهاج خاص بالتعليم الثانوي تمشي عليه جميع المعاهد الخاصة.

"وترى الحكومة أن توجد للشباب اللبناني أفاقا جديدة غير التعليم العالي والمهن الحرة التي تضخمت في السنين الأخيرة وذلك بتعزيز

التعليم الزراعي والتعليم الصناعي ليبقى النشء مرتبطا بالأرض ومعتنيا باستثمارها لما فيه خيره الخاص وخير البلاد عامة. . . "(١).

بدايات الجامعة

يكتسب الحديث عن بدايات الجامعة اللبنانية لونا فريدا انطلاقا من حيثيات قرار التأسيس العام ١٩٥١ الذي جاء كمحاولة،من قبل السلطة اللبنانية في ذلك الحين، لتنفيس حدة ضغوط حركة النضال الشعبي والوطني الطامحة الى كسر التعليم العالي في لبنان، تمهيدا لفتح العلم والمعرفة أمام القطاع الأوسع من الشباب اللبناني الّذي لم تكن تؤهله إمكاناته لمواكبة قطار العلم الّذي استمر محصورا بفئات قليلة من الميسورين.

بدأت فكرة إنشاء جامعة وطنية تشغل بال بعض المسؤولين المهتمين منذ العام ١٩٤٨، وفي بعض الوثائق المحفوظة كلمة للوزير حميد فرنجية عن توصية صادرة عن المؤتمر الثالث للاونيسكوالذي عقد في بيروت في العام نفسه تتمنى ضرورة إنشاء جامعة لبنانية. وجاء أيضا في الكلمة: أمل في رؤية هذا المكان يحضن جامعة لبنانية تكون روحها روح الاونيسكو. وكان رئيس الحكومة رياض الصلح آنذاك قد أشار في مناسبات أخرى الى أهمية تأسيس جامعة وطنية لبنانية.

في العام التالي ١٩٤٩، وبعد ان افتتحت المرحلة التكميلية في دار المعلمين والمعلمات الابتدائية - وكانت أعلى مؤسسة تربوية آنذاك - وتمهيدا لإنشاء مرحلة أخرى متقدمة، قام مديرها فؤاد افرام البستاني وأمين سرها احمد مكي وأحد أساتذتها قيصر الجميل بزيارة الرئيس رياض الصلح وتباحثوا في شؤون دار المعلمين وأوضاع التربية والتعليم وعرضوا

(١) مجلة الموقف ص ١١٤ - ١٩٨٧.

موضوع إنشاء جامعة لبنانية وطنية.

وفي العام ١٩٥١ بدأت أول نواة للجامعة اللبنانية بإنشاء دار المعلمين العليا ومعهد الإحصاء، وفي صباح يوم الاثنين في الثالث من كانون الأول من تلك السنة استقبلت الجامعة أول فوج من الطلاب وكان عددهم ٦٨ طالبا وفي العام ١٩٥٣ صدر المرسوم الرقم ٢٥ تاريخ ٢٦/ ٢/ ١٩٥٣ الذي استحدث مركزا للدراسات المالية والإدارية وألحق بالجامعة، وسمي فيما بعد معهد " الإدارة والمال "، كما نص على إبدال اسم " دار المعلمين العليا " باسم " معهد المعلمين العالي"(١).

تأسيس الجامعة الوطنية

وكانت التظاهرات والإضرابات قد عمت العاصمة بيروت، بدعوة من لجنة طلاب المعاهد العليا مطالبة بإنشاء جامعة لبنانية وطنية، وما كان من الحكومة إلا ان رضخت للمطالب، بعد مواجهات دامية بين الطلاب والقوى الأمنية، وصدر عن مجلس الوزراء الذي اجتمع برئاسة الرئيس رياض الصلح في الخامس من شباط العام ١٩٥١ قرار قضى بإنشاء الجامعة اللبنانية.

وجاء في القرار الأتي:

١: إبقاء الاعتماد المخصص لمساعدة طلبة التعليم العالي وقدره مائة ألف ليرة ن على حاله، وان يجري توزيعه على الطلبة المحتاجين بموجب نظام خاص يوضع بعد استطلاع رأي ذوي الاختصاص.

٢: إنشاء جامعة لبنانية في قصر الاونيسكوترصد لها الاعتمادات اللازمة، وتتولى تدريس الحقوق، الهندسة، العلوم السياسية، العلوم الرياضية، الآداب العليا، الأبحاث الطبيعية.

(١) دليل الجامعة اللبنانية ١٩٩٨ ص ٧.

أما فرعا الطب والصيدلة فتساهم الحكومة بتعليمهما بمنح داخلية أوخارجية.

٣: تأليف لجنة خاصة لوضع برنامج العمل في الجامعة اللبنانية المقرر إنشاؤها حتى يتم افتتاحها في تشرين الأول ١٩٥١[١].

مراحل التأسيس

صدرت سلسلة قوانين ومراسيم تؤكد في نصوصها على أن الجامعة اللبنانية مؤسسة عامة ذات شخصية معنوية تتمتع بالاستقلال العلمي في مختلف فروعه ودرجاته. وتتولى إجراء الامتحانات التي تؤدي الى منح الشهادات والرتب الجامعية.

فقد أصدرت الحكومة اللبنانية في ٢٠ تشرين الثاني العام ١٩٥١ مرسوما اشتراعيا حمل الرقم ٦٢٦٧ تضمنت مادته الأولى ما يلي: ينشأ في الجامعة اللبنانية معهد عال يطلق عليه اسم دار المعلمين العليا. وكان مدير الدار في تلك الفترة الدكتور خليل الجر. وقد أجريت اثر المرسوم مباريات الدخول، وأعلنت النتائج في ١٥ تشرين الثاني العام ١٩٥١ . وبدأ التدريس في الدار في الثالث من كانون الأول ١٩٥١ . وكان الفوج الأول مؤلفا من ٦٨ طالبا.

أما التأسيس المباشر فقد صدر عبر المرسوم الرقم ٢٥ تاريخ ٢٦ شباط ١٩٥٣، الذي أسس الجامعة اللبنانية بصورة رسمية، وتغير أسم دار المعلمين من دار المعلمين العليا الى دار المعلمين العالي. وأستحدث مركز للدراسات المالية، والحق بالجامعة وسمي فيما بعد معهد الإدارة والمال. وعين الدكتور فؤاد افرام البستاني أول رئيس للجامعة اللبنانية.

في العدد السادس من مجلة "الحكمة" (في خدمة الثقافة) الصادرة

(١) صحيفة العمل ٦/٢/ ١٩٥١ .

في نسيان ١٩٥٤ كتب جورج رجي تحت عنوان "وجوه وأحاديث" موضوعا عن الجامعة اللبنانية تحدث فيه عن طلابها ومعاناتهم فضلا عن مقابلة مع رئيس الجامعة "البستاني". ونقتطف من الموضوع بعض الفقرات للتذكير بمرحلة التأسيس وفيه: (الذين قالوا عن الجامعة اللبنانية أنها يمكن ان تطل بالكثير من لبنان على العالم، في حال قيامها وتكاملها، هؤلاء لا يجوز تحميل قولهم أي شيء من المبالغة أوالأوهام!.. إذ، مهما تقاربت الثقافات في هذا البلد، ومهما تنوعت تضل هناك حاجة لإعادة النظر في هذه الثقافات عن طريق جامعة تقوم من أجل تنشئة أجيال تبلورت على يدها المعرفة من دون أي تشويه فغدت لها سلاح الحياة الأكثر من ذي حدين.. لكن أين هي الجامعة اللبنانية اليوم ؟ عندما لم يبلغ الجامعة اللبنانية حد تكاملها الأقصى على يد خليل الجر، ظن فريق من الناس ان مجرد تسليم رئاستها الى فؤاد افرام البستاني كاف لإبلاغها ما ينتظرها من تقدم، لكن الوقت الذي مرّ كان كافيا للتدليل على ان خليل الجر لم يكن حجر عثرة الجامعة، وان فؤاد البستاني بما له من خبرة في التعليم والتربية لن يستطيع ان يطور الجامعة إلا إذا مهد له الذين في يدهم أمر الانطلاق، لكي يعرف كيف يستطيع ان يخدم الجامعة. تنبسط أمام المطل على الجامعة صور الطلاب الذين يجمع المتحدثون عنهم وعن رفاقهم من طلاب لبنان أنهم جيل "حائر" لا يعرف ماذا يريد ولا أي توجيه ينبغي له ان يعتمد.. لا ! هؤلاء الطلاب وسائر طلاب لبنان ليسوا "حائرين". انهم يعرفون ماذا يريدون، لكن مشكلتهم في انهم لا يستطيعون ان يكونوا ما يريدون... بل يكادوا لا يستطيعون أحيانا ان يريدوا، في هذا المجتمع الذي يخنق كل انتفاضة فيهم تأبى إلا ان تقاوم. هؤلاء الشباب الذين تثاقلهم ألف أزمة وأزمة وتعيش فيهم ـ ومن دون ان تنتهي ـ ألف قصة وقصة، هؤلاء إذا حاولوا الابتسامة تكلفا وتمويها، تجاوبت في أعماقهم، الحقائق التي جعلتهم يشكون في كل شيء ويسأمون من مصيرهم:

مصيرهم الذي تسلمه أناس خيل للشباب معهم ان أمر فرجهم متأت لا محال عن يدهم، وان المدجلين لن يبلغ تدجيلهم حد يقظة الشباب هذه المرة، فما لبثوا ان عرفوا ان الذين سلموهم إخلاصهم ومحبتهم يدجلون عليهم بمقدار ما أحبوهم، وكانت الخيبة بمقدار ما كان الأمل..).

وفي المقابلة مع البستاني الذي كان قد مضى على تسلمه رئاسة الجامعة عشرة أشهر فقط يقول إن عدد الطلاب في الجامعة هونحومائتي طالب، وان الجامعة تحتاج الى عشر سنوات حتى تصبح متكاملة.

تنظيم الجامعة

تم تنظيم الجامعة بموجب مرسوم تنظيمي حمل الرقم ٢٨٨٣ تاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٥٩، وفي هذه السنة تم تأسيس كلية الآداب، وكلية العلوم، وكلية الحقوق، إضافة الى معهد العلوم الاجتماعية، وتوالى صدور المراسيم والقوانين التي حددت تأسيس الكليات والمعاهد، وقد بلغ عددها عشرة حتى نهاية العام ١٩٧٤ .

وحدد القانون الرقم ٧٥/٦٧ تاريخ ١٦ كانون الأول ١٩٦٧ في مضمونه تنظيم الجامعة، إضافة الى انه حدد بوضوح استقلالية الجامعة العلمية والمالية والإدارية. ونظم المرسوم ١٤٢٤٦ تاريخ ١٤ نيسان ١٩٧٠ الشؤون المالية للجامعة.

وتضمن القانون الرقم ٦/ ٧٠ تاريخ ٢٣ شباط ١٩٧٠ تحديد عمل الهيئة التعليمية، وتنظيمها في الجامعة، وهوالمعروف بقانون التفرغ.

كما نظم المرسوم الرقم ٢٩٦٣ تاريخ ١٦ آذار ١٩٧٢ مشاركة الطلاب في إدارة الجامعة، وإدارة كلياتها ومعاهدها[1].

(١) دليل الجامعة اللبنانية ١٩٩٨ ص ٨ .

... ومراحل التطور

عانت الجامعة اللبنانية من واقع مأساوي بالنسبة الى أهلها من أساتذة وطلاب وإداريين، فتدنى مستوى العناية بهذه المؤسسة الأم، مما انعكس سلبا على قطاعات واسعة من أبنائها الطلاب الذين يؤمون الجامعة لتلقي العلم. وهؤلاء ليس أمامهم بديل آخر عن الجامعة الوطنية، لأسباب عدة أولها مجانية التعليم العالي بما لا يشكل أي عبء مادي على أولياء أمورهم، وثانيها توفر فروع للجامعة في جميع المحافظات (الجنوب، البقاع، الشمال وجبل لبنان)، إضافة الى ذلك، فان الشعور العام لدى أهل الجامعة يتسم بالإحباط وعدم الثقة بإدارة المسؤولين، بالأخص من قبل سلطة الوصاية، لخوض معركة إنهاض الجامعة بعيدا عن تدخلات السياسيين، عبر اعتبار الجامعة مركزا سياسيا يتمكن من خلاله كل طرف من لعب الدور الذي يناسبه على حساب الجامعة وأهلها.

وعلى امتداد السنوات الطويلة من عمر الجامعة اللبنانية،لم تكن الأنماط التطويرية وليدة سياسية تربوية دأبها نشر التحصيل العلمي الجامعي العام وتعميمه، إذ غالبا ما كان تطوير الجامعة رديفا لمؤشر نموحركة النضالات الطلابية المتواصلة على امتداد عقود الخمسينات والستينات والسبعينات، والتي أفرزت بالتالي ولادة العديد من الكليات الجامعية في الحقلين النظري والتطبيقي.. الأمر الذّي رفع عدد الكليات الى ١٣ كلية وأربعة معاهد هي حسب التأسيس كالآتي:

كلية التربية،معهد العلوم الاجتماعية، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، كلية العلوم، كلية الحقوق والعلوم السياسية والإدارية، معهد الفنون الجميلة، كلية الإعلام والتوثيق، كلية الهندسة، معهد العلوم التطبيقية، كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال، كلية الزراعة، كلية الصحة العامة، كلية العلوم الطبية، كلية الصيدلة، كلية السياحة والفنادق،

المعهد الجامعي للتكنولوجيا، وكلية طب الأسنان.

وفي مقابل الفوز بتحقيق هذه الكليات، وجد الشباب اللبناني متنفساً في هذه الكليات والمعاهد، فتواترت الزيادات في نسب الجامعيين من الطلبة حتى بلغ العام ١٩٩٠ ما يقارب من خمسين ألف طالب تضمهم كليات الجامعة اللبنانية في العشرات من فروعها. ويرتفع هذا العدد في العام ٢٠٠٠ الى ٦٥ ألف طالب، وفي العام الجامعي ٢٠٠٠/ ٢٠٠١ وصل العدد الى سبعين ألف طالب والرقم في ازدياد..

الحرب.. والجامعة

صبت الحرب اللبنانية جل أوزارها على الجامعة اللبنانية وذلك نتيجة عاملين أساسيين هما: استعداد الساحة اللبنانية المشتعلة لتقبل تمرير سياسة ضرب التعليم العالي الرسمي.

إفرازات الحرب التقسيمية التّي أثّرت في وحدة الجامعة اللبنانية إدارة ومنهجا ومقرا و..

وإذ قيض للعاملين المذكورين بعض النجاح، إلا أن ذلك لم يمنع من تحقيق مكاسب انتزاع مرسوم الكليات التطبيقية، وفرض تثبيت رئيس أصيل ووحيد للجامعة، فكان المنصب عائقا فيه وجه شروخ كانت تحتمل التوسع، سيما أن الاستهدافات بلغت حد النيل من بعض تجليات الجامعة اللبنانية كقاعدة للانصهار الوطني الشامل لفئات الشباب اللبناني على اختلاف مناطقهم وانتماءاتهم. كما استطاعت النيل من وتيرة النموالتي بلغت في اقل من عقد زمني قيمة علمية طالما ضاهت قيمة سواها في الكليات الخاصة، والأقدم منها في حقل العلم الأكاديمي، والأوفر منها حظا في امتلاك الإمكانات المتاحة.

أما الضربة الموجعة والأكثر إيلاما والتي منيت بها الجامعة اللبنانية

فكانت في تفريع الجامعة والمناهج بموجب القرار الصادر العام ١٩٧٦ (بدأ العمل به مطلع العام ١٩٧٧) عن الرئيس السابق كميل شمعون بوصفه نائبا لرئيس مجلس الوزراء ووزيرا للتربية الوطنية آنذاك، مما دفع برئيس الجامعة الدكتور ادمون نعيم (١٩٧٠ - ١٩٧٧) الى تقديم استقالته احتجاجا على عدم أخذ وزير التربية موافقته، وانتج القرار فوضى تحكمت بموجبها الاتجاهات الفئوية والطائفية والميليشيوية بالإدارات الجامعية، وباعد القرار بين طلبة الجامعة جغرافيا وقسم مواقعهم طائفيا ونفسيا وساد منطق الوصاية الحزبية على الجامعة أساتذة وطلابا، وانسحبت الفوضى الأمنية والسياسية الى الحرم الجامعي، وحلت المداخلات الحزبية، كمعيار لتحديد مستويات الطلاب ودرجة نجاحهم، مكان الكفاءات العلمية، وتعددت وتنوعت البرامج في الفروع انطلاقا من رؤى ضيقة لا تمت الى الوطنية بصلة، وانحدر المستوى الأكاديمي الجامعي، وساد العجز في ميزانية الجامعة تبعا للإنفاق غير المجدي والذي لم يكن يخدم وحدة الجامعة التي فقدت عددا كبيرا من الكفاءات العلمية، خريجين وأساتذة ومساهمين في بنائها وتطويرها.

وتأسيسا على مبدأ التفريع، اعتبر الكثيرون أن من واجب الجامعة اللبنانية أن تذهب إليهم، لا أن يأتوا هم إليها، وعلى هذا المنطق والمنطلق زادت فروع الجامعة حتى بلغت ٤٦ فرعا العام ١٩٩٠ موزعة ضمن مناطق نفوذ تستأثر كلها بعدد من الفروع يتوافق و"قوة السلطة الفاعلة"في هذه المنطقة أوتلك..

وإذ تركت الأحداث اللبنانية "١٩٧٥-١٩٨٩" تأثيراتها المتعددة على الجسم الجامعي، فمرد ذلك الى توجهات هدفت الى إيجاد الشرخ في التعليم العالي بحيث يسهل بالتالي خلق واقع تقسيمي في البلد، سيما أن الجامعة الوطنية مثلت مركز الثقل النوعي ومسرح القضايا اللبنانية.

برغم ظلام السنوات الأولى من حرب الآخرين على الأرض اللبنانية وما حفلت به من ممارسات إجرامية تمثلت بالخطف على الهوية والتصفيات الجسدية للمواطنين على أساس الدين أوالمذهب، والتهجير المتعمد وفق منطق التقسيم، فان سمة التعايش في العاصمة بيروت وعلى مدى عشر سنوات من اندلاع الحرب، بقيت الضوء الكاشف على أمرين معا، أولهما وهوطبيعة الشعب اللبناني المتعايش بموجب أصول واحدة وهموم مشتركة، وأمال وأهداف موحدة، حيث تجسد ذلك في بداية السبعينات بثلاث ظواهر خرقت أوهام ومظاهر الامتيازات الحزبية وهي: النضال الطلابي في الجامعة اللبنانية تحت شعار الوحدة الوطنية، ومعركة الانتخابات النيابية العام ١٩٧٢، والانتفاضة الشعبية ضد الغلاء والتجويع، فكانت التظاهرات تنطلق من العاصمة المقسمة، وثاني هذين الأمرين هوطبيعة المؤامرة التي حيكت ضد لبنان.

ولم تستطع ضراوة الصراع الداخلي في لبنان تغيير سمة التعايش أوتعديلها إلا مع نهاية العام ١٩٨٤، فقد ذكرت إحصائيات الصحافة اللبنانية التي تجريها عادة مع مطلع كل سنة ان ٢٣ ألف عائلة مسيحية اضطرت لمغادرة بيوتها وأرزاقها في بيروت الغربية الى مناطق أخرى أوالى خارج الوطن. ومع نهاية العام ١٩٨٥ غادر المنطقة الغربية للعاصمة ستون ألف مواطن مسيحي، وذلك خلال شهرين فقط، أي بمعدل خمس عائلات كل يوم[1].

وقد يصح وصف مشروع الميليشيات في ذلك الوقت بأنه كان مشروعا إلغائيا أوإعداميا لكل قطاعات الحياة أوالعيش ليس في المنطقة الغربية لبيروت وحسب، إنما في شطري العاصمة.. وطال نهج التدمير كل معالم الثقافة أيضا، فقد تجلى ذلك بتدخل ميليشيات غير مشروعة في

(١) وكالة الصحافة الفرنسية ١٦/١١/١٩٨٥.

مناهج التدريس، بحيث احتلت الثقافة الطائفية المساحة التي كانت مخصصة للثقافة الوطنية العربية.

وإذا كانت حكايات ترفيع الطلاب بالقوة في بعض فروع ومعاهد الجامعة اللبنانية، تختلط مع مهازل الامتحانات الرسمية وغير الرسمية التي كانت تجرى في فترة الحرب، فان الأخطر كان الإمعان في حرمان لبنان من مؤسسات تعليمية نشأت بعد طول نضال، خصوصا الجامعة اللبنانية التي تعطلت العديد من كلياتها واحتلت مبانيها ان من قبل الاحتلال الإسرائيلي أوالميليشيات المتحاربة، نهب وإحراق مكتبة الجامعة العربية، مكتبة كلية الإمام الاوزاعي، إضافة الى محاولة تهجير الجامعة الاميركية في بيروت.

وبطبيعة الحال، فان الحركة الطلابية التي كانت من العلامات المميزة في عقدي الستينات والسبعينات، تراجعت في ظل الهيمنة والقمع والتسلط لتستبدل بعناصر تمثل الوضع السائد إبان الحرب والاقتتال من دون ان تمثل القاعدة الطلابية، فقد نبشت الأساطير من الذاكرة العفنة، وأهيل التراب فوق الحقائق والوقائع بغية تشويه ومسخ واستبدال دور لبنان الثقافي وإحلال التعصب الكالح والمعطيات الثقافية الميليشيوية الطائفية والمذهبية محلها.

العدوان الإسرائيلي على الجامعة

طالت آثار العدوان الإسرائيلي مباني الجامعة اللبنانية خلال غزولبنان في حزيران العام ١٩٨٢، بالتسلسل الزمني، ففي صيدا، أصيب مبنى الفروع الجامعية إصابات مباشرة لوقوعه قرب مخيم عين الحلوة الفلسطيني، وفي آخر حزيران دخلت مجموعة من عناصر القوات اللبنانية الى مبنى كلية العلوم في الحدث، واعتبرت ما وقعت يدها عليه غنائم حرب، واستعانت ببعض أساتذة الجامعة لتنظيم عملية نقل المختبر

ومحتويات المكتبة من كتب وتجهيزات[1]، بعد ذلك دخلت قوات الاحتلال الإسرائيلي مبنى الكلية وعمدت الى قطع الأشجار ونهب بعض المحتويات وإطلاق النار على ما تبقى من أجهزة كبيرة الحجم لم يتمكن الغزاة من نقلها، كما حطمت المجموعات العلمية التي كانت باقية في مختبر رئيس الجامعة د. جورج طعمه، وخلفت وراءها عددا لا يستهان من القذائف الانشطارية والعنقودية في كل مختبر، عملت في ما بعد قوة من "المار ينز" الأميركية على إزالتها.

وعند وصول جيش الاحتلال الإسرائيلي الى منطقة الفنار تمركز في المدارس الخاصة الموجودة هناك. وعندما اقتحم الاحتلال المنطقة الغربية في منصف ايلول ١٩٨٢، مرت آلياته أمام مبنى الإدارة المركزية القديم في المتحف التابع للبعثة الثقافية الفرنسية، فحطمت الآليات الرصيف على الجهتين وأطاحت بالسور القديم وبالأشجار، وحطمت جحافل العدومحتويات المبنى الجديد[2] الذي كانت الإدارة قد باشرت الانتقال إليه تدريجا.

ولدى دخول الاحتلال العاصمة اقتحموا مبنى كلية الآداب الفرع الأول وسرقوا مختبر علم النفس، والمصير ذاته كان نصيب مكتبة كلية التربية الفرع الأول، كما ان كلية الإعلام والتوثيق الفرع الأول لم تنج من العبث الإسرائيلي ومن القصف والسرقة.

وحدة الجامعة

معركة وحدة الجامعة اللبنانية قديمة قدم محاولات تفتيتها، والتي رفع من اجلها شعار "جامعة وطنية واحدة لوطن واحد" انطلاقا من

---

(١) جورج طعمه. الجامعة اللبنانية في سنوات الحرب بين ١٩٧٥و١٩٨٨، ص ١٧٥ ـ ١٨٠ .

(٢) المبنى الحالي لمجلس الوزراء.

وجوب حماية الوحدة الجامعية ووحدة التربية والتعليم بوصفهما المدخل الثابت نحوإعادة توحيد الوطن، وما عدا ذلك يعتبر مساهمة في مؤامرة تقسيم الجامعة وبالتالي زرع آفة التقسيم في المؤسسات الوطنية الأخرى، توصلا الى تعميم حالة التقسيم على الوطن بكامله مهما كانت الشعارات والتبريرات التي رفعتها الفئات المساهمة في تقسيم الجامعة الوطنية.

وتبعا لتواتر الأحداث اللبنانية، فقد تراجعت حدة المطالب بوحدة الجامعة الوطنية في التسعينات، ولكنها لم تنته بدليل تواصل النشاطات التربوية والجامعية الهادفة الى استعادة روحية الوحدة الجامعية، والتصدي لمحاولات تفتيتها انطلاقا من مطلب وضع برنامج تفصيلي من قبل رئاسة الجامعة ومجلسها يلحظ:

١: وحدة المناهج والبرامج في كل الفروع والوحدات على قاعدة وحدة الثقافة الوطنية.

٢: تسهيل اللقاءات العلمية بين طلبة الفروع.

٣: كف يد التوصيات الخارجية على الجامعة.

٤: تطوير وتحديث الجامعة على قاعدة خدمة الوحدة الجامعية.

٥: تفعيل مشروع البناء الجامعي الموّحد لما يحقق من تفاعل يقود الى الخدمة الوطنية العامة.

ومع دخول لبنان مرحلة الوفاق الوطني في أعقاب اتفاق الطائف الذي اقر صراحة "دعم التعليم الرسمي والمهني والتقني، وإعطاء الجامعة اللبنانية الدعم اللازم وخاصة في كلياتها التطبيقية" ومع ولوج لبنان "الجمهورية الثانية" عادت مسألة وحدة الجامعة اللبنانية لتكتسب أهميتها، تأسيسا على أنها واحة التفاعل التي تنجم عن توحّدها نظريا وعمليا دلائل وحدة البلاد.

بدء التفريع

وكما ذكر أنفا، فحتى العام ١٩٧٥ كان مركز الكليات والمعاهد في بيروت وضواحيها، ولكن خلال العام ١٩٧٦، وبسبب الحرب اللبنانية أنشئت فروع للكليات والمعاهد في بيروت ومحافظات جبل لبنان، ولبنان الشمالي ولبنان الجنوبي والبقاع، بعدما أقفلت الجامعة لمدة سنة بفعل الحرب، وصدر قرار التفريع رسميا في الأول من حزيران ١٩٧٧ عن الرئيس كميل شمعون (طرف نزاع خلال فترة الحرب اللبنانية) بوصفه وزيرا للتربية، على الرغم من اعتراض رئيس الجامعة د. ادمون نعيم على هذا القرار، وتقديمه استقالته احتجاجا، ومنذ ذلك التاريخ، بدأت الجامعة تفقد استقلاليتها. فالقرار الذي اتخذ رمى بداية الى تجنيب الطلاب والأساتذة والموظفين مغبة التعرض للأذى، في وقت كانت فيه المناطق اللبنانية منفصلة بعضها عن بعض، خصوصا العاصمة بيروت، حيث كانت خطوط التماس والقصف المدفعي، ونيران القناصة والخطف، وغيرها من الأمور التي عرقلت عملية الانتقال بين شطري العاصمة، ومن اجل تسيير الأمور في الفروع المنشأة، تولى إدارتها أشخاص اختارتهم القوى السياسية الفاعلة في المناطق المختلفة.

وعند تعيين الدكتور بطرس ديب في رئاسة الجامعة سنة ١٩٧٧، سعى لتثبيت الفروع الجامعية التي فرضتها الحرب، وكان عمل قبل تعيينه على استصدار المرسوم الاشتراعي الرقم ١٢٢ تاريخ ٣٠ حزيران ١٩٧٧ الذي يعدل بعض أحكام قانون الجامعة اللبنانية ويعطي رئيسها تفويضا دائما لكي يمارس ضمن الجامعة الصلاحيات المالية والإدارية التي تنيطها القوانين والأنظمة بالوزير، باستثناء الصلاحيات الدستورية[1]. وقد نص

(١) جورج طعمه رئيس الجامعة اللبنانية (١٩٨٠ ـ ١٩٨٨) الجامعة اللبنانية في سنوات الحرب بين ١٩٧٥ ـ ١٩٨٨، ص ٩ و١٠.

هذا المرسوم على ما يلي: "في حال تعذر انعقاد مجلس الجامعة يمارس صلاحياته رئيس الجامعة، على ان تقترن مقرراته بموافقة مجلس الوزراء". وقوبل هذا المرسوم الاشتراعي بالمعارضة العنيفة في أوساط الجامعة.

وقد جسدت وظيفة "مدير الفرع" للمرة الأولى التداخل بين السلطة الأكاديمية والإدارية والسلطة السياسية (الميليشيات الحزبية)[1]، وتولد عن هذه الوظيفة إجراءات خضعت للمنطق نفسه ابتداء باصطفاء الطلاب وتوزيع الموظفين وانتهاء باختيار أفراد الهيئة التعليمية وصولا الى الإجراءات الأكاديمية من امتحانات وغيرها.

محاولة توحيد فروع الجامعة

في العاشر من أيار ٢٠٠١ قرر مجلس الوزراء بعد جلسة عقدها برئاسة رئيس الجمهورية العماد اميل لحود دمج فروع الجامعة الأولى والثانية في بيروت وجبل لبنان. وعلى أهمية اتخاذ مثل هذا القرار إلا انه جاء في الوقت الخاطئ، فالظروف السياسية التي كانت تمر بها البلاد لم تكن مناسبة، فضلا عن اتخاذ قرار بنيوي كبير في الجامعة وبهذا الحجم في ظل غياب وعدم تعيين عمداء أصيلين (بقيت الجامعة من دون عمداء ستة عشر شهرا)، زيادة الى ذلك فقد كان مجلس الجامعة معطلا بالكامل والقرارات التي تتخذ كانت لتسيير شؤون الجامعة وليس أكثر.

وقد لاقى هذا القرار رفضا مطلقا من الهيئات الطالبية والهيئة التعليمية، ومن الإدارة أيضا في الفروع الثانية، تمثلت بسلسلة تظاهرات واعتصامات ومواجهات مع رجال الأمن أوقعت العديد من الجرحى في

(١) قضايا الجامعة اللبنانية وإصلاحها: عدنان الأمين، أحمد بيضون، أنطوان حداد، ملحم شاوول، خليل نور الدين، الصادر عن دار النهار للنشر والهيئة اللبنانية للعلوم التربوية الطبعة الأولى ١٩٩٩، ص ٣٩.

صفوف الطلاب ورجال الأمن، إضافة الى اعتقال العشرات من الطلاب، كما أدت الى إحداث شرخ بين القوى الحزبية على اختلاف مواقعها ان في المعارضة أوفي الموالاة.

وكان قد سبق لرئيس الجامعة اللبنانية الدكتور أسعد دياب ان قال: "ان العقبات التي تواجه الجامعة تتعلق ببعض الفروع التي يجوز أولا يجوز ان تبقى، حتى يتم تخفيض الكلفة، فكلفة الفروع كبيرة جدا، وهي ترهق كاهل الجامعة وتمنع تطورها وتقدمها وتمتص ميزانيتها"[١].

ويرى د.دياب ان "معالجة مشكلة التفريع لها طابعين أكاديمي وسياسي. فالفروع الأولى والثانية، يجب ان يتفق على توحيدها ضمن توجه معين، لأن تفريعها بالشكل الذي عليه يكلف الدولة الأموال الطائلة، أما الفروع في بقية المحافظات فهي ضرورية، ولكن ينبغي تجميعها في مبان جامعية لائقة، بدل استئجار بنايات سكنية، إضافة الى ان بعض الاختصاصات يمكن ان تقسم سنوات الدراسة فيها الى قسمين: نصفها في المناطق والنصف الباقي في بيروت لضرورة ضبطها على صعيد المستوى، ويمكن حينذاك الاستعانة بالأموال التي يتم توفيرها لبناء مجمعات سكنية للطلاب في محيطها، وهذا يؤدي الى تجميع الطاقات الأكاديمية وإيجاد حوار وتعاون بين الطلاب ومع الأساتذة على المستوى الوطني، فيفهم أحدهم الأخر ويتقبله ويتقبل الاختلاف معه في الرأي وهذا طبيعي وديموقراطي"[٢].

وواصلت الهيئات الطلابية في الفروع الثانية للجامعة اللبنانية مدعومة من أساتذة هذه الفروع، عقد الجمعيات العمومية واللقاءات الطلابية لحث القاعدة الطلابية على التحرك ضد قرار مجلس الوزراء دمج الفرعين الأول

(١) مقابلة مع د.دياب، مجلة حريات ٣٠/٤/٢٠٠٠.
(٢) م. س.

والثاني. وطالبت الهيئة التأسيسية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية بعدم التلهي بأمور تنظيمية[١] ومتابعة الدفاع عن الجامعة اللبنانية بجميع فروعها استكمالا للقرارات السابقة. وأعلنت عن تعليق مواعيد الامتحانات كافة في الفروع الثانية ووكلية الزراعة الموحدة لمدة ثلاثة أسابيع يصار بعدها الى إعادة النظر بقرار تعليق الامتحانات على ضوء المستجدات. وترافق ذلك مع تحديد موعد للاعتصام في كلية إدارة الأعمال الفرع الثاني في الاشرفية، وسبقه لقاءات مع الطلاب وتوزيع بيانات الهيئات الطلابية لإطلاع الطلاب والرأي العام على حقيقة التحرك. وخلال توزيع البيانات حصلت مواجهات مع القوى الأمنية، ودان المكتب المركزي للتيار الوطني الحر الاعتداء على الطلاب الجامعيين[٢].

وتجتمع الهيئة التأسيسية للاتحاد الوطني بعد أسبوع من قرار مجلس الوزراء وبعد يومين على قرار الهيئة التعليمية والهيئات الطلابية في الفروع الثانية تعليق الامتحانات وتصدر بيانا[٣] تدعوطلاب الجامعة الى التضامن مع أساتذتها في تحركهم باتجاه الحفاظ على استقلالية الجامع ورفع الوصاية عنها، وفي سبيل إعادة الاعتبار للقانون فيها وإحياء مجالس الجامعة عبر تعيين عمداء ورفع موازنتها واستكمال الأبنية الجامعية.

وتعليقا على التحركات الطلابية في الفروع الثانية، صدرت سلسلة مواقف إما داعمة للتحرك ورافضة للدمج، وأخرى معارضة لاستمرار وضع الجامع على ما هوعليه، وثالثة داعية الى ترك الجامعة هي التي تقرر بعيدا عن التدخلات السياسية والسياسيين.

وتتسارع وتيرة تحركات طلاب الفروع الثانية مدعومة من التيار

(١) راجع الصحف اللبنانية في الفترة الممتدة بين ١٢ أيار و٣٠ حزيران ٢٠٠١.
(٢) السفير ٣١/٥/٢٠٠١.
(٣) بيان للهيئة التأسيسية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية خلال جلستها الدورية العادية التي عقدت بتاريخ ١٨/٥/٢٠٠١.

الوطني الحر، القاعدة لكتائبية (حزب الكتائب رفض الدخول العلني في الموضوع وترك القاعدة هي التي تقرر)، القوات اللبنانية المنحلة وحزب الأحرار، ويتخذ رؤساء الهيئات الطلابية في التاسع والعشرين من أيار ٢٠٠١ قرارا بتعليق الامتحانات النهائية في تسع كليات، إضافة الى كلية الزراعة لمدة ثلاثة أسابيع مما طرح تساؤلات في الأوساط الأكاديمية في الجامعة حول مفاعيل هذا القرار ومدى قانونيته.

وعلى الرغم من التلاقي في المواقف بين الهيئات الطالبية والهيئات التعليمية في هذه الكليات لجهة رفض توصية مجلس الوزراء دمج الفروع الأولى والثانية واعتباره مخالفا للدستور وذا خلفية سياسية، ولجهة الدعوة الى تعيين عمداء أكفاء وفقا للأصول القانونية وإحياء المجالس التمثيلية في الجامعة، انفرد رؤساء الهيئات الطلابية باتخاذ أول خطوة تصعيد لمواجهة التوصية بإعلان تعليق الامتحانات، من دون موافقة الإدارة عليها (في شكل علني) وبالتالي التعاطي مع الموضوع على أساس انه "تمن" وليس أعلانا عن تعليق الامتحانات. وعقد مديري الفروع الثانية اجتماعا في كلية العلوم الفرع الثاني ولم يتوصلوا الى قرار موحد واكتفوا بتقييم الوضع على مدى ساعتين وقرروا رفع القضية "الخطيرة" الى رئيس الجامعة ليتخذ قرارا بشأنها. ورأى المجتمعون ان الوضع في هذه الفروع محرج جدا، لا سيما ان "قرار" الطلاب إرجاء الامتحانات سينعكس سلبا على سير العمل الأكاديمي فيها.

وعلى خلفية تضامن عدد من أعضاء رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة وفي شكل علني ومن بينهم رئيس الرابطة د. بهيج الرهبان، من خلال جملة تصريحات ومقابلات إعلامية من دون الرجوع الى الرابطة (كان هناك اتفاق ضمني بين أعضاء الرابطة السابقة والتي على أساسها تم الاتفاق على الهيئة التنفيذية الجديدة على عدم التعاطي مع موضوع

التوحيد والتفريع لعدم تفجير وضع الرابطة، من هنا كانت ردود الفعل على تصريحات رئيس الرابطة)، وعقدت الهيئة التنفيذية للرابطة اجتماعا في نهاية شهر أيار، وكان الموضوع الرئيس بحث استقالة اثنين من الهيئة هما الدكتوران فارس اشتي ومنذر جابر، إضافة الى التحضير لاجتماع مجلس المندوبين لبحث الأوضاع الصعبة التي تمر بها الجامعة، وتمنت الهيئة على اشتي وجابر العودة عن استقالتهما، وذلك بعد ان كانا قد قدماها "احتجاجا على أسلوب وآلية عمل الهيئة التنفيذية وعلى طريقة معالجتها موضوع دمج فروع الجامعة.

وشهدت هذه القضية عقد أكثر من اجتماع الأبرز فيها كان الاجتماع الذي عقدته اللجنة لوزارية المكلفة درس ملف الجامعة اللبنانية برئاسة نائب رئيس مجلس الوزراء عصام فارس وحضور الوزراء: أسعد دياب، غسان سلامة، فؤاد السعد، عبد الرحيم مراد ورئيس الجامعة د. إبراهيم قبيسي، وتوصلت اللجنة الى اقتراح يميل الى التمهل في موضوع الدمج نظرا لاعتبارات متداخلة أبرزها استحالة تطبيقه في مثل المناخ والأجواء التي كانت تمر بها البلاد وفي ظل غياب البنية الملائمة[1].

وكان وزير التربية والتعليم العالي عبد الرحيم مراد قد عقد قبل اجتماع اللجنة الوزارية اجتماعا مع رئيس الجامعة والعمداء وممثلي الأساتذة تحول الى جلسة تشاوريه غير رسمية، باعتبار ان العمداء قد انتهت صلاحياتهم منذ سنة تقريبا (الاجتماع عقد في الخامس من حزيران ٢٠٠١ والعمداء انتهت صلاحياتهم منذ ١٦/٦/٢٠٠٠)، وقد أبدى العمداء وممثلو الأساتذة آراءهم في مشروع القانون الجديد للجامعة وفي قضية الدمج، ووصف مشاركون في الاجتماع ما دار بأنه كان عبارة عن

(١) السفير ٦/٦/٢٠٠١ .

استكشاف للأجواء من جانب مراد الذي حرص على تحمل مسؤولية التأخير في تعيين العمداء، وتوافق العمداء مع خلافات في التفاصيل على ضرورة إعادة مشروع القانون والدمج الى مجلس الجامعة، وتمنى هؤلاء وكذلك ممثلو الأساتذة على مراد وقبيسي إجراء حوار مع الطلاب في الفروع الثانية.

في غضون ذلك كانت الهيئات الطلابية تواصل تحركها وأقامت سلسلة تجمعات أبرزها في كلية الفنون الفرع الثاني ترافق مع مسيرة سلمية الى مجلس النواب احتجاجا على قرار مجلس الوزراء، شارك فيه عدد من النواب والشخصيات السياسية[1]، وسبق المسيرة جولة لرؤساء الهيئات الطلابية على اللجنة الوزارية وقبيسي وسلموهما مذكرة مقدمة من قبل الهيئة التعليمية ومن الهيئات الطلابية في الفروع الثانية يقع في ٢٤ صفحة "فلسكوب" تذكر ببعض المنطلقات التي توجه موقفهم وحول قرار دمج الفروع ورفضهم لهذا القرار والمطالبة بإصلاح يضع الجامعة كلها على بساط البحث.

وعلى خلفية توزيع البيانات من قبل الطلاب اعتقلت القوى الأمنية عددا منهم وأعلنت منظمة الطلاب في حزب الوطنيين الأحرار عن توقيف أربعة طلاب من المنظمة في أثناء توزيعهم لبيان أكاديمي في محلة المتحف يدعون فيه الشعب اللبناني الى يوم تضامني في سبيل الجامعة اللبنانية. كما أصدر طلاب القوات اللبنانية بيانا أشار فيه الى توقيف الأجهزة الأمنية خمسة طلاب من طلابها في أثناء توزيعهم بيانات تدعوللتضامن مع الجامعة. هذه التوقيفات كانت تتكرر كلما كانت تتم فيه توزيع بيانات للقوى الطلابية الحزبية في الفروع الثانية، خصوصا ان البيانات كانت لا تتحدث عن الجامعة اللبنانية فقط، بل كانت تتهجم على

(١) م. س.

الوجود السوري في لبنان، مما كان يدفع بالأجهزة الأمنية للتدخل لإعادة الأمور الى نصابها بعدما وصل الأمر الى حد وصف القوات العربية السورية بقوات احتلال، علما ان هذه القوات موجودة بطلب لبناني رسمي وبدعم كامل من قبل السلطة اللبنانية الرسمية[1].

(١) السفير ٢٠٠١/٦/٧ .

الباب الثالث

محطات لها تاريخ في عمر الحركة الطلابية في لبنان

* المطالبة بجامعة لبنانية وطنية
* التضامن مع الشعوب العربية
* يوم الجزائر
* معارك الحدود
* ضرب المطار
* مواقف وتحركات طلابية
* البعد السياسي للمطالب
* دور السلطة
* تناقضات وسوء تنظيم
* الجسم الطلابي
* تظاهرة ٢٣ نيسان
* جريمة فردان
* مواقف في بداية الحرب
* انقسام ما بعد الحرب

المطالبة بجامعة لبنانية وطنية

اعتادت الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية على السير بالإضراب بصورة عفوية، والاستمرار فيه حتى تحقيق المطالب المهنية بشكل مادي مباشر حينا، وبوعود مختلفة في معظم الأحيان.

حتى العامين ١٩٤٦ و١٩٤٧ ظل النضال الطلابي اللبناني محصورا في مطالب تعزيز الاستقلال اللبناني المولود سنة ١٩٤٣ وعدم السماح لفرنسا بتوجيه ضربة لهذا الاستقلال الناشئ، فكانت فرنسا تماطل بتسليم الجيش الى السلطة الاستقلالية، وكانت التظاهرات الطلابية تخرج من أجل تسلم الجيش من فرنسا. هذا من دون ان نغفل الدور الطلابي الكبير والأساسي الذي لعبه الطلاب في المعركة ضد الانتداب الفرنسي وإعلان الاستقلال، وأيضا رفض زرع إسرائيل في المنطقة العربية، وساهموا في عمليات استقبال اللاجئين الفلسطينيين، وإنشاء المستشفيات والمخيمات الضرورية في بيروت وصيدا وطرابلس وغيرها، كما كان الطلاب هم الطليعة في رفض مشاريع التوطين والإسكان والصلح مع إسرائيل وكانوا ينشئون لجانا من أجل مقاطعة بضائع إسرائيل، ومن بين المشاريع التي حوربت مشاريع تريد ان تعطي مياه لبنان وسوريا لإسرائيل، وكان النضال الطلابي مركزا في أواخر الأربعينات وأوائل الخمسينات وبشكل رئيس على مقاومة الأحلاف ومشاريع الدفاع المشترك التي كانت غايتها ربط المنطقة العربية بالولايات المتحدة الاميركية وحلفائها باتجاه محاصرة الاتحاد السوفيتي خارجيا، والشعور العربي القومي النامي داخليا[١].

---

(١) راجع السفير ١٧/ ١١/ ١٩٧٩ منح الصلح.

ولم يكن التحرك الطلابي يقتصر على الأمور السياسية، والحس القومي والوطني، بل كان لديهم هما مشترك هوتأمين العلم. ففي أواخر العام ١٩٥٠، تحرك طلاب المعاهد العليا (الفرنسية) في بيروت، مطالبين بإنشاء الجامعة اللبنانية الوطنية، وانطلق هذا التحرك من خلال عريضة رفعتها لجنة اتحاد طلاب المعاهد العليا الى وزير التربية رئيف أبي اللمع تطالب بإعفاء طلاب المعاهد العليا من الأقساط ريثما تؤسس الجامعة اللبنانية الوطنية المنشودة[١].

وجاء في العريضة التي رفعت الى الحكومة عبر وزير التربية:

١: إيجاد برنامج وطني يستند في اسسه الى الاسلوب التعليمي الحديث ويطبق في المدارس كافة.

٢: إيجاد جامعة وطنية، لأنه من العار ان يبقى لبنان بلد العلم والنور من دون جامعة وطنية.

٣: تخفيض الرواتب (الأقساط) في المدارس التي ترهق الأهل وتمنع الكثير من إمكان متابعة علومهم.

ونتيجة لمماطلة الحكومة في تحقيق هذه المطالب، أعلنت لجنة الإضراب لطلاب المعاهد العليا، الإضراب في الثالث والعشرين من كانون الثاني ١٩٥١ احتجاجا على ارتفاع الأقساط المدرسية والجامعية والمطالبة بفتح الجامعة اللبنانية، وبعد يومين اجتمع مجلس الوزراء اللبناني، ومن جملة المقررات التي أعلنت والمتعلقة بالطلاب "وجود استحالة في تحقيق المطالب لأن الوضع لا يحتمل، وإمكانات وزارة التربية ضعيفة"[٢].

وتمهل لجنة الإضراب الحكومة أسبوعا لإعادة النظر في المطالب،

(١) العمل ٢٧/١٢/ ١٩٥٠.

(٢) العمل ٢٥/ ١/ ١٩٥١.

إلا ان شيئا من المطالب لم يتحقق، فيبدأ الإضراب في الموعد المحدد، ويشهد الأول من شباط ١٩٥١، وهواليوم الثاني من الإضراب، أعنف المواجهات بين الطلاب والسلطة، كان نتيجتها إصابة عدد كبير من الطلاب بجروح مختلفة (توفي الطالب فرج الله حنين من الحزب الشيوعي اللبناني نتيجة نزيف داخلي جراء تعرضه للضرب بالهراوات على رأسه، ويعتبر الشهيد الأول في سبيل بناء الجامعة اللبنانية)، واعتقال عدد آخر من بينهم رئيس لجنة اتحاد الطلاب فؤاد الشمالي في محاولة لوقف الإضراب في المعاهد، ومنع التظاهرات، التي كان مسرحها وسط العاصمة بيروت (ساحة البرج)، ونظرا للعنف الذي استعملته القوى الأمنية مع الطلاب، عمد هؤلاء الى حمل العصي للدفاع عن أنفسهم[١]. واستمرت المواجهات حتى قرر مجلس الوزراء مساء الخامس من شباط ١٩٥١ إنشاء جامعة لبنانية في قصر الاونيسكو- بيروت (بدأت بدار للمعلمين العليا ومعهد للإحصاء والإدارة).

وفي مطلع تموز ١٩٥١ شرعت الحكومة في إنشاء الجامعة اللبنانية لتؤسس فروعا للإحصاء ودار المعلمين والعلوم الاجتماعية، وعقد لهذه الغاية رئيس مجلس الوزراء عبد الله اليافي اجتماعا مع وزير التربية والشؤون الاجتماعية اميل لحود، الذي صرح ان الحكومة قررت نهائيا الشروع في إنشاء الجامعة اللبنانية في أوائل تشرين أول ١٩٥١ وتدريس الفروع التالية: فرع مؤسسة الإحصائيات، فرع مؤسسة التعليم الذي يتولى إخراج المعلمين للمدارس الثانوية، وفرع مؤسسة العلوم الاجتماعية، وان وزارة التربية تدرس قضية النفقات التي يتطلبها إنشاء هذه الفروع لرصد اعتماد خاص لها[٢].

(١) العمل ٣ / ٢ / ١٩٥١.

(٢) النهار ٤/ ٧ / ١٩٥١.

"ان مشاكل العالم مشاكلنا، إضافة الى ما عندنا من مشاكل" يقول الرئيس صائب سلام. فعروبة لبنان أصل فيه، لا بوحدة الدم واللغة، ولا بوحدة التراث الحضاري والعادات والتقاليد فحسب، بل بوحدة الحياة، بمقوماتها، ومعانيها وإشعاعها جميعا، ولم يكرس اللبنانيون عروبة لبنان إلا لاشتراكه مع الأقطار الشقيقة في كل ذلك، وارتباط وضعه الجغرافي ومصالحه الاقتصادية والثقافية والسياسية بأوضاع تلك الأقطار ومصالحها ارتباطا لا انفصام له إلا بتمزيقه وعزله واختناقه، لا سمح الله[(١)].

انطلاقا من هذا القول شهد لبنان وتحديدا الحركة الطلابية فيه تحركات عديدة مؤيدة ومناصرة للكثير من شعوب الدول العربية وفي مقدمها شعب فلسطين، بدءا من مطلع الخمسينات، وان كان كانت الجامعة اللبنانية لم تر النور بعد إلا بقرار من مجلس الوزراء، فقد كان مصدر هذه الحركة الثانويات والمعاهد والجامعات اللبنانية.

ففي السادس من آذار سنة ١٩٥١، نظمت تظاهرة طلابية كبيرة انتصارا للشعب المراكشي المضطهد، واحتجاجا على تصرفات المقيم الفرنسي المارشال جوان وأعوانه، وقد وصلت مجموعات طلابية الى النصب التذكاري الذي أقامه الفرنسيون تخليدا لاحتلالهم لبنان وسوريا، وقام الطلاب بتحطيم ذلك النصب، ونقلوا "الخوذة النحاسية العسكرية الكبيرة" ووضعوها في غرفة اجتماعات جمعية "العروة الوثقى" إلا ان قوات الدرك اقتحمت المكان في ما بعد، ونقلت تلك الخوذة[(٢)].

---

(١) محاضرة للرئيس صائب سلام في ١٧ نيسان ١٩٦١ في "الندوة اللبنانية "نشر ملخص عنها في مجلة قضايا لبنانية الصادرة عن المؤتمر الدائم للحوار اللبناني ص ١٧٠ و١٧١ .

(٢) حركة القوميين العرب، الجزء الأول، الصادر عن مؤسسة الأبحاث العربية ص ٨٤ .

وقامت تظاهرة كبيرة للطلاب نظمتها جمعية "العروة الوثقى" في الثاني والعشرين من تشرين الأول ١٩٥١ تأييدا لموقف حكومة مصطفى النحاس - زعيم حزب الوفد المصري، التي قامت بإلغاء المعاهدة المصرية - البريطانية، وسقط في التظاهرة عدد من الجرحى، معظمهم من الطلبة في الاشتباكات مع قوى الأمن أمام أبواب الجامعة الأميركية، خصوصا بعد ان اتخذت السلطات اللبنانية قرارا بمنع التظاهرات[(١)]. وأظهر طلاب الأميركية والمعاهد اللبنانية والثانويات تضامنا كبيرا رفضا لقرار الجامعة الأميركية فصل عدد من الطلاب، ونتيجة للضغوط التي مارسها الطلاب، اجبرت حكومة عبد الله اليافي على ان تضغط على الجامعة لتتراجع بعدها عن قرار الفصل.

وتداعى طلاب لبنان للمشاركة في تظاهرة حاشدة في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة ١٩٥٢، بدعوة من جمعية "العروة الوثقى" احتجاجا على إجراءات السلطة العسكرية في سوريا أيام الرئيس "أديب الشيشكلي"، حيث اقتحمت عناصر الشرطة العسكرية والأمن حرم الجامعة السورية في حلب وقتلت ٢٧ طالبا وجرح ٢٨٧ آخرين واعتقل خمسين طالبا[(٢)].

وقامت التظاهرة وسط معارضة من الحزب السوري القومي الاجتماعي، ورفض من حزب الكتائب اللبنانية التدخل في شؤون سوريا، ومعارضة من الحكومة اللبنانية التي أجرت اتصالات مع إدارة الجامعة الأميركية لمنع خروج الطلاب في أي تظاهرة. إلا ان ذلك لم يمنع من وقوع اشتباكات عنيفة استمرت ساعتين أمام مدخل الأميركية، وسقط تسعة جرحى من الطلاب وستة من الشرطة والدرك، واعتقل ٥١ طالبا واطلق

---

(١) حركة القوميين العرب م.س. ص ٨٨ و٨٩ .

(٢) م. س. ص ٩٠ و٩١ .

جريدة العمل الكتائبية ٢٧/١/١٩٥٢ .

بعضهم، ولم يفرج عن الباقين إلا بعد إعلان الطلاب إضرابا عن الطعام[١].

وفي طرابلس شمال لبنان أعلن طلاب المعاهد الرسمية والخاصة وطلاب كلية دار التربية والتعليم الإضراب العام ونظموا تظاهرة كبرى تتقدمهم لافتات تحمل عبارات الاحتجاج على ما يعانيه الشعب السوري، وأخرى تحيي الشعب المصري والشعب التونسي في سبيل التحرر وتستنكر مشاريع إسكان اللاجئين (الفلسطينيين) وتعلن مواصلة الجهاد لاسترجاع فلسطين[٢].

وعندما أُعلن عن قيام الحلف التركي - الباكستاني بحجة الدفاع عن الشرق الأوسط من الخطر الشيوعي في شباط ١٩٥٤، أصدر الطلاب بيانا نددوا فيه بهذا التحالف، الذي كان يمهد لإدخال العراق في عضويته، وكان الرئيس اللبناني كميل شمعون من أنصار التحالف مع الدول الغربية وتبني مشاريعها في المنطقة في حين عارضت غالبية الأحزاب والهيئات السياسية اللبنانية هذا التوجه، وصدرت بيانات عن مجلس الطلبة في الجامعة الأميركية وعن جمعية العروة الوثقى، ودعت الأخيرة الطلاب في لبنان للتظاهر ضد التحالفات، وأعلنت الأحزاب والهيئات السياسية التي اجتمعت في دار (حزب النجادة) في بيروت تأييدها لتظاهر الطلاب، وفي الجامعة الأميركية اجتمع طلاب معاهد اللاييك واليسوعية والمقاصد والعاملية والثلاثة أقمار وقرروا القيام بتظاهره ظهر السبت في ٢٧/ ٣/ ١٩٥٤[٣]، وتزامن ذلك مع

(١) جريدة الحياة ٢٦ و٢٧ كانون الثاني ١٩٥٢ .
ذكرت العمل في عددها الصادر في ٢٧/ ١/ ١٩٥٢ انه تم اعتقال ٥٠ طالبا معظمهم من التابعية السورية والعراقية والفلسطينية.

(٢) العمل ٢٨/ ١/ ١٩٥٢ .

(٣) حركة القوميين ص ١١٤ و١١٥ .

تحذير وزير الداخلية اللبناني جورج الهراوي بقمع المتظاهرين.

وشهدت بيروت والمدن اللبنانية في ذلك اليوم تظاهرات احتجاجية كبيرة، وتعرضت تظاهرة طلاب الأميركية لإجراءات القمع والقسوة، واطلق الرصاص على حشود الطلاب، فسقط عدد كبير من الجرحى، واستشهد الطالب حسان أبوإسماعيل (من منطقة الشوف في لبنان) وأصيب الطالب مصطفى نصر الله (من جنوب لبنان) بالشلل التام بسبب رصاصة خرقت عموده الفقري[١].

وضجت الأوساط السياسية والوطنية من إجراءات الحكومة القاسية، وانتقد النواب السلطة وأساليبها في خلال اجتماع مجلس النواب، كما تكاتف الطلاب في لبنان ضد هذه السياسية التي أراد الرئيس شمعون من ورائها تأكيد التزامه وارتباطه بالمعسكر الأميركي.

وقرر مجلس الوزراء نظرا لحجم الإصابات إقفال كل مدرسة تكون مصدرا للشغب وطرد كل طالب غير لبناني يشترك بأي عمل يخالف القانون والنظام.

وفي أثناء تشييع الطالب أبو إسماعيل ألقى رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي النائب كمال جنبلاط خطابا شديد اللهجة في المشيعين، هاجم فيه بعنف رئيس الوزراء عبد الله اليافي ونعته بشتى النعوت وطالبه بالاستقالة. وتتطور الأمور داخل مجلس النواب، خلال مناقشة موضوع التظاهرة يقذف جنبلاط اليافي بكوب ماء بعد مناقشات حادة ومن يتحمل المسؤولية، لتنتهي أخيرا بالصلح مع بقاء النفور[٢].

(١) الحياة ٢٨/ ٣/ ١٩٥٤ .
ذكرت العمل في ٢٨/ ٣/ ١٩٥٤ انه قتل طالب وجرح ١٤ وأصيب ١٦ دركيا وتسعة شرطيين بجروح.

(٢) العمل ٣٠/ ٣/ ١٩٥٤ .

يوم الجزائر

كان لبنان وما زال من أنصار الحرية للشعوب كل الشعوب، فكيف إذا كان طالب الحرية شعب عربي كالجزائر، هذا الشعب الذي استحق حريته باعتراف العالم ببطولاته وتضحياته ومهرها بدماء مئات الألوف من مجاهد يه وشهدائه.

يوم الجزائر في بيروت، في الذكرى السابعة على نضال الشعب الجزائري لنيل استقلاله، كان مميزا صبيحة الثلاثاء في الأول من تشرين الثاني ١٩٦٠، فقد قامت تظاهرات تضامنية طلابية على الرغم من تعطيل الدروس لمناسبة عيد جميع القديسين في المؤسسات التربوية التي اعتادت في هذه المناسبات الامتناع عن المشاركة في البادرة الطلابية والدعوة الى التظاهر.

التظاهرة التي ضمت أكثر من عشرة آلاف طالب لم يحدث خلالها أي حادث أمني، أوتصادم مع قوى الأمن الداخلي، إلا أن ذلك لم يمنع إدارة الجامعة الاميركية في بيروت من اتخاذ قرار بفصل ١٣ طالبا بسبب عدم تقيدهم بشروط نظام الجامعة، وإصرارهم على التظاهر داخلها، كما جاء في بيان إدارة الجامعة[1]. ومن بين الطلاب المفصولين: باسيل عطا الله، عبد الوهاب كيالي، محمد عبد الله مشنوق، فائق محتسب، ونسيم زريق.

وعلى عكس التظاهرات الطلابية التي كانت تحصل في تلك الفترة وما يرافقها من صدامات مباشرة مع قوى الأمن، إلا أن هذه التظاهرة مرت بسلام، فقد عرفت الحكومة برئاسة الرئيس صائب سلام كيف تداري الطلاب الذين اندفعوا في مظاهرة ضخمة، يهتفون للجزائر ويندّدون بالاستعمار الفرنسي، وبدا الرئيس سلام وهويخطب في جموع المتظاهرين

(١) النهار ٢/ ١١/ ١٩٦٠.

الذين تجمعوا أمام السراي الحكومي في وسط بيروت، وكأنه واحد منهم لفرط ما أبدى من حماسة وتأييد، ومما قاله: "التظاهرة التي نشهدها اليوم والتي يتجاوب فيها الحكم مع أبناء الشعب من أجل الجزائر وفلسطين، لتحملني على القول ان الاستعمار الفرنسي سيخسر في الجزائر وفي كل مكان آخر من البلدان العربية. ولن يبقى له بعد اليوم مكان في العالم وذلك بفضل الوعي الذي أخذ يعم الجميع، ان لبنان الحر المستقل وعلى رأسه رمزه النبيل فخامة اللواء فؤاد شهاب لهودائما في مقدمة الشعوب العربية التي تعمل للحصول على استقلال الجزائر".

حمل الطلاب المتظاهرون الذين تجمعوا من مختلف الجامعات اللبنانية، أمام الجامعة الاميركية وباحة كلية المقاصد ومدرسة جمعية البر والإحسان، لافتات كثيرة وهتفوا بمختلف الشعارات منها: "الجزائر عربية رغم الاستعمار"، "من المحيط الهادر الى الخليج الثائر لبيك يا جزائر لبيك عبد الناصر"، "نعلنها عربية إسلامية ومسيحية فليسقط الاستعمار والدولة الفرنسية".

ومع انتهاء تظاهرات التأييد الطلابية للجزائر، برزت مشكلة جديدة أمام الطلاب من خلال قرار الجامعة الاميركية فصل ١٣ طالبا، مما تطلب تدخل الرئيس سلام شخصيا، وعدد من الوزراء من بينهم وزير التربية الوطنية كمال جنبلاط مع إدارة الجامعة لحل قضية الطلاب المفصولين، إلا ان إدارة الجامعة تمسكت بالنظام الداخلي وأصرّت على موقفها.

واستمرت الاتصالات على مدى ستة أيام من دون جدوى في إلغاء قرار "طرد الأحرار الثلاثة عشر وإعادتهم فورا الى صفوفهم في الجامعة"، كما جاء في بيان طلاب كلية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت، الذي دعا الى تأميم الجامعة الاميركية ووضعها تحت إشراف وزير التربية إذا لم يلغ القرار.

وتضامنت النقابات العمالية في لبنان مع مجلس الطلبة في الجامعة الأميركية في لبنان الذي دعا الى الإضراب والاحتجاج والتجمع أمام مدخل الجامعة الاميركية صباح السبت في السابع من تشرين الثاني ١٩٦٠، وأبرقت متضامنة نقابات عمال البلاط في لبنان، اتحاد الطلاب الجامعيين في لبنان الذي يضم المعاهد التالية: حقوق، هندسة، علوم سياسية، طب، صيدلة، طب أسنان، آداب عليا، وعلوم، والأكاديمية اللبنانية. كما أبرق الاتحاد العام لطلبة فلسطين في القاهرة متضامنا.

واستباقا لاستفحال الأمور عقدت اللجنة التأديبية في الجامعة الاميركية اجتماعا مطولا عشية الإضراب أعلنت في بيان لها عن إعادة الطلاب الثلاثة عشر معلنة طي صفحة من الإضرابات لتفتح في السنوات التي تلتها صفحات أخرى[١].

معارك الحدود

كما ذكرنا سابقا، إن الحركة الطلابية في لبنان، كانت تنطلق بالتظاهر بصورة عفوية، إما لأسباب مطلبيه تتعلق بإلغاء الرسوم وتحسين ظروفهم، وإما دعما لجامعتهم الفتيه، أولجهة المطالبة بإقامة الكليات التطبيقية، وإما لمناصرة الهيئة التعليمية في الجامعة.

وكان الإضراب والتظاهر الحل الوحيد في مواجهة المسؤولين لتحقيق المطالب، غير أن ذلك لم يمنع الطلاب من التظاهر استنكارا لأي مس بالأراضي اللبنانية حتى ولوكان من قبل دولة شقيقة، ففي التاسع من تشرين الأول العام ١٩٦٣، وإثر خلافات سياسية حول الحدود بين سوريا ولبنان كانت قد بدأت في الخمسينات، وتطورت هذه المناوشات في

(١) النهار ١٦/ ١١/ ١٩٦٠.

مطلع الستينات حتى بلغ عدد الحوادث على الحدود ١٧ حادثا[١]، تدخل كتيبة عسكرية سورية الى محيط بلدة "ينطا" في البقاع اللبناني وتشتبك مع دورية للجيش اللبناني فتقتل أربعة جنود لبنانيين، ويتم أسر جندي سوري[٢].

هذا الحادث أدى الى ردود فعل غاضبة في الشارع اللبناني على الرغم من اعتذار القيادة العسكرية السورية للبنان ووضع الحادث في خانة عدم الانضباط والإسراع في تشكيل لجنة لبنانية سورية للتحقيق في الحادث ومعالجة ذيوله. وكعادتهم، تحرك الطلاب وجرت تظاهرة في بيروت استنكارا لتكرار حوادث الحدود التي كانت تقع، وانطلقت تظاهرة طلابية من محلة الحرج قرب كلية المقاصد وضمت طلابا من مختلف الجامعات والمدارس اللبنانية، ووزعت قصاصات ورق تندد بالإرهاب العراقي ضد الوحدويين وأخرى تستنكر الاعتداءات السورية على الحدود[٣].

وعلى الرغم من الطوق الأمني الذي فرضته قوى الأمن الداخلي، خصوصا من قبل الفرقة "١٦"، حصلت صدامات وسقط عدد من الجرحى في صفوف الطلاب وقوى الأمن واعتقل ٣٠ طالبا وتم تحويلهم للمحاكمة.

وفي محاولة لتهدئة خاطر الشارع اللبناني أعلن وزير الداخلية كمال جنبلاط انه تم تشكيل لجنة لبنانية ـ سورية مشتركة للتحقيق في حوادث الحدود عملا بتوصية المجلس النيابي، وطلب من الأهالي عدم التظاهر والإخلاد للهدوء.

(١) الحرية ٢٨/١١/١٩٦٣ العدد ١٩٣ مذكرة أرسلها رئيس الحكومة رشيد كرامي الى الحكومة السورية يشير فيها الى تقديم السفير اللبناني نديم دمشقية لدى الخارجية السورية في ٧/ ١٠/ ١٩٦٣ مذكرة احتجاج حول ١٧ حادث اعتداء سوري على الحدود.

(٢) العمل ١٠/٩/١٩٦٣.

(٣) العمل ٢٩/٩/١٩٦٣.

ونتيجة لحجم الإصابات في صفوف الطلاب والقوى الأمنية[1] فتح تحقيق أمني لمعرفة أسباب المواجهات، وبنتيجة التحقيق اتهم عناصر من حزب البعث العربي الاشتراكي المحظور (وقتها)، انهم اندسوا في صفوف الطلاب والمساهمة في التحريض على الاصطدام بقوى الأمن، خصوصا انه تم اعتقال خمسة عناصر قيل انهم ينتمون الى حزب البعث، ولم يتم الإفراج عن الطلاب إلا بعد محاكمتهم، في حين ان اللجنة اللبنانية السورية توصلت بعد عشرة أيام من هذه التظاهرة الى اتفاق قضى ان تدفع سوريا التعويضات المالية لذوي الضحايا ومعاقبة من تثبت إدانته.

استنكار الموقف الألماني

تجاوبا مع البيانات الطلابية التي وزعت منتصف آذار ١٩٦٥ والداعية الى الإضراب والتظاهر استنكارا لموقف ألمانيا الغربية من الدول العربية والاتجاه نحوالاعتراف بإسرائيل، نظم بعض طلاب الجامعات والمدارس اللبنانية الرسمية والخاصة في بيروت تظاهرة، اشترك فيها طلاب من الجامعة اللبنانية، الجامعة الأميركية، كلية المقاصد، الكلية العاملية، الجامعة العربية، وثانويات: رأس النبع، أبن سينا، بيروت الوطنية، مدرسة المزرعة الرسمية للصبيان، مدرسة البر والإحسان وبعض الهيئات الطلابية العربية والفلسطينية.

واتخذت القوى الأمنية تدابير مشددة حول المؤسسات الألمانية والتونسية (استنكارا لموقف الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة خلال زيارته للبنان في السابع من آذار ١٩٦٥ واقتراحه حل قضية فلسطين على مراحل)، لمنع تعرضها لأي هجمات من الطلاب الغاضبين في التظاهرة التي رفعت صورا للرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر وأعلام مصرية.

(١) العمل ٣٠/٩/١٩٦٣.

وحاول المتظاهرون خلال سيرهم نحوالسراي الحكومي وسط العاصمة تحطيم المصرف التونسي، إلا ان قوى الأمن حالت دون ذلك، ولدى وصول التظاهرة الى السراي ألقى رئيس الحكومة حسين العويني كلمة أكد فيها ان قضية فلسطين بالنسبة للبنان هي قضية مصير وبقاء، و: "ان لبنان سيحافظ على كرامته وعلى كلمته بقطع العلاقات مع ألمانيا بعدما قال العرب كلمتهم".

وعمت التظاهرات مدينتي صيدا وطرابلس حيث سقط عشرة جرحى من المتظاهرين[1] في التصادم مع قوى الأمن التي أصيب منها ضابط ورقيب.

وأثارت التظاهرات حفيظة عدد من المسؤولين، لا سيما وزير الأشغال العامة بيار الجميل الذي قرر طرح الموضوع في مجلس الوزراء وطلب اتخاذ تدابير سريعة لمنع التظاهر.

وترافق ذلك مع حملة شنها حزب الكتائب على الناصريين مستنكرا رفع العلم المصري وصور عبد الناصر. كما أصدرت جبهة القوى الطالبية (التيار اليميني) التي قاطعت التظاهرة بيانا استنكرت فيه أيضا رفع أعلام وصور غير الأعلام وصور الزعماء اللبنانيين. أما الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين في لبنان فقد أصدر رئيسه نبيه الشرتوني بيانا أيد فيه موقف لبنان الرسمي واستنكر البيانات التي وزعت باسمه وشجب موقف ألمانيا الغربية من القضية الفلسطينية.

وقامت تظاهرة طلابية كتائبية بعد يومين، في مدينة زحلة البقاعية، رافقها إضراب شامل احتجاجا على تظاهرات بيروت وطرابلس التي وصفت بأنها تستفز الشعور اللبناني. هذا في وقت كان المحقق العدلي القاضي منيف عويدات يصدر ثلاثين مذكرة توقيف بحق متهمين من بينهم متهم بالاعتداء على مدير مدرسة الكر مليين الأب بيار طنب.

(١) راجع العمل من ١٧ حتى ٢٦ آذار ١٩٦٥.

ولم تتوقف الأمور عند هذا الحد، فقد حصل اصطدام بين طلاب الجامعة اللبنانية عندما حاول طلاب معهد المعلمين العالي توقيع برقية يشجبون الاعتداء الذي وقع على الأب طنب، لكن طلاب كلية العلوم علموا بالأمر وتمكنوا من تمزيق البرقية، وحصل عراك بالأيدي أصيب بنتيجته طالب من المعهد بجروح. وتدخل رئيس الجامعة فؤاد افرام البستاني وأوفد عميد المعهد د. فريد نجار للقيام بالصلح مع طلاب العلوم.

وعلى خط آخر، اعتبرت رابطات طلاب الجامعة اللبنانية صدور مرسوم استملاك الأرض في منطقة العمروسية المخصص للبناء الجامعي الموحد انتصارا للعمل الطلابي وقررت اقامة مهرجان تكريسا لهذا الحدث في الخامس والعشرين من آذار العام ١٩٦٥، إلا ان المهرجان لم يقم نظرا للتطورات في البلد، فقد توالت ردود الفعل على تظاهرة بيروت وطرابلس، وعلى الرغم من قرار مجلس الوزراء منع التظاهر بكل أشكاله نفذ حزب الكتائب تجمعا طلابيا ضخما في مدرسة الحكمة ضم طلابا من مدارس وجامعات لبنانية، رفعت خلالها لافتات منها "شعارنا الأرز وليس خضرة النيل، لا يرفع في لبنان غير العلم اللبناني" ومر التجمع بسلام، إلا انه أثبت مدى تساهل السلطة مع بعض الطلاب وتشددها مع البعض الآخر.

ضرب المطار

ولقد كانت للحركة الطلابية تجربة إضراب أخرى، ولكن، هذه المرة تحت شعار سياسي، عندما تصدى الحكم الأردني لتصفية العمل الفدائي، وقد أدت هذه التجربة عندما خاضتها الحركة الطلابية بالصورة العفوية السابقة نفسها الى تحويل الصراع حول القضايا السياسية الوطنية الى شبه صراع طائفي لا بد أن ينتهي في لبنان الى التوازن المعهود.

أما العدوان على مطار بيروت الدولي بتاريخ ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٨ عندما احرق الإسرائيليون اثنتي عشرة طائرة لبنانية كانت رابضة على أرض

المطار، فقد كشف بوضوح أمام فئات الشعب اللبناني كافة، عجز الدولة آنذاك في الدفاع عن الوطن، حتى إن الذين تجمعوا على امتداد الطريق المؤدية الى المطار أوعلى جانبيه اكتفوا بالنظر والتحري ورجعوا الى بيوتهم، على الرغم من بعض الأصوات المنددة التي صدرت في منطقة الشياح ولم تلبث أن خفتت.

وأدى عدم الرد على عدوان المطار الى ردود فعل شعبية مختلفة كان أكثرها بروزا ردّ الفعل الطالبي الذي تجلى بسلسلة من الإضرابات التي أعلنت في مختلف المناطق اللبنانية ومن جملتها الإضراب الذي أعلن في الجامعة اللبنانية اعتبارا من ٦/ ١/ ١٩٦٩، (موعد بدء الدراسة بعد انتهاء عطلة الأعياد).

رفعت في تلك الإضرابات شعارات عدة، منها ما رفعته الجامعة اللبنانية والجامعات الثلاث (بيروت العربية، الأميركية، اليسوعية) هومحاكمة المسؤولين عن عدم الرد على عدوان المطار، متبوعا بشعار ثان يطالب بالتجنيد الإجباري وتحصين القرى الأمامية، ثم المطالبة بالإقرار بشرعية العمل الفدائي وعدم التعرض له في لبنان.

وعندما أعلنت الجامعة اللبنانية الإضراب بعد ذلك الشعار الإضافي الأول الذي طرحته الرابطات الطلابية هوإيقاف عملية الإرهاب التي كانت الدولة بدأتها ضد العمل الفدائي والقوى المؤيدة له[1].

المواقف والتحركات الطلابية

ومع ذلك، فقد كان رد الفعل الأول للاعتداء هوالذهول والنقمة في نفوس المواطنين، وشهد المطار جموعا من المواطنين جاءوا يتفقدون آثار الغارة، وترافق ذلك مع أول تظاهرة نظمها أهالي بلدة عاليه وسار

(١) الحرية ٣/ ٢/ ١٩٦٩ .

المتظاهرون يطالبون بالتدريب ويندّدون بالتقاعس الذي جعل الغارة الإسرائيلية تحقق أهدافها، ووزع المتظاهرون مناشير[1] تشير الى مطامع إسرائيل في لبنان، وتدعوالى الاعتماد على النفس ودعم العمل الفدائي. وأذاع اتحاد القوى الوطنية بيانا تساءل فيه عن سبب التقاعس في رد الاعتداء وعن مكان وجود المسؤولين المختصين وقت وقوعه، وطالب البيان الدولة بالاستجابة الى مطالب الشعب وتدريب المواطنين "وإلا سيعتمد شباب الأحياء على أنفسهم". وأخذ التحرك الطلابي حيزا كبيرا من اهتمام الحكومة.

وعقد رئيس الحكومة عبد الله اليافي عشية رأس السنة اجتماعا طارئا لمجلس الأمن المركزي في منزله اثر إبلاغه نبأ احتمال قيام تظاهرات طلابية، وتباينت الآراء عند البحث في الموضوع، فارتأى فريق التقيد بقرار مجلس الوزراء القاضي بمنع التظاهرات على اختلافها، بينما أيد فريق السماح بالتظاهر ضمن حدود وشروط معينة ووفق خط سير محدد لها. فيما حاول وزير الداخلية آنذاك بيار الجميل (رئيس ومؤسس حزب الكتائب اللبنانية) المناهض للعمل الفدائي، تهدئة الأمور من خلال تصريحه بوقف المزايدات[2].

غير ان الهيئات النقابية والشعبية والطلابية واصلت مطالبتها بالتجنيد الإجباري ومحاكمة المقصرين، منها: نقابة المحامين، نقابة المهندسين، المجلس النسائي اللبناني، حزب الهيئة الوطنية، الاتحاد الوطني لنقابات العمال، اتحاد الكتاب اللبنانيين، وترافق ذلك مع اعتصام طلاب كليتي التجارة والآداب في الجامعة العربية في مبنى الكلية[3] ورفضوا الدخول الى صفوفهم حتى يتم التحقيق في ملابسات الغارة وينفذ التجنيد الإجباري

(١) النهار ٣/١٢/١٩٦٨ .
(٢) الوكالة الوطنية للإعلام ٣١/١٢/١٩٦٨ .
(٣) النهار ١/ ١ /١٩٦٩ .

وتسلح القرى الأمامية في الجنوب.

كما صدرت سلسلة مواقف منددة ومستنكرة من زحلة وصيدا تطالب بمحاكمة كل مقصر، في حين دعت بعض الفئات الطلابية والشعبية الى إعلان إضراب عام.

هذه الأجواء دفعت الحكومة الى إصدار مرسوم بتكليف الجيش اللبناني للمحافظة على الأمن، وانتشرت قوى الأمن الداخلي في شوارع العاصمة الرئيسية وساحتها العامة تحسبا لقيام تظاهرات بعدما وزعت مناشير في بيروت صادرة عن منظمات لبنانية يسارية ومنظمة "فتح" الفلسطينية تدعوجماهير الشعب اللبناني الى التجمع أمام كلية المقاصد للانطلاق بتظاهره تطالب بالحماية الذاتية لأرض الوطن وإطلاق حرية العمل الفدائي.

وبينما كان وزير الدفاع حسين العويني يستبق تقرير لجنة التحقيق الموقته برئاسته، ويجد أعذارا فنية لغياب الدولة عند وقوع الاعتداء على المطار[1] كانت الجامعتان الأميركية واليسوعية برابطاتهما المختلفة (اليمينية واليسارية) تقرران البدء بإضراب مفتوح على ان تنضم إليهما الجامعة اللبنانية في السادس من كانون الثاني ١٩٦٩ (موعد بدء الدراسة بعد انتهاء عطلة الأعياد).

وكانت رابطات جامعة القديس يوسف واتحاد طلبة جامعة بيروت العربية ورابطات الجامعة الاميركية ومدرسة الآداب العليا الفرنسية وكليتا العلوم الاجتماعية والفنون الجميلة في الجامعة اللبنانية قد عقدت مؤتمرا صحافيا في كلية الحقوق التابعة لجامعة "القديس يوسف" صدر في نهايته بيان[2] دعا الى المطالبة بالتحقيق الفوري والجدي مع المسؤولين وإجراء المحاكمات بصورة علنية، التعبئة العامة للشعب اللبناني بكل الوسائل

(١) النهار ٤/ ١ / ١٩٦٩ .
(٢) م. س.

منها: التجنيد الإجباري والبدء بتدريب طلاب الجامعات والشباب، كما أعلن الإضراب العام في الجامعات بدءا من ٣/١/١٩٦٩ .

وأعقب المؤتمر الصحافي اجتماع في كلية العلوم _ الجامعة اللبنانية ضم ممثلين عن رابطات الجامعات اللبنانية والاميركية والعربية وتم الاتفاق على إعلان الإضراب المفتوح.

وكان بعض النواب قد أحاطوا رئيس الحكومة عبد الله اليافي علما ان الاتصالات استمرت بين عدد من المنظمات الطالبية لإعلان الإضراب، ونصح هؤلاء النواب اليافي بأخذ مبادرة دعوة أركان المنظمات الطلابية الى الاجتماع به ومحاولة إقناعهم بالعدول عن الإضراب والتظاهر لمنع اصطدام الحكومة مع الطلاب، في وقت حاول وزير الداخلية بيار الجميّل تغيير بوصلة المواقف الطلابية عبر التحذير من "الوقوع في فخ الطابور الخامس".

وقد انعكس ذلك على مواقف الطلاب، الذين اختلفوا على مبدأ التظاهر والاكتفاء بالإضراب، مع تكرار المطالبة بالمواقف السابقة، وأصدرت رابطات كليات الآداب والعلوم والحقوق والعلوم السياسية والاجتماعية والإدارية والتربية في الجامعة اللبنانية بيانا بتنفيذ الإضراب في السادس من كانون الثاني ١٩٦٩ حتى تحقيق المطالب من دون الإعلان عن التظاهر.

وفي يوم الإضراب اجتمع رئيس الحكومة ووزير الداخلية مع وفد من الطلاب الجامعيين، خرج بعده الطلاب غير راضين، وكان رد الرئيس اليافي ان الطلاب انتقدوا الدولة، وانه أي رئيس الحكومة كان متفهما ومتسامحا معهم[١].

وترافق ذلك مع مهرجان في كلية العلوم في الجامعة اللبنانية،

(١) النهار ٧/ ١/ ١٩٦٩ .

اشترك فيه الطلاب الثانويون في الثانويات الرسمية والخاصة في بيروت، وتضامن طلاب الشمال مع الإضراب العام، وصدر بيان عن اللجنة الشبابية لاتحادي الطلاب في الشمال أيد المطالب الطلابية السابقة، كما صدرت مواقف مماثلة من طلاب صيدا الابتدائيين والتكميليين.

ولم تكن القوى الأمنية بعيدة عن مواكبة المستجدات على الساحة، فقد اعتقل عدد من الطلاب من أمام كلياتهم وفي غير منطقة، بتهمة توزيع مناشير "تعكر الأمن الداخلي"، وتم إحالتهم الى النيابة العامة[١].

وفي الحادي والعشرين من كانون الأول العام ١٩٦٩ كان واضحا من الجمعيات العمومية التي عقدت في جميع كليات الجامعة اللبنانية بناء للدعوة التي وجهها مكتب الرابطات لتقرير مصير الإضراب، أن هذه الجمعيات تقع على عاتقها مسؤولية هامة هي رسم طريق نضالي جديد أمام الحركة الطلابية تبدأ معالمها في القرار الذي سيتخذ.

وبعد أسبوعين من بدء الإضراب الطلابي بدا الإضراب كأنه عبء ثقيل على قسم كبير من القائمين لأنه راوح مكانه ولم يتعد الحديث عن التصعيد إلا التغطية للتراجع المستمر.

ولم يكن الاختيار في تلك الجمعيات بين تعليق الإضراب واستمرار اختياره صعبا على الرغم من أن وجهات نظر متعددة كانت مطروحة للبحث على الصعيد الطلابي اعتبارا من الندوة التي عقدت في كلية العلوم في الجامعة اللبنانية مساء الأول من شباط العام ١٩٦٩ .

البعد السياسي للمطالب

اتخذت المطالب التي طرحت جانبا سياسيا، وانصب الطرح فعلا

(١) النهار، م. س.

على مطلب التنجيد الإجباري، وعلى مطلب حماية العمل الفدائي والاعتراف به[١] وإذا كانت مطالب أخرى قد ذكرت، كالتحصين وإطلاق سراح المعتقلين، من فلسطينيين ولبنانيين، فإن ذلك لم يتعدّ الذكر العابر واعتبار هذه المطالب (التحصين، إطلاق سراح المعتقلين) تفصيلا تابعا للمطلبين الرئيسيين: التجنيد، والحماية.

أعلن الإضراب الطلابي، بعد ذلك، رافعا هذين المطلبين، رابطا أمر تعليقه أواستمراره بهما. وإذا كان المطلبان جواب بديهي على ضرب المطار والتداعي الذي كشفت عنه الضربة، فانهما يهملان جانبا أساسيا لا يجوز لعمل سياسي أن ينساه تحت طائلة الفشل الأكيد.

ما هوهذا الجانب؟

إن المطلبين المذكورين يهملان الوضع السياسي اللبناني، وضع الحكم وإمكانات الجماهير. فالمطلب الأول، التجنيد الإجباري، لا يمكن تحقيقه إلا في نقاش مع السلطة، حتى لواكتسب النقاش طابع الضغط والإكراه. فهويفترض رضوخا من السلطة الرسمية "الشرعية" التي تستطيع وحدها أن تقوم بالتجنيد، ولكن هل استطاعت السلطة اللبنانية الرسمية آنذاك الرضوخ للضغوط؟

باعتراف التيارات اليسارية أن السلطة لم تكن قادرة على ذلك، للأسباب التالية:

أولا: إن السلطة اللبنانية الرسمية كانت تحكم مجتمعا لم يكن بعد قد استطاع أن يؤمن توازنه الداخلي بواسطة ضوابط عفوية بل إن هذا التوازن يفرض اللجوء في شكل مستمر الى ضوابط "فوقية" تجسدها السلطة بمختلف فروعها: الزعامات السياسية والطائفية، الإدارة والجيش...

(١) الحرية ١٩٦٩/٢/٣ .

ثانيا: إن التجنيد الإجباري يؤهل عددا واسعا من اللبنانيين للوقوف في وجه السلطة "إن في تنظيماته السياسية أوفي صفوف المقاومة الفلسطينية".

ثالثا: التخوف من تكرار حرب ١٩٥٨ لأن التجنيد يجعل قوى السلطة في موقف ضعيف.

هذا من جهة، أما من الجهة المقابلة في المنطقة الشرقية فقد كان التكتل الماروني ـ الجبلي الذي عرف بـ"الحلف الثلاثي" وضم الرئيس كميل شمعون الذي أسس في العام ١٩٥٩ حزب الوطنيين الأحرار، وعميد الكتلة الوطنية ريمون اده، ورئيس حزب الكتائب الشيخ بيار الجميل[١].

بيد أن الفترة نفسها بدأت تسجل تحولا آخر هوالمقاومة الفلسطينية التي راحت تقيم القواعد في الجنوب اللبناني، الى جانب تواجدها الرئيسي في الأردن حتى أيلول ١٩٧٠ .

وهكذا رد المسلمون المتخوفون من الحلف الثلاثي الماروني بأن التفوا حول المقاومة الفلسطينية، وأعلنوا بعد الضربة الإسرائيلية للمطار اللبناني وفي التظاهرة الواسعة في ٢٣ نيسان ١٩٦٩، أنهم مرتبطون ارتباطا وثيقا بخوض الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأن المقاومة هي الجيش الاحتياطي للمسلمين اللبنانيين في مواجهة الجيش الموصوف بالفئوية والامتناع عن خوض الصراع.

وفي المقابل شارك حزب الكتائب في التظاهرات التي ردت على تظاهرات المنطقة الغربية بعد ضرب الإسرائيليين لمطار بيروت[٢].

(١) الزعامة المارونية من حبيب السعد الى سمير جعجع، الصادر عن المركز العربي للمعلومات، الطبعة الأولى نيسان ١٩٨٥ ص ٢٠ .

(٢) م. س.

دور السلطة

بدأت السلطة تدريب عدد ضئيل من الشباب، بعد أن أفسحت المجال أمام عدد منهم التهرب بأعذار شتى "متابعة الدراسة، الإنتاج والعمل، أسباب صحية، و.. ." وتوسيع ما كان يسمى بفرقة "الأنصار" الذين أرادتهم "مراقبين لتحركات الفدائيين".

أما المطلب الثاني، حماية العمل الفدائي والاعتراف به، فان أقل ما يقال فيه أنه متناقض، لأن هذه المقاومة هي التي فرضت وجودها بقوة السلاح وبقوة التضامن الجماهيري الوطني في لبنان معها.

أما الجانب التنظيمي للإضراب عقب الغارة على مطار بيروت فقد انعكس عليه ضعف الموقف السياسي "استقالة الحكومة الرباعية بعد خمسة أيام من الغارة والتي كانت برئاسة عبد الله اليافي".

وكان لمجلس الجامعة اللبنانية رأي في الهجوم الإسرائيلي على المطار وأصدر بيانا[١] بالإجماع دعا فيه الى وجوب الإسراع في تطوير الأوضاع التربوية في سبيل تحقيق تعليم وطني موحد تشرف عليه الدولة، ووجوب إقرار الخدمة العسكرية الإجبارية.

تناقضات وسوء تنظيم

والمتابع لتلك الفترة، يمكن ان يسجل سلسلة من التناقضات التي ظهرت وما رافقها من سوء تنظيم هي كالأتي: ففي الأيام الأولى للإضراب، اكتفى المضربون بعدم الدخول الى المدارس والعودة الى المنازل، وإذا كان بعض الطلاب قد شارك في الاعتصام باكرا فقد كان ذلك بمبادرة موضعية لا تمت الى تنظيم شامل بصلة. وكانت الصلة

(١) النهار ٩/ ١/ ١٩٦٩ .

الوحيدة بين مجموع المضربين والنواة أوالنوى التي تتابع الإضراب بيانات يتصف بعضها بالهزال السياسي.

كانت البيانات بعيدة كل البعد من أن تشكل حلقة وصل فعلية بين نوى الإضراب وجماهير المضربين. فقد كان على البيانات أن تجيب يوميا على الأسئلة المتولدة عن تطورات الأحداث: أن تجيب على تصريحات المسؤولين , على استقالة الوزارة , على تكليف عمر كرامي برئاسة الحكومة بعد استقالة اليافي , على إطلاق سراح المعتقلين , على إضراب صيدا. . . وإذا كان موقف الطلاب العفوي هوالانصراف الى البيت فان مهمة قوى الإضراب هي الحفاظ على تجمعهم ومساهمتهم الجماعية في نقاشات شاملة ينتج عنها وضوح في النظر وفهم اعمق , وإمكان مساهمة أوسع في قيادة الإضراب وتوجيهه.

هذا الغرض لا يفي به الاعتصام الذي غالبا ما تحول الى حلقة ضيقة من المعتصمين بعيدة عن جمهور الطلاب.

عدا أن الاعتصام لا يشكل "تصعيدا" للإضراب كما يقال. فالتصعيد الحقيقي لا يتم بسجن الإضراب بين جدران المدرسة أوالجامعة، وإنما بإخراج الإضراب الى الشارع , الى أوسع أوساط الجماهير , وهذا ما لم يحصل.

والبيانات التي كتبت ووزعت "وقتها" بقيت في أوساط ضيقة بين الطلاب أنفسهم والصحف التي كانت مهتمة بأخبار الإضراب كتبت مع مواكبة جزئية للإضراب.

وزاد في عزلة الإضراب الفعلية لا الدعائية , اللجوء الى الصيام (في كليتي التربية والعلوم والجامعة العربية). فعدا الطابع الأخلاقي الغالب للصيام كوسيلة ضغط سياسية وهوطابع لا يفصح أبدا عن المضمون

السياسي للاحتجاج , جمد الصيام عددا من العناصر التي كانت تستطيع أن تلعب بعض الدور في الاتصال والإعلام , بل إن الصيام في بعض الأماكن، ترك المجال لفئات يمينية تسرح وتمرح من دون رقابة فعّالة.

إن العمل التنظيمي لم يقم بدوره: توضيح الإضراب، تنسيقه، ربطه بالجماهير، إعطاؤه أكثر الأشكال فعالية وديموقراطية، تجنبه المزالق السياسية التي تؤدي الى تفكيكه.

ويبقى السؤال: هل كان يمكن أن يتخذ الإضراب سياقا مختلفا ؟

لا بد في سبيل الإجابة على هذا السؤال من توخي البقاء في حيز القوى التي كانت موجودة، فليست الغاية هنا إبدال الصورة التي كانت قائمة إبدالا خياليا بأخرى بديعة التكوين لا يحسب فيها حساب لحالة العمل الطلابي وظروفه ولا للصعوبات المعقدة التي تخبط فيها العمل الطلابي آنذاك في شكل عام.

بل إن المطلوب هوتقصي إمكانات كانت موجودة ولم تستغل، هي المسافة الفاصلة بين ادعاءات بعض الأطراف في العمل الطلابي ـ ناهيك بالعمل السياسي ـ وممارستها الفعلية. فالحق انه لم يكن هناك من حاجة لمواهب جبارة حتى يتبين القائمون بالإضراب المأزق المنطقي السياسي الذي أوقعهم فيه نوع المطالب التي طرحوها.

إن أسبوعين أوأكثر على الإضراب لم يضيفا شيئا على الإطلاق الى ما يفترض انه معروف منذ البداية حول موقف الدولة من مطلبي التجنيد الإجباري وحماية العمل الفدائي. لذا، فليس يفهم أن تبدي مختلف الأطراف وكأنها قد فهمت عجز الدولة، حينما تعمد الى وقف الإضراب ـ وهي اضطرت الى وقفه ـ من دون أن يكون قد تحقق شيء على صعيد المطالب. كان واضحا منذ البداية أن النظام عاجز عن تلبية مطالب

المضربين وكان بينا أكثر، أن الاحتجاج على هذا العجز مهما بلغ من السخط فانه لن يضع المحتجين في موضع البديل القادر لهذا النظام وهوواقع لا يحتاج أحد الى مجرد قوله.

مثل هذه الصفة التي تلحق بالإضراب لها اسم آخر معروف ب "الديماغوجية" وهي تؤدي الى خنق الحركة تدريجا بعد أن تستنفذ الطاقة التي يعطيها الوضع المتوتر (العدوان على المطار) وتجعل بعثها من جديد ـ ولوبمطالب أخرى ـ أمرا أشد صعوبة.

هل معنى هذا أن الحركة الطلابية كان ينبغي أن تقوم على مطالب أكثر تواضعا ؟ أبدا. بل كان عليها التوجه بمطالبها الى مرجع آخر غير الدولة. وأن تلائم المطالب مع أساليب العمل والإمكانات التي يملكها هذا المرجع. المرجع المذكور هوالجماهير نفسها وفي طليعتها جماهير المضربين وأصحاب العلاقة المباشرة، بغرض الإضراب، يقتضي ذلك في ما يخص المطلب الأول أن يستبدل بمطلب تسليح الجماهير مباشرة وتحصين الحدود اللبنانية ـ الفلسطينية. هذا التحول يجسد ثقة المضربين بعجز الدولة وتصميمهم على التوجه الى سواه، وهذا التصميم وذاك العجز هما ما جاهرت به فئات مختلفة من المضربين من دون أن تخرج أية منها بما يترتب عليها في نوع المطالب وأسلوب تحقيقها.

كان التحول في طبيعة الإضراب، يفترض جهدا ضخما يصرف على التنظيم وتوزيع المسؤوليات بين صفوف المضربين، لكنه كان يفترض أيضا شرطا آخر، فالاعتصام (إضافة الى الصيام)كان على الرغم من نفعه في المحافظة على إجماع المضربين داخل كل مؤسسة يترجم خضوعا لنية السلطة وأداتها القمعية في حصر الإضراب وإبقائه على الهامش.

أما الحملة التي يستتبعها تحول المطالب على النحوالذي ذكرناه،

فكانت تقتضي توكيد حرية العمل الجماهيري، في وجه القمع وتخطي جميع الحواجز التي وضعتها السلطة بين جماهير المضربين وبين الفئات الشعبية الأخرى. لذا كان كسر القرار الذي اتخذته السلطة بمنع التظاهر أمرا بالغ الحيوية في تقرير مصير الإضراب ومستقبل العمل الذي كان ينبغي أن ينجم عنه.

هذا الكسر الذي كان ينبغي أن يتكرر مرارا بحيث يكون حماية من الرأي العام للبوادر التي تتشكل منها الحملة الوطنية كان ينتظر منه أن يفضح من جهة الوظيفة الحقيقة للمؤسسات التي كانت تقدمها السلطة على أنها درع الوطن (كانت وظيفتها قمع التحرك الذي يشكل طريقة الدفاع العملية المتوفرة وقتها)، وأن يشدد من ناحية ثانية على الحريات السياسية كشرط لا غنى عنه لتطبيق هذه الطريقة.

إلا أن التظاهر وما يرافقه من توعية إعلامية في بيانات متواترة، بدا وكأنه مستبعد أساسا من خطط اليسار، ولم يكفه أن انتظر الإضراب أياما طويلة من دون أي استعداد جاد لتلقيه بل انه رفض البحث أساسا في إمكانية التظاهر.

لا شك في أن إمكانات التأثير التي كان يملكها اليسار آنذاك على الجماهير كانت محدودة بظروفه وتاريخه. فالتظاهرة التي كانت تقطع معظم طرقها في المنطقة الغربية، ويشكل قوامها محسوبون على اليسار من أبناء المدارس الرسمية أوالجامعتين اللبنانية والعربية، تواجهها تظاهرة في المنطقة الشرقية لليمين يسير فيها أبناء اليسوعية والمدارس الخاصة. أما حين يلجأ اليسار الى تظاهرات متفرقة تتوجه الى الأحياء الشعبية في كل مكان من المدينة، فان ذلك كان يدخل اليسار عبر شعاراته وبياناته الى مناطق وأمكنة لم يطرقها جديا، من خلال تجنبه التظاهر بين المنطقتين المعهودتين، مما أدى الى تشتت القوى والجهد في توحد الحركة الطلابية.

الجسم الطلابي

كانت الجامعة اللبنانية الجسم الأساسي لطلاب السبعينات، وكان لبنان كله حاضرا في كلياتها الفقيرة والمبعثرة، بنايات سكنية استأجرتها الدولة وحولتها بما تيسر إلى قاعات محاضرات وغرف مذاكرة، باستثناء مبنى كلية العلوم الحديث والجميل (وقتها) لم يكن هناك ما يوحي للطلاب بالعزلة عن المدينة وعن الخارج، وهي أحد مكونات فكرة الجامعة.

مطالب طلاب الجامعة اللبنانية كانت متعددة بتعدد مشاكلهم، وكانت عنيفة لأن المستقبل كان مسدود الأفق أمامهم. كانوا يعرفون أن فرص العمل قليلة وأهم تلك المطالب تركز على ضرورة أن تكون لهم جامعة عصرية: أساتذة وتفرع اختصاصات وبرامج تعليم وقبل ذلك كله مبان جديدة عصرية، كانوا يفتشون عن عالم خاص بهم.

طلاب اللبنانية كانوا واقع لبنان الستينات وأول السبعينات المشع إلى حد التألق والمتناقض إلى حد الانفجار أبناء المناطق النائية والضواحي، القادمون إلى الجامعة من مدارس وثانويات الدولة ودور المعلمين التي أنشئت خلال العهد الشهابي والتي توقفت الدولة عن رعايتها بعد ذلك، استمرت سنوات قليلة بقوة الدفع الذاتي.

كانوا يعتقدون أن حوارا مع الدولة ونخبها لا يزال ممكنا بعد، وانه سوف يثمر بان تستأنف الدولة الرعاية المقطوعة. كان هناك مأزق وطلاب الجامعة اللبنانية أحد تعبيراته. كانت السياسة حاضرة في كليات اللبنانية، اليمين كان له حضوره وهذا كان امتدادا لما هوموجود في مجلس النواب والحكومة وأوساط النخبة والسلطة، كانت هناك وجوه في مصالح الطلاب للأحزاب اليمينية فهمت عناصر المأزق وحاولت أن تكون جسر حوار فطرحت مصلحة طلاب الكتائب شعار ديموقراطية التعليم وكانت تلك الإطلالة الأولى لكريم بقرادوني (رئيس حزب الكتائب الحالي) وحاول

روجيه سلهب أن يقيم جسر حوار بين طلاب اللبنانية والعميد ريمون اده (رئيس الكتلة الوطنية) الذي كان يمر في مرحلة موالاة استثنائية انعكست نفوذا له في وزارة التربية التي تولاها ادوار حنين ثم البير مخيبر .

أما اليسار فقد كانت أحزابه الطالعة حديثا من صيف المنع الرسمي ملجأ طبيعيا للطلاب وصوتا حاضرا لمطالبهم ، لم يكن الحزب التقدمي الاشتراكي كثيف الحضور في كليات الجامعة ، ولكنه كان يتقوى بتألق كمال جنبلاط في تلك السنوات . واستعداده الدائم للتعاطي بجدية مع الطلاب وإيجاد لغة ما لمخاطبتهم وليس معنى هذا أن تأني الزعيم الاشتراكي واهتمامه الدقيق بالخصوصية اللبنانية ومقتضياتها المعقدة كانا بالضبط ما يناسب فورة طلاب السبعينات ولكن بيته كان مفتوحا دائما لهم كما لقادة الأحزاب اليسارية . ثم كان هناك أنور الفطايري الطالب الدهري في الجامعة والدائم التنقل بين كلياتها وندواتها وجمعياتها العمومية والدائم التوسط بين أحزاب اليسار وتجمعاته وشلله المنهمكة بتبادل الاتهام بالانحراف عن الإخلاص الصادق والدقيق للبروليتاريا والانحياز الظاهر أوالمستتر للبرجوازية أوأحد أسمائها أوما كان يسمى شرائحها في لغة ذلك الزمن .

كان الحزب الشيوعي ثابتا في وزنه السياسي الموزع الحضور في الكليات كلها ، يمارس وقارا يميزه عن عصبية الشلل الصغيرة ، غير ان اندماج منظمة الاشتراكيين اللبنانيين ولبنان الاشتراكي بعد مخاض أيديولوجي عويص ، والوزن الثابت لتيار القومية العربية والخصوصية التي اكتسبتها الحركة الطلابية كل ذلك دفع الحزب الى عقد مؤتمره الثاني الذي أدى الى تنويعات في النظرية أتاحت للحزب اقترابا من متطلبات هذه القوى جميعا ، وكل ذلك دفع الى صفوف الطلاب بقيادات جديدة هي أقرب الى نموذج الطالب اللبناني منها الى النموذج السوفيتي أوالهنغاري الذي طبع أسلافهم ، كان سعد الله مزرعاني مختلفا عن هاني عساف ، فقد

ضاعف حضور الحزب وقوته وبنى تحالفات في سائر الجامعات طالت مع الوقت وتحولت صدقات ثابتة(١) .

وإضافة الى معادلة اليمين واليسار التي راحت تزداد أهمية مع استمرار المأزق بين الدولة والطلاب وكان هؤلاء قد انشأوا تجربة سياسية خاصة بهم ظاهرة في الحياة السياسية اللبنانية ، قبل ان يغيب البلد في خضم العنف وتغيب معه الحركة الطلابية .

بداية ، لم ينتبه قادة اليمين واليسار لذلك التجمع (حركة الوعي) من طلاب المناطق الذين أخذوا يعقدون الاجتماعات في أماكن الاصطياف في أثناء العطلة الصيفية . كان التجاذب على اشده بين يمين ويسار على شروط إنشاء اتحاد الطلاب الذي سوف يحل محل الروابط قادة الوعي لم يشتركوا في هذا النقاش إلا قليلا لان تجمعهم لم يكن له الوزن الكافي الذي يعطي رأيه أرجحية . ولكن عندما جرت الانتخابات ربحوا اللجنة التنفيذية للاتحاد الجديد وأكثر مجالس الفروع . برنامجهم كان بسيطا ومركزا على الجامعة اللبنانية التي أرادوا تطويرها لتصبح مثل الجامعات الخاصة . كانوا يحاكون مشاكل الطلاب الآنية الضاغطة : البرامج ، الأساتذة ، الكليات ، وكانوا يطرحون حلولا ضنوا ومعهم الطلاب ، أنها في متناول الدولة وأجهزتها وميزانيتها . كانوا يعتقدون ان هناك حلولا مع الدولة ولان الطلاب كانوا يشاركونهم هذا الاعتقاد انتخبوهم بأغلبية كبيرة .

كانت أيام الحوار قصيرة دون نتائج . كان هناك سوء تفاهم كبير ولغة تخاطب مفقودة ، وخيبة راحت تكبر وتملأ قاعات الكليات بجوضاغط وغاضب ، وبعد قليل صارت كلمة إضراب على كل شفة ولسان . أقفلت الجامعة اللبنانية ووقفت الدولة غير مبالية مراهنة على ان يولي الإضراب مثل عاصفة لا بد للسماء ان تعود من بعدها الى زرقتها . في داخل

(١) سيمون كرم سفير لبنان السابق في واشنطن الحياة ١ شباط ١٩٩٤ .

الكليات كان الطلاب يعيشون لحظات مختلفة يختلط فيها الشعور بالغضب والقدرة على المواجهة. كان الطلاب يشعرون بقوتهم بأنهم يمثلون شيئا مختلفا وأملا يتعدى المطالب. تلك كانت لحظة مخاض كالبركان انجر الطلاب ونزلوا الى الشوارع يتظاهرون بالآلاف، وبرزت أسماء جديدة وبدأ الناس يتعرفون عليها وعلى هذا الشيء الجديد الذي بدأت صحافة بيروت تسميه الحركة الطلابية. قادة الوعي كانوا في الواجهة: عصام خليفة رئيس الاتحاد، انطوان دويهي الرجل المهم وراء الستار، بول شاوول المحوري في كلية التربية الشديدة الأهمية بسبب قوة اليسار والقرب من وزارة التربية، عقل العويط وغازي الحلو، قبل ان يصير الأول شاعرا والثاني رجل أعمال مغتربا وأسماء أخرى كثيرة في كليات العلوم والحقوق والآداب كلها.

كان الإضراب شعبيا جدا بين الطلاب والتظاهر بدا تجربة جديدة وممتعة، فيها الكثير من تحقيق الذات والشعور بالفعل والقوة، اليسار واليمين انضما الى الإضراب وظل التأييد الأول لهذا التحرك ثابتا ومركزيا، أما الثاني فغير موقفه لان مسألة الطلاب كانت تحتل أهمية أقل في سياسته العامة. ثم اكتسب الإضراب زخما جديدا عندما انضمت إليه الجامعة الأميركية.

وكان للعمل الفدائي تأثير ودور كبير في التحركات الطلابية برأي رئيس المنتدى القومي العربي معن بشور[1]. وعزز هذا الدور الشعور الطلابي بفداحة العجزيين اللبناني والعربي سواء بالدفاع عن الأراضي اللبنانية أوفي استخلاص الحق الفلسطيني والعربي. وقد تمثل هذا الدور بإقدام مئات الطلاب اللبنانيين والعرب على الانضمام الى العمل الفدائي والتدرب في معسكراته ومن ثم المشاركة في العمليات الفدائية، خصوصا

(١) سمير شاهين، (ذكريات من الصحافة والسياسة) مطابع المتوسط، ص ١٢٤ و١٢٥ .

داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وكان الطالب اللبناني عز الدين الجمل أول شهيد يسقط فوق تراب فلسطين، واستقبل جثمانه استقبالا شعبيا حاشدا رافقته أصوات أجراس الكنائس والآيات القرآنية من مآذن الجوامع، والمفارقة ان هذا التضامن الشعبي حول العمل الفدائي، انقلب عندما استقبل شهيدا سقط خارج لبنان في نيسان ١٩٧٠ بالرصاص (اشتباكات الكحالة التي أسفرت عن سقوط عدد من الضحايا).

ويرى بشور ان الجبهة الطلابية استمرت متراصة حتى كانون الثاني من العام ١٩٦٨، ثم بدأ حزب الكتائب بالتراجع، ووقع الانقسام الطلابي ثم كان لتظاهرة ٢٣ نيسان ١٩٧٠ الشهيرة التي أفرزت اتفاق القاهرة بين لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية أثرا بالغا في تكريس هذا الانقسام.

وهنا يستخلص بشور: انه جرت في لبنان ثورتان طلابيتان الأولى (ثورة داخل الحركة القومية واليسارية تدعوالى لبنان الى مستوى التحديات والتحول الى دول مواجهة) والثانية (ثورة داخل اليمين تدعوالى تحصين الوضع المسيحي وتسليحه لمقاومة الرياح العاصفة في المنطقة التي يحملها العمل الفدائي).

وقد أطلق اتفاق القاهرة العنان للثورة الأولى بينما تمثلت الثانية بمعسكرات التدريب على السلاح وإنشاء ميليشيات مسيحية. ثم تفاقم هذا الوضع بعد خروج الفدائيين من الأردن عامي ١٩٧٠ و١٩٧١ واتجاه معظمهم الى لبنان، واستمر هذا التجاذب والاحتقان على الساحة اللبنانية الى ان حدث الانفجار الكبير في ١٣ نيسان العام ١٩٧٥ .

تظاهرة ٢٣ نيسان

في منتصف شهر نيسان ١٩٦٩ تسللت مجموعة فدائية فلسطينية نحوالحدود الشمالية لفلسطين المحتلة وتمكنت من الوصول الى بلدة

كفركلا الملاصقة للأرض المحتلة، وقبل عبورها ليلا الى داخل الأراضي الفلسطينية، ابلغ الجيش اللبناني بأمرها فأسرع يطوقها ويمنع عنها التموين لإجبارها على الاستسلام، وقد استمر الحصار بضعة أيام، الأمر الذي أثار غضب الأحزاب التقدمية واليسارية والهيئات الوطنية والسياسية التي تنادت لاجتماع عاجل، وقررت خلاله الاحتجاج والتظاهر والاعتراض على تصرفات الجيش والسلطة[1] فكانت تظاهرة ٢٣ نيسان الشهيرة والتي قمعها الجيش وقوى الأمن الداخلي بالقوة، مما أدى الى سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى في صفوف المتظاهرين، وعلى أثر ذلك تصاعدت حدة التوتر في لبنان وبدأ التحضير للتظاهر والإضراب وصولا الى العصيان المدني، مما حمل رئيس الحكومة رشيد كرامي على الاستقالة، لتستمر الأزمة في لبنان لأكثر من سبعة أشهر.

وفي هذه الفترة استمر الجيش اللبناني يطارد الفدائيين ويشتبك معهم في الجنوب، مما وضع لبنان على حافة الانفجار. فكان ان نشطت الاتصالات المحلية والعربية لتطويق الوضع، واتفق على عقد اجتماع القاهرة بين مسؤولي الثورة الفلسطينية ومندوبين عن الدولة اللبنانية، وفعلا تم هذا الاتفاق الذي سمي باتفاقية القاهرة الشهيرة بتاريخ ١٩٦٩/١١/٣ .

تحركات ١٩٧٠

أتى انتشار الجامعة اللبنانية ليسد على امتداد الخمسينات والستينات جزءا من حاجة النظام الى أفواج من الموظفين في الدولة وقطاع الخدمات في أثناء فترة ازدهاره ونموه، لكن نشوء الجامعة اللبنانية كان يدخل الى خطة الدولة التعليمية والثقافية تناقضات بدأت تتزايد وضوحا في السبعينات.

(١) طارق عبد الله، "المستنقع " وثائق سرية لم تنشر، الطبعة الأولى ١٩٩٩ توزيع مؤسسة دار الحديث ص ١٠٦ .

لقد فتحت الجامعة اللبنانية أبواب التعليم العالي أمام أوساط كان الاحتكار الطبقي للدراسة الجامعية يسد من أمامها كل الفرص في السابق، وتحت تأثير النضالات الطلابية المتعاقبة كانت الدولة مضطرة الى التسليم ببعض المطالب الجزئية باتجاه تعزيز الجامعة وتطويرها.

وفي المقابل بدأ الخلل الاقتصادي المتزايد داخل النظام وقتها يطرح في وجهه معضلات أساسية من بينها قصوره عن استيعاب الأفواج الجديدة من خريجي الدراسة الجامعية، وهي معضلة لم يكن النظام يملك حلا لها إلا على حساب الطبقات الفقيرة.

وهكذا بدأت تشتد سياسته الرامية الى الحد من اتساع موجة التعليم الجامعي عبر خطوات تستهدف ضرب الجامعة اللبنانية وتعطيل احتمالات نموها، بل تقليص حجمها آنذاك.

وفي ذلك الوقت كانت سلسلة مترابطة من الإجراءات التي اتخذتها الدولة ابتداء من منع حملة المعادلات من دخول كلية الحقوق (فرع العلوم السياسية) مرورا بمشروع قانون تنظيم المحاماة، وانتهاء بمحاولة إلغاء كلية التربية التي أتت لتفضح خطة الدولة تجاه التعليم الثانوي الرسمي أي تقليصه والحد من نموه لحساب التعليم الخاص.

هذا الشمول والترابط في خطة الدولة التعليمية والثقافية ماذا قابلها على صعيد النضال المطلبي نحوفرض ديموقراطية التعليم في لبنان ؟

إن حركة الإضرابات في نهاية العام ١٩٦٨ وبداية ١٩٦٩ شملت جمهورا واسعا من الطلاب أتت محكومة بطابع العفوية والجزئية والتفكك مما جعلها قاصرة من أن تشكل نضالا مطلبيا قادرا على الارتفاع الى مستوى تحدي خطة الدولة بشمولها ووحدتها.

لقد دار إضراب المعلمين الرسميين في المدارس الابتدائية والمتوسطة حول شعار وحيد هو "زيادة الرواتب" على الرغم من أن

مطلب الزيادة يمس علاقة الاستغلال الطبقي التي مارستها الدولة على المعلم وتتصل بمجمل النضال من أجل ديموقراطية التعليم.

أما إضراب طلاب الجامعة اللبنانية فقد انطلق منذ بدايته جزئيا ومفككا وشديد الارتباك على صعيد تحديد المطالب. وكانت البداية في كلية التربية ردا على محاولة إنقاص عدد المنح فيها وتشتيتها تمهيدا لإلغائها، ومع إضراب كلية التربية انطلق إضراب حملة المعادلات في فرع العلوم السياسية في كلية الحقوق. أما بقية الكليات فقد دخلت الإضراب على مراحل وبأشكال متقطعة وتأييدا لطلاب كلية التربية وحملة المعادلات في الأساس، وعلى الرغم من مضي فترة طويلة على الإضراب في كل أقسام الجامعة اللبنانية من أساسها ورغم نضال القوى اليسارية الجذرية في الجامعة لإكساب الإضراب طبيعة تتصدى لمجمل خطة الدولة الرامية الى ضرب التعليم الجامعي الوطني فان المواقع التي كان يحتلها اليمين الطلابي والمواقف الديماغوجية التي مارسها اليسار الإصلاحي قد لعبت دورها في تمييع الإضراب وتفكيك مطالبه وقواه وزرع العقبات في وجه تصعيده.

أما إضراب الطلاب الثانويين فقد كانت بدايته أشد تفككا وأكثر ارتباكا منها في أي وقت مضى، فالثانويات أضربت بالتقسيط، الواحدة بعد الأخرى وكانت فوضى المطالب هي أبرز ما يميز إضرابها.

ورغم أن إضرابات المعلمين والطلاب الجامعيين والثانويين قد تجاورت زمنيا ومع أن المطالب التي رفعتها كانت تتصل بقضية شاملة وواحدة في جوهرها فان كل إضراب منها ظل بدوره مع ذلك في جزيرة منعزلة عن الإضرابات الأخرى، ولم يتحقق بينها أي شكل من أشكال التنسيق الفعلي.

وقد كشفت تجربة الإضرابات أهمية قيام مؤسسات ديموقراطية جماهيرية في صفوفهم. ومنها أن النضال من أجل اتحاد نقابي ديموقراطي

في الجامعة اللبنانية يجب أن يشكل واحدا من المحاور الأساسية في خطة اليسار، كما أن مطلب تشكيل اتحاد للطلاب الثانويين يجب أن يحتل مكانا متقدما في نضالات اليسار ضمن هذا القطاع.

وكشفت تجربة إضراب المعلمين الرسميين أهمية تعميم اللجان الديموقراطية في صفوفهم نحوتنظيم نقابي يفرض نفسه في النهاية فرضا.

جريمة فردان

بتاريخ ١٠/ ٤/ ١٩٧٣ وعلى إثر مصرع الزعماء الفلسطينيين الثلاثة: كمال عدوان، كمال ناصر، وأبويوسف النجار في غرف نومهم في شارع فردان - بيروت على أيدي قوة كوما ندوس إسرائيلية استطاعت النزول الى الشط بالقرب من الحمام العسكري والتسلل ليلا الى شارع فردان بمساعدة عملاء من الداخل، وبعد ارتكاب الجريمة انسحبت عن طريق البحر من غير ان تتصدى لها قوى الأمن اللبنانية[١].

هذه الحادثة أوقعت البلد في أزمة سياسية؛ إذ اتهمت الأحزاب اليسارية والقوى الإسلامية وعلى رأسها الرئيس صائب سلام القوى الأمنية بالتقصير في تأدية واجباتها الأمنية، لأنها لم تتصد لمرتكبي الجريمة على الرغم من وجود منازل المغدورين على مقربة من ثكنة الدرك في فردان، وطالبت هذه الأحزاب أيضا وعلى الأخص الرئيس سلام بفتح تحقيق لتحديد المسؤولية ومعاقبة المسؤولين وإقالة قائد الجيش العماد اسكندر غانم، غير ان رئيس الجمهورية سليمان فرنجية لم يوافق على هذه المطالب، مما حمل الرئيس سلام على تقديم استقالته في ٢٥/ ٤/ ١٩٧٣ وكلف الدكتور أمين الحافظ بتشكيل حكومة جديدة.

(١) طارق عبد الله، "المستنقع" م. س، ص ١١٧ .

مواقف في بداية الحرب

في الثالث عشر من نيسان العام ١٩٧٥ وعقب حادثة "بوسطة" عين الرمانة التي أودت بحياة ستة وعشرين فلسطينيا وكتائبيين آخرين على دفعتين , دعت الاتحادات والرابطات الطلابية في مدينة طرابلس اثر اجتماع عقدته مساء يوم المجزرة الى الإضراب في مختلف المدارس والمناطق ومسيرة تنطلق من أمام ثانوية البنات. ووزعت الاتحادات والرابطات بيانا استنكرت فيه المجزرة ودعت الى الوقوف في وجه المؤامرات الفاشية.

وعقد ممثلوالأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية في الشمال اجتماعا في مقر ٢٤ تشرين قرروا فيه دعوة مدينة طرابلس الى الإضراب العام صباح الرابع عشر من نيسان والى تظاهرة كبيرة تنطلق في الحادية عشرة من قبل الظهر من محلة باب التبانة وطالبوا في البيان الذي أصدروه عقب الاجتماع بآلاتي[1]:

أولا: الكشف عن مخططي المؤامرة ومنفذيها ومعاقبتهم في فترة وجيزة ومحددة.

ثانيا: حل حزب الكتائب ومصادرة أسلحته.

ثالثا: حل ميليشيا الأحزاب الطائفية.

وأعلن البيان وقوف الأحزاب والقوى الوطنية والتقدمية (في خندق واحد للدفاع عن الثورة الفلسطينية).

(١) النهار ١٤/٤/١٩٧٥ العدد ١٢٤٤٨ .

انقسام ما بعد الحرب

بعد الاجتياح الإسرائيلي الأول لجنوب لبنان في الرابع عشر من آذار ١٩٧٨، وتصاعد حدة المعارك العسكرية والسياسية بين المنطقتين الشرقية والغربية من العاصمة بيروت، تداعت الحركة الطلابية في لبنان الى مؤتمر طلابي عام عقد في كلية الحقوق والعلوم السياسية - الفرع الأول في الجامعة اللبنانية ردا على دعوة "الجبهة اللبنانية" الى محاربة "الوجود الفلسطيني المسلح" في لبنان ومساواته بالاحتلال الإسرائيلي.

شارك في الاجتماع بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٨[1] كل من: اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، طلاب الحركة الوطنية اللبنانية، روابط التلامذة الثانويين في بيروت وساحل المتن الجنوبي، الجبهة الوطنية الطلابية، تجمع الطلاب الوطنيين في الجامعة الأميركية، تجمع الطلاب الوطنيين في جامعة هايكازيان، تجمع الطلاب الوطنيين في كلية بيروت الجامعية، تجمع الطلاب الوطنيين في دور المعلمين والمعلمات، تجمع الطلاب الوطنيين في المهنيات.

أكد المجتمعون بداية على المبادئ التالية:

أولا: الحركة الطلابية جزء لا يتجزأ من الحركة الوطنية اللبنانية.

ثانيا: الحركة الطلابية ملتزمة بمواقف وبرامج ومقررات الحركة الوطنية اللبنانية، خاصة في هذا الظرف المصيري (وجود الاحتلال الإسرائيلي)، حيث الحركة الوطنية تشكل الممثل الشرعي لإرادة اللبنانيين في إطار النضال من اجل وحدة لبنان وعروبته وتطوره الديموقراطي.

(١) بيان صدر عن المجتمعين تحت اسم الوثيقة السياسية عن المؤتمر الطلابي العام المنعقد في كلية الحقوق بتاريخ ١٦/٥/١٩٧٨ .

ثالثا: الحركة الطلابية فصيلة مناضلة من اجل أهداف الحركة الوطنية وتتحمل عبء المشاركة في المهام الوطنية التي تقتضيها المرحلة القائمة.

على ضوء هذه المبادئ أعلن المؤتمر الطلابي العام التزامه بالأسس التالية:

١: لا أولوية تعلو على مواجهة الاحتلال لتحرير الأرض اللبنانية في جنوب لبنان وقرار القتال ضد الاحتلال لتحرير الأرض والوطن هو قرارنا أيضا، وبالتالي لا مساومة على هذا الشعار الذي أطلقه المجلس السياسي المركزي للحركة الوطنية اللبنانية، ونعلن إدانتنا لكل المواقف الأخرى خارجه.

٢: لا وفاق وطني عام في ظل بيان الثلاثة عشر نائبا، فالأسس التي حددتها الحركة الوطنية اللبنانية لأي وفاق تبقى الحد الأدنى المطلوب توفيره كشرط لأي حل متوازن للازمة اللبنانية وهذه الأسس هي:

أ ـ أولوية التصدي بمختلف الوسائل للاحتلال الصهيوني.

ب ـ المحافظة على مقومات لبنان الأساسي، أي وحدة لبنان وعروبته وتطوره الديموقراطي ورفض كل مشاريع وأشكال السيطرة الطائفية والعنصرية والتقسيم.

ج ـ إعادة بناء المؤسسات الوطنية، لا سيما الجيش على أساس التوازن الوطني، رفض صيرورتها مؤسسات انعزالية.

د ـ المحافظة على الوجود الوطني الفلسطيني المسلح في لبنان واعتبار اتفاق القاهرة وملحقاته أساسا للعلاقات اللبنانية الفلسطينية.

هـ ـ صيانة الحريات الديموقراطية في لبنان وتكريس الأجواء الديموقراطية في الحياة السياسية اللبنانية.

رابعا: رفض حكم اللون الواحد وسياسة الانحياز للفريق الانعزالي والإصرار على التوازن الوطني على صعيد مؤسسات الحكم كافة، ويعتبر

الرضوخ لسياسة الفريق الانعزالي إنما هو تآمر على مستقبل لبنان ووحدته وعروبته وتصعيد للصراع على الساحة اللبنانية، سوف نقف في وجهه بكل الإمكانات.

خامسا: ان عودة الحكومة عن استقالتها وان كان "انتصارا سلبيا" للفريق الانعزالي لكنه في الوقت نفسه وهكذا يجب ان يكون اعترافا رسميا بلا جدوى للبيان النيابي. ونعتبر سياسة التساهل في التعاطي مع الموقف "الانعزالي" مسؤولة عن إيغال الانعزاليين في تسلطهم وتعنتهم.

يتابع البيان: ان المؤتمر الطلابي العام إذ يقرر كل ذلك يعلن ان طلاب لبنان مجندون للدفاع عن وطنهم ومصيره ومستقبله وضمن الاتجاه الذي ترسمه الحركة الوطنية اللبنانية. وينعقد المؤتمر الطلابي العام في ظرف يتميز باستمرار المؤامرة على قطاعات التعليم الرسمي كافة من جانب الفريق الانعزالي وبشكل خاص على الجامعة اللبنانية إمعانا في تفتيت وحدة هذه المؤسسة وسد أفق تطورها الديموقراطي، ساعين بكل الوسائل الى تثبيت الفروع الثانية أكاديميا، بعد ن نزعوا استقلالها المالي والإداري، وكل ذلك في امتداد سياستهم العامة للسيطرة والهيمنة على البلاد ومؤسساته كافة انطلاقا مما أحرزوه فئويا. وهذه السياسة تبيت للجامعة مستقبلا اسود تضرب فيه كل مكاسب نضالنا الطلابي على امتداد الأعوام السابقة، ولا بد من التأكيد في هذا الصدد ان هذا التصعيد في الموقف الانعزالي تجاه الجامعة إنما يكتسب قوته من النهج الذي اعتمده رئيس الجامعة د. بطرس ديب والمسؤولين الآخرين في التعاطي مع المشروع الانعزالي على قاعدة تقديم التنازلات التدريجية أمامه بحيث استقوا أصحاب هذا المشروع حتى على د. ديب نفسه.

ان اتجاه رئيس الجامعة للاستقالة من مهامه، إنما يقع في هذا الإطار بعد ان تجاوز الانعزاليين حتى الخط التنازلي إياه الذي رسمه بطرس ديب

في تعاطيه مع المشروع الانعزالي.

وترويج بطرس ديب ما مفاده الجامعة في وضع طبيعي وان مهامه انتهت، لن تعفيه من المحاسبة الطلابية، فلن نقبل هذا التضليل بعد كل الذي حصل وما وصلت إليه الجامعة في عهد بطرس ديب نفسه.

ان المؤتمر الطلابي العام ينظر بقلق الى وضع الجامعة ويرى الخطر الذي يهددها من جانب المشروع الانعزالي المكمل لمشروعهم السياسي العام، ويرى في الاستقالة خطوة هروبية جديدة ويدعوكل المسؤولين لتحمل مسؤولياتهم تجاه الجامعة اللبنانية، حفاظا على وحدتها وتطورها الديموقراطي.

ان المؤتمر إذ يشجب بشدة مؤامرة ضرب الجامعة الوطنية يؤكد من جديد ان طلاب لبنان سيبقون أوفياء لتراثهم النضالي الديموقراطي وسوف لن يدخروا وسعا من اجل إنقاذ الجامعة والوطن.

الباب الرابع

نضالات الحركة الطلابية

* دور الحركة الطلابية
* واقع الحركة الطلابية
* نضالات
* فروع الجامعة
* سوق العمل
* البناء الموحد
* المطالبة بكليات تطبيقية
* الشرارة الأولى
* مواقف
* تهديدات الدولة
* إنجازات الإضرابات
* برنامج الحركة الطلابية
* الدولة والطلاب
* الحركة الطلابية بعد الطائف
* النضال الطلابي وأهميته
* اتحاد شباب لبنان
* دعم الجامعة
* عودة التحركات الطلابية

دور الحركة الطلابية

عرفت الحركة الطلابية في لبنان بداية الخمسينات وأواخر الستينات وبداية السبعينات دورا نموذجيا في بناء الجامعة اللبنانية وتطويرها؛ إذ لعب الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، وقبله في أواخر الأربعينات "لجنة اتحاد طلاب المعاهد العليا" دورا ليس فقط على مستوى الخدمات التي تقدم للطلاب وتطويرها، بل على مستوى الجامعة بشكل خاص، دورا نهضويا بامتياز، إذ كانوا عاملا حاسما في فرض التوسع الأفقي والعمودي للجامعة من خلال الضغط لتطوير أوضاع الكليات الموجودة في ذلك الوقت، بناء وتجهيزات، وكذلك مناهج ومستوى أكاديمي.

وكان للجنة اتحاد الطلاب الفضل الكبير في صدور قرار عن مجلس الوزراء اللبناني في الخامس من شباط ١٩٥١ يقضي بإنشاء الجامعة اللبنانية ومقرها قصر الاونيسكو- بيروت، بعد سلسلة من التظاهرات والاعتصامات وما رافقها من مواجهات وصدامات مع قوى الأمن الداخلي إضافة الى سقوط عدد من الجرحى في صفوف الطلاب، واعتقال البعض الآخر.

كما لعب الطلاب دورا حاسما في إقرار قانون التفرغ للأساتذة في الجامعة، واستصدار مراسيم استحداث الكليات التطبيقية في الجامعة، وكذلك البدء في البناء الجامعي الموحد، وإصدار مراسيم المجالس الأكاديمية، وتعزيز الحوار، والتفاعل الديموقراطي داخل الجامعة فيما بينها وبين المجتمع، تطوير موازنة المنح الوطنية للطلاب وفي شكل خاص منح التفوق التي ساهمت في إرسال مئات الطلاب المتفوقين لاستكمال دراساتهم في الخارج.

في السنوات التي سبقت الحرب الأهلية، استطاع مجلس الجامعة وبشكل خاص من خلال دور ممثلي الطلاب والأساتذة فيه، الحد بنسبة كبيرة من ميول السلطة الى الهيمنة على قرارات الجامعة ومجلسها. لكن بعد الحرب عادت شهية سلطة الوصاية كي تصادر دور مجلس الجامعة وصلاحياته.

إن غياب الأداة النقابية لطلاب الجامعة اللبنانية هومن العقبات الأساسية في تردي الوضع الطلابي وتراجعه. فالاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية الذي عطلته الحرب منتصف السبعينات، كان من أهم المساهمين في تحسين وضع الجامعة وحمل قضاياها والعمل على تطويرها، وتراجعها ألقى بظلاله السلبية على متابعة قضايا الطلاب وتحسين أوضاعهم ومتابعة مستلزماتهم على الصعد كافة.

واقع الحركة الطلابية

إن الحركة الطلابية في لبنان هي كيان اصطناعي تدعمه معطيات مطلبيه عدة إذا توافرت، ولا تقلل من إمكانية تحققه عندما تغيب هذه المعطيات. وتكون هذه الحركة متعلقة في النهاية بجملة من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية في صورها الطلابية، وهي تكوين نسبي يصنعها الطلاب أوالأحزاب أن شاءوا..

وتاريخ الحركة الطلابية طويل يؤخذ بمعناه الواسع فيجري إرجاعه الى قرابة نصف قرن مضى من الزمن. وهوقصير إذا جرى التوقف عند المفهوم الصحيح للعمل الطلابي.

ومن المفيد الإشارة الى انه مع نشوء الجامعات في لبنان برزت قوى متعارضة توحيدية وانفصالية. وهي تدور غالبا في فلك حركات حزبية عقائدية أودينية متنازعة لتحقيق بعض المكاسب هنا أوهناك.

والشعور الوطني بقيام حركة طلابية واحدة موحدة لم يبرز إلا في أوائل السبعينات بعد سلسلة نضالات، علما أن عمر بعض الجامعات يتجاوز القرن. وتجمع كل التيارات السياسية على اختلاف اتجاهاتها وبنيانها الاجتماعية سواء على مستوى القيادات أوعلى مستوى الحركات والأحزاب والتنظيمات الشعبية، أن الحركة الطلابية تعاني من حالة جزر متفاقمة متعددة الأبعاد، الأمر الذي يجسد مأزقا تاريخيا.

ومن مظاهر ذلك:

أولا: تفاقم الانقسام بين الأحزاب السياسية الموجودة على الساحة اللبنانية بين بعضها البعض، الأمر الذي شكل ظاهرة تغليب الصراعات والخلافات الجانبية الحزبية - الحزبية، والحزبية - الطائفية، وذلك الى درجة حدثت معها صدامات سياسية وأحيانا عسكرية عنيفة، ومواجهات كانت تتخذ أسلوب التصفيات الجسدية تحت شعارات مختلفة.

ثانيا: ضعف النظام اللبناني، خصوصا في خلال سنوات الحرب ١٩٧٥-١٩٨٩، والانقسام الجغرافي الطائفي للمناطق اللبنانية نتيجة الحرب.

ثالثا: الافتقاد الى رؤية وموقف لبناني موحد سواء على مستوى الأحزاب أوعلى مستوى الطلاب من القضايا الجوهرية ذات الطابع القومي اللبناني المستند الى المصالح المشتركة.

رابعا: إخفاق جميع المشروعات التي استهدفت نجاح الحركة الطلابية، خصوصا في الجامعة اللبنانية، والتي لم تصمد أكثر من خمس سنوات (منذ تأسيس الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية العام ١٩٧٠ وحتى بدء الحرب الأهلية في العام ١٩٧٥).

خامسا: الافتقار بدرجات متفاوتة لمناخ ديموقراطي صحيح يمكن معه إطلاق مبادرات الطلاب في شكل عام والمنضوين تحت ستار

الأحزاب خاصة، للمشاركة في تقرير شؤون الطلاب من خلال الحوار الواعي والمسؤول وتفاعل الرأي الآخر من دون قيود.

نضالات

سبق الإعلان عن تأسيس الجامعة اللبنانية بعام تحرك طلابي تحت شعار تخفيض الاقساط المدرسية، ورفع ممثلوطلاب المعاهد العليا في بيروت نهاية العام ١٩٥٠ عريضة الى وزير التربية الوطنية رئيف أبي اللمع طالبوا فيها إعفاءهم من الاقساط المدرسية الى ان تتكون الجامعة اللبنانية الوطنية المنشودة، وكانت لجنة اتحاد الطلاب برئاسة الطالب فؤاد الشمالي، ويضم الاتحاد ممثلين عن الروابط في معاهد: الحقوق، الطب، الصيدلة، طب الأسنان، الهندسة، العلوم السياسية والأكاديمية اللبنانية[١].

واتبعت العريضة بورقة مطلبيه الى الحكومة تتضمن المطالبة بـ:

١: إيجاد برنامج وطني يستند في اسسه الى الأسلوب التعليمي الحديث ويطبق في المدارس كافة.

٢: إيجاد جامعةَ وطنية، لأنه من العار ان يبقى لبنان بلد العلم والنور من دون جامعة وطنية.

٣: تخفيض الاقساط في المدارس التي ترهق الأهل وتمنع الكثيرين من إمكان متابعة علومهم[٢].

ويأتي هذا التحرك في وقت كانت البلاد تعيش أزمة اقتصادية خانقة ترافقت مع بطالة كبيرة للشباب، مما دفع العديد منهم للهجرة[٣].

(١) العمل ١٩٥٠/١٢/٢٧ .

(٢) العمل ١٩٥٠/١٢/٣١ .

(٣) العمل ١٩٥١/١/٣. أجرت جريدة العمل الكتائبية تحقيقا مصورا عن هجرة الشباب بعنوان "قوافل الشباب تهاجر والمسؤولين يتفرجون".

والأزمة الاقتصادية انعكست بدورها على المعلمين الذين كانوا قد بدؤوا تحركا في مطلع كانون الأول ١٩٥٠ للمطالبة بتحسين أوضاعهم، وترافق مع تأييد لجنة اتحاد الطلاب لتحركهم.

وارتفعت وتيرة المطالب الى حد إعلان المعلمين الإضراب في الثامن عشر من كانون الثاني ١٩٥١، تبعه بأربعة أيام إعلان لجنة الإضراب لطلاب المعاهد العليا الإضراب احتجاجا على ارتفاع الاقساط المدرسية والجامعية حتى فتح الجامعة المنشودة.

هذا التحرك دفع مجلس الوزراء برئاسة رياض الصلح للاجتماع ودرس المطالب، إلا ان قراره بوجود استحالة في تحقيق المطالب، لان الوضع لا يحتمل نتيجة لضعف إمكانات وزارة التربية، دفع الطلاب للمضي قدما في إضرابهم تحت شعار تخفيض الاقساط وفتح الجامعة الوطنية.

وشهد مطلع شباط ١٩٥١ مواجهات وصدامات بين الطلاب ورجال قوى الأمن الداخلي، واعتقل عدد من الطلاب من بينهم رئيس لجنة الطلاب فؤاد الشمالي (من حزب الكتائب)، وأصيب عدد من الطلاب بجروح، واستمرت الحال على ما هي عليه من مواجهات، ونظرا للعنف الذي تعرض له الطلاب على أيدي القوى الأمنية، حملوا العصي خلال التظاهرات، خصوصا التي حصلت في ساحة البرج (وسط العاصمة) للدفاع عن أنفسهم[١].

وتابع الطلاب إضرابهم حتى بعد صدور قرار عن مجلس الوزراء في الخامس من شباط ١٩٥١ بإنشاء جامعة لبنانية مقرها قصر الاونيسكو، ولم يتوقف الإضراب إلا بعدما شكل مجلس الوزراء بعد أسبوع واحد من قرار

(١) العمل ١٩٥١/٢/٣ .

إنشاء الجامعة، لجنة لدرس مطالب الطلاب، غير ان هذه المطالب نامت في الأدراج إثر استقالة حكومة الصلح وتكليف حسين العويني برئاسة الحكومة[1].

مشروع الجامعة

غداة الإعلان عن تأسيس الجامعة اللبنانية، لم تتوقف الرابطات الطلابية في المعاهد اللبنانية، من مواصلة سعيها الحثيث ليكون لديهم جامعة وطنية، ومناهج موحدة تشمل أيضا المعاهد الأجنبية، وإيجاد كتاب للتاريخ اللبناني، (الكتاب الذي ما زال مفقودا وكل طرف سياسي في لبنان يقرأ الجانب أوالفصل الذي يريده منذ خمسين سنة)، فقد أصدرت الرابطات في منتصف تشرين الثاني سنة ١٩٥١ بيانا[2] موجها الى الحكومة يطالب بـ:

١ : توحيد البرامج في جميع المعاهد الوطنية والأجنبية.

٢ : تحقيق مشروع الجامعة الوطنية.

٣ : إحقاق مشروع التدريب العسكري ولوفي المدارس فقط.

٤ : إيجاد كتاب للتاريخ اللبناني يمكن الطلاب في الصفوف العالية من الإطلاع على حقيقة تاريخ بلادهم.

٥ : مجانية التعليم الابتدائي والثانوي والعالي.

سوق العمل

لم تكن البرامج ومجانية التعليم وكتاب التاريخ الهم الوحيد للحركة الطلابية، فتأمين سوق العمل لخريجي الجامعة اللبنانية كان هما ولا زال

(١) العمل ١٣/٢/١٩٥١ .

(٢) العمل ١٥/ ١١/ ١٩٥١ .

ضمن حركة النضالات التي خاضها الطلاب، فضلا عن تأمين الكليات التطبيقية لمنع تخريج عاطلين عن العمل، لذا كانت المطالبة تتركز على تأمين سوق عمل لخريج الجامعة في إدارات الدولة، ففي أواخر العام ١٩٦١ نفذ خريجوالجامعة إضرابا عاما لم يتوقف إلا بعد اجتماع عقده رؤساء رابطات الجامعة اللبنانية مع وزير التربية كامل الأسعد وتفهمه للمطالب التي أصدرتها الرابطات في دار المعلمين العليا، العلوم، والآداب عبر البيان المطلبي الذي جاء فيه: لما كانت الحكومة قد قطعت على نفسها وعدا بتعيين خريجي الجامعة اللبنانية سواء كانوا من دار المعلمين أومن باقي الكليات قبل غيرهم من حملة الشهادات لدى تخرجهم من الجامعة، ولما كانت هناك مراكز عديدة يشغلها أفراد من خارج طلاب الجامعة (من الجامعات الخاصة) عينوا من دون خريجي الجامعة، وتعاقدوا مع الإدارات المدرسية بالساعة، نطالب بتعيين خريجي الجامعة اللبنانية في إدارات الدولة، وإلغاء مبدأ المباراة للتعيين[1].

وخلال هذا العام، سجل قيام الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين في لبنان، وأصبح الممثل لستة وعشرين كلية تشكل مجموع كليات الجامعات اللبنانية آنذاك: الجامعة اللبنانية (بما تضم من رابطات)، العربية، الأميركية اليسوعية، الآداب الشرقية، مركز الدروس الفرنسية وهايكازيان، مما أعطى زخما للحركة الطلابية وقوة نضالية لتحقيق المطالب التي ترفع من أي كلية، في مواجهة السلطة، حتى لوكان الأمر يتعلق فقط بمطالب تخص الجامعة اللبنانية وحدها.

البناء الموحد

استمرت المطالبة ببناء جامعي موحد مع رفض للأبنية التي كانت

(١) العمل ٨/١٢/١٩٦١ .

قائمة، خصوصا أنها ثكنات عسكرية من مخلفات الجيش الفرنسي، إضافة الى مطالب دار المعلمين وعدم استجابة وزارة التربية لمطالبهم على الرغم من الوعود التي قطعت لهم، بل على العكس فقد عمدت الى اتخاذ إجراءات زجرية بحق الطلاب، الذين أعلنوا الصيام عن الطعام حتى تستجيب الوزارة لمطالبهم التي حددت كالأتي:

١: رفع أساس الملاك لخريج دار المعلمين من ٢٣٠ الى ٣٠٠ ليرة لبنانية، أسوة بخريجي الزراعية.

٢: فتح دار للمعلمين تكميلية (متوسطة) براتب مناسب، ومعادلة الشهادة التعليمية التكميلية بالبكالوريا القسم الثاني.

٣: تعميم المنح على جميع الطلاب[١].

ولم يكن طلاب الجامعة اللبنانية وحدهم المطالبين ببناء جامعي موحد، فقد انبرى عميد كلية العلوم د.حسن مشرفية الى رفع هذا المطلب الى المسؤولين، وعندما يئس قدم استقالته احتجاجا، في منتصف شباط ١٩٦٢، وفي اليوم التالي عقدت جمعية عمومية لطلاب الكلية تقرر فيها إعلان الإضراب حتى تحقيق المطالب، وعودة العميد مشرفية عن استقالته، وشكلت لجنة لقيادة الإضراب برئاسة الطالب اميل شاهين. وجاء في بيان الطلاب المطالب التالية:

١: اقامة بناء للجامعة اللبنانية مجهز تجهيزا حديثا وشاملا.

٢: منح الجامعة اللبنانية استقلالا ماليا وإداريا كاملا وفعليا، وقيام رقابة ذاتية عوضا عن الرقابة الإدارية الراهنة (التي كانت موجودة).

٣: رفع ملاك الأساتذة الجامعيين الى مستوى يساعدهم على الانصراف الى التعليم كليا.

(١) الحرية ٩/٤/١٩٦٢ العدد ١١٤ .

٤: تقوية الجهاز الإداري للجامعة والكليات.

٥: تعيين خريجي معهد المعلمين العالي فور تخرجهم خلال دورتي حزيران وتشرين.

كما أصدر مجلس إدارة كلية الحقوق والعلوم السياسية بيانا أيد فيه مطالب الطلاب[١].

وبداية العام ١٩٦٣ كانت مطلبيه بامتياز، وشهدت صدامات ومواجهات مع قوى الأمن الداخلي، إضافة الى التظاهرات التي عمت مختلف المناطق اللبنانية تأييدا لثورتي العراق وسوريا.

المطالبة بكليات تطبيقية

إلا ان البارز كان تظاهرة الطلاب المطلبية المطالبة بكليات تطبيقية، وتحديدا في السابع عشر من شباط ١٩٦٣، والتي صادفت ذكرى انقلاب عبد الكريم قاسم في العراق، وعلى الرغم من ان التحرك كان مطلبيا، إلا انه اتخذ طابعا سياسيا، خصوصا ان اليسار اللبناني كان مسيطرا على كلية العلوم، وانطلقت تظاهرة أخذت منحى عنيفا، لأن عناصر التحري والقوة الـ ١٦ التابعة لقوى الأمن الداخلي كانت جديدة وتتمتع بصلاحيات، فقد اعتبرت مرور التظاهرة أمام سينما بيروت في منطقة كورنيش المزرعة في بيروت انطلاقا من فرن الشباك وصولا الى الاونيسكواستفزازا، وهذا أدى الى مواجهات بين قوى الأمن والطلاب واعتقل عدد من الطلاب من بينهم عطا جبور[٢] وأميل شاهين وتم نقلهم الى سجن خلف سينما "ريفولي" في وسط بيروت، وبعدها الى سيار الدرك في منطقة فردان، وتم تحويلهم الى المحكمة العسكرية التي برأتهم في حزيران من العام ذاته[٣]. وترافق

(١) الحرية، م.س.

(٢) عميد كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية د.عطا جبور.

(٣) لقاء خاص مع العميد جبور كانون الثاني ٢٠٠١ .

ذلك مع إقدام القوى الأمنية على اعتقال ثلاثة طلاب من داخل حرم كلية العلوم، مما دفع عميد الكلية د. حسن مشرفية الى الإعلان عن توقف الدروس احتجاجا والمطالبة بإطلاق سراح المعتقلين، وهذا ما حصل فعلا، فقد أوفد رئيس الجمهورية فؤاد شهاب وفدا من قيادة الجيش للاعتذار عما جرى وعدم تكرار الاعتداء على حرمة الكلية.

الشرارة الأولى

لم تكن المراسيم التي تصدر عن الحكومة اللبنانية والمتعلقة بإنشاء كليات جديدة في الجامعة اللبنانية، وليدة قناعة بالحاجة الماسة لطلاب لبنان بذلك، بل كانت نتيجة ضغوطات مارستها الحركة الطلابية، مدعومة من الهيئة التعليمية، من خلال الإضراب والتظاهر وحتى الصدام مع القوى الأمنية.

ويسجل لطلاب كلية العلوم دور بارز في هذا المجال، لجهة إطلاق الشرارة الأولى في المطالبة أوالتحرك. ففي الأسبوع الأول من الشهر الأخير من العام ١٩٦٣ أعلنت رابطة طلاب كلية العلوم في الجامعة اللبنانية (كانت تخضع لسيطرة قوى اليسار) الإضراب العام حتى تحقيق المطالب التالية: حل المشاكل الفرعية التي تجابههم من تأمين قاعات واسعة للدرس، ومكان للمختبرات، وأساتذة اختصاصيين.

ومع مطلع العام الدراسي ١٩٦٣ ـ ١٩٦٤[١] نفذ طلاب كلية العلوم إضرابا احتجاجا على عدم تنفيذ ما وعدوا به في العام السابق من قبل الحكومة، لجهة ان بناء الكلية لم يصمم أصلا لكلية جامعية، فالغرف لا تتسع لأكثر من خمسين طالبا مع إنها مخصصة لمئات الطلاب مجتمعين، وبناء المختبر لا يمنع تسرب مياه الأمطار مما أفسد أدوات المختبر الثمينة

(١) الحرية ٩/ ١٢/ ١٩٦٣ العدد ١٩٩ .

(١٦٠ ألف ليرة لبنانية ثمن الآلات التي تسربت إليها المياه وفسد أكثرها)، عدم وجود مكتبة وأساتذة يكفون حاجات الطلاب، مما أدى الى إلغاء ثلاث شهادات علمية[١].

ولإعطاء زخم أكبر للتحرك أعلنت رابطة طلاب كلية العلوم التنسيق مع باقي الرابطات في الجامعة اللبنانية (يضم خمس كليات) وبشكل خاص مع الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين (كان يضم ٢٦ كلية ومعهدا من مختلف الجامعات اللبنانية)

بعد ذلك أعلن طلاب الكليات الأخرى في الجامعة اللبنانية الإضراب العام تضامنا مع رفاقهم طلاب العلوم من جهة، ونظرا لعدم تنفيذ مطالبهم السابقة من جهة أخرى. وأصدر اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية بيانا شرح مطالب الطلاب وهي تتلخص بالأتي:

١ : بناء موحد للجامعة اللبنانية يليق بلبنان.

٢ : تقوية الجهاز الإداري للجامعة وإقرار استقلالها الإداري والمالي.

٣ : السعي لدى الجامعات الأجنبية "خارج لبنان" لإقرار معادلة الإجازات التي تعطى في الجامعة اللبنانية مما يسمح لحامليها متابعة دراساتهم العليا[٢].

٤ : رفع الملاك التعليمي للجامعة اللبنانية.

٥ : جعل التعليم مجانا في جميع كليات الجامعة اللبنانية وذلك بإلغاء الرسوم.

٦ : تنفيذ مطالب الكليات وهي: تعيين طلاب معهد المعلمين العالي

(١) الحرية ١٦ /١٢/١٩٦٣ العدد ٢٠٠ .

(٢) م. س. منع أحد الطلاب المتفوقين في الجامعة اللبنانية من متابعة دراسته في فرنسا لان شهادة الجامعة غير معادلة مع الشهادات العالمية في نفس الوقت الذي تعتبر شهادة السرتفيكا (الخامس إبتدائي) معادلة مع ٢٢ دولة.

فور تخرجهم، تأمين الأساتذة والمختبرات والقاعات بشكل كاف لكلية العلوم وبأسرع وقت، إلغاء المرسوم الذي يمنع الموظف من ان يعلم أكثر من ١٠٠ ساعة في السنة، ان يصار الى إنشاء مركز للأبحاث داخل معهد العلوم الاجتماعية[1]، ان يكون لشهادة العلوم الاجتماعية حقل خاص في وظائف الدولة بحيث يكون لها طابع فني.

وعلى إثر إعلان الإضراب نقلت جريدة العمل الكتائبية عن أحد المسؤولين في الجامعة من دون ذكر اسمه "ان إضراب الطلاب إنما هوعملية شغب واضحة".

وجاء الرد عبر مصدر مسؤول في الجامعة اللبنانية[2] على بيان الرابطة بالتأكيد ان الأوساط المسؤولة في الجامعة اللبنانية وفي وزارة التربية الوطنية ساهرة على حاجات الطلاب، والبرهان انه قبل الإضراب وضع وزير التربية في تصرف طلاب كلية العلوم القاعة الكبرى في دار المعلمين في محلة بئر حسن. وقال المصدر ان مشروع تشييد بناء إضافي فوق المختبرات القديمة وهوأيضا من مطالب الطلاب، قد وضعت التصاميم له منذ أكثر من ستة أشهر وبوشر ترميم البناء العالي منذ شهر. أما المطلب الثالث المتعلَق بموظفي الجامعة (أساتذة اختصاص) فهوقيد الدرس لدى مجلس الخدمة المدنية.

إلا ان مجلس كلية العلوم شجب هذا التصريح في بيان آخر جاء فيه: يرى مجلس كلية العلوم من واجبه ان يعلن ان هذا البلاغ لا يمكن ان يصدر عن مرجع مسؤول بل دس دسا للصحف بقصد النيل من سمعة الكلية، ولأن هذا البلاغ كان صادرا حقا عن مسؤول في الجامعة، يكون

(١) كانت كليتا العلوم ومعهد العلوم الاجتماعية في نفس المبنى ويعتمد دوام قبل الظهر ودوام بعد الظهر.

(٢) العمل ١١/١١/١٩٦٣.

حجة دامغة ان هناك تخريبا للجامعة من داخلها، وان هناك نية مبيته لا لإهمال الجامعة فحسب وإنما لخنقها، وهذا ما لا يمكن لأحد تصوره.

وردت الرابطة بالاستمرار في الإضراب حتى تحقيق المطالب، والبدء بصورة جدية بالعمل على إنشاء وتوسيع كلية للعلوم تليق بلبنان.

ولم يكد يمضي أربعة أيام، حتى أضرب طلاب الجامعة اللبنانية تضامنا مع كلية العلوم (حوالي ستة آلاف طالب من بينهم ٥٧٠ طالبا من كلية العلوم). وأعلنوا في بيانهم الإصرار على متابعة الإضراب والبت بمطالبهم وهي:

١: إقامة بناء موحد للجامعة اللبنانية يليق بها وبلبنان.

٢: تقوية جهاز الجامعة الإداري وإقرار استقلالها الإداري والمالي.

٣: السعي لدى الجامعات الأجنبية لإقرار معادلة الإجازات التي تعطى في الجامعة اللبنانية، مما يسمح لحامليها بمتابعة دراساتهم العليا.

٤: رفع الملاك التعليمي في الجامعة اللبنانية.

٥: جعل التعليم مجانا في مختلف كليات الجامعة وذلك بعد إلغاء الرسوم.

٦: زيادة منح التخصص للطلاب المتفوقين.

وأضيف الى هذه المطالب العامة، مطالب خاصة بعدد من كليات الجامعة وهي:

١: تعيين طلاب معهد المعلمين العالي فور تخرجهم.

٢: تأمين الأساتذة والمختبرات والقاعات بشكل كاف لكلية العلوم.

٣: ان يكون لشهادة العلوم الاجتماعية حقل خاص في وظائف الدولة بحيث يكون لها طابع فني[1].

(١) العمل، م. س.

وقد فاجأ قرار الطلاب بإعلان الإضراب مختلف الأوساط السياسية، فقابلته باهتمام كلي، وعقدت سلسلة اجتماعات لدرس الموقف كان أبرزها الاجتماع الذي عقده مجلس الجامعة وضم رئيس الجامعة والعمداء، نوقشت خلاله الأسباب التي حملت طلاب الجامعة على إعلان الإضراب، فقرر اتخاذ خطوات عاجلة لتحقيق ما يمكن تحقيقه منها وإجراء اتصالات بالطلاب لتأكيد اهتمام الرسميين بمطالبهم وبترك الأمر لمجلس الجامعة على ان يتولى هذه المطالب ما تستحق من عناية، وان يسعى الى تحقيق المطالب التي يستلزم تحقيقها وقتا كافيا.

وعلى خط آخر، شكل الطلاب لجانا قابلت عددا من الوزراء والنواب شرحت مطالبهم التي لاقت تفهما. وعقد في مكتب وزير التربية الوطنية كامل الأسعد اجتماعا ضم عميد كلية العلوم د.حسن مشرفية ومدير التعليم الثانوي في وزارة التربية د.نزار سلهب خصص للبحث في قضية الإضراب والمطالب.

ويجتمع مجلس الوزراء بعد خمسة أيام على بدء الإضراب، برئاسة رئيس الجمهورية فؤاد شهاب ويوافق على تأمين المال اللازم لبناء الجامعة اللبنانية، وتكليف مجلس تنفيذ المشاريع الإنشائية درس وتنفيذ بناء الجامعة، والطلب الى مجلس الخدمة المدنية الإسراع بدرس مشاريع تنظيم الجامعة، وعرضها على مجلس الوزراء في مهلة أسبوعين.

لكن قرار مجلس الوزراء لم يقنع الطلاب، فاستمر الإضراب في كليات الجامعة الخمس تنفيذا للقرار الذي أعلنته رابطات الطلاب، حتى تعطي الحكومة تعهدا مفصلا حول مصير المبنى الجديد للجامعة ومتى ستنتظم الجامعة وتعطى استقلالا إداريا وماليا أوسع، لان الرابطات اعتبرت قرار مجلس الوزراء بمثابة حل مبدئي قد لا يأخذ طريقه الى التنفيذ إذا ما حل الطلاب إضرابهم، لان الحلين اللذين اقرهما مجلس

الوزراء يحتاج تنفيذهما الى قانون، وان فتح الاعتماد المالي لبناء الجامعة لا يتم إلا بقانون لان موازنة العام ١٩٦٤ لا تتضمن أي اعتماد لهذه الغاية، كما ان تعديل الملاك والنظام الداخلي للجامعة اللبنانية وتوسيع صلاحية رئيسها وعمدائها ومنحها الحصانة الجامعية يحتاج كذلك الى قانون[1].

وكان مجلس الوزراء قد أقر ٢٤ مليون ليرة لتشييد المبنى الموحد للجامعة وخصص من ضمن المبلغ تسعة ملايين ليرة لشراء الأرض.

وتجاوبا مع النيات الحسنة من قبل المسؤولين أعلنت رابطة الطلاب في الجامعة اللبنانية في السابع عشر من كانون الأول العام ١٩٦٣ تعليق الإضراب كي لا يفسر موقفهم غير التفسير الوطني، مع إعطاء مهلة حتى العاشر من كانون الثاني ١٩٦٤ موعد انتهاء مهلة الأسبوعين.

مواقف

في تصريح لعميد كلية العلوم د. حسن مشرفية[2] شرح وضع الكلية من جوانبها كافة. ويقول: "لقد تأسست الكلية منذ أربع سنوات، وكانت في السنة الأولى من دون عميد، وفي السنوات الباقية كنا نردد المطالب الدائمة بالبحث عن حلول. ولقد وضعت استقالتي في السنة الماضية، حيث لا بناء ولا أساتذة ولا غرف كافية ولا مقاعد، وعندما وعد المسؤولين بحل الأزمة عدت عن الاستقالة، ولكنني اعتذرت عن إدارة الكلية، ولا أزال أدير الكلية حتى تاريخه لأنه لم يعين خلف لي".

وقال أيضا: ان الحل هوفي بناء مبنى جديد للجامعة، وفي إعطاء الاستقلال الإداري للكليات وللجامعة وعندئذ تحل مشكلة النقص في

(١) العمل ١٣/١١/١٩٦٣.

(٢) الحرية ١٦/١٢/١٩٦٣.

الأساتذة بواسطة انتداب أساتذة من الحقل الخاص أومن الخارج. ونتفهم مطالب الطلاب، أما ذلك المسؤول في الجامعة الذي صرح بان إضراب الطلاب هومن قبيل الشغب، كنا نحب ان يعلن عن نفسه بوضوح.

وقال رئيس الاتحاد الوطني للطلبة الجامعيين في لبنان نبيه بري[١]: ان الاتحاد لن يقف صامتا أمام عدم تنفيذ مطالب طلاب الجامعة اللبنانية، فالاتحاد سيتخذ خطوات سلبية متعددة، كالاعتصام والإضراب العام للطلبة الجامعيين في لبنان، غايته الحصول على العلم الصحيح.

أضاف: نطالب بمجانية التعليم، وإلغاء الأقساط في الجامعة واستبدالها برسوم رمزية قدرها ٥٠ ليرة في السنة، وإلغاء ورقة فقر الحال التي تعتبر عملية إذلال للطالب.. كما نطالب برفع منحة طلبة دار المعلمين العليا من ١٥٠ ليرة الى ٢٠٠ ليرة للمتفوقين، ومن ١٠٠ ليرة الى ١٥٠ ليرة لغير الموظفين.

وأصدر طلاب حركة القوميين العرب في الجامعة بيانا أعلنوا فيه تضامنهم الكلي مع زملائهم وإعلانهم الإضراب.

تهديدات الدولة

كان إضراب أساتذة وطلاب خمس كليات في الجامعة اللبنانية منتصف شباط العام ١٩٦٥ مفاجأة للحكومة التي خشيت ان تكون وراء الإضراب أياد تستهدف إشاعة القلق في صفوف الطلاب[٢]، سيما ان الإضراب الذي أعلن في الكليات الخمس عارضه عمداء هذه الكليات وشجبوه يساندهم في ذلك رئيس الجامعة الدكتور فؤاد البستاني.

وقرار الإضراب جاء نتيجة التأخر في اقامة بناء للجامعة اللبنانية

(١) الحرية، م. س.

(٢) العمل ١٧/٢/١٩٦٥ .

يستوعب جميع الطلاب، وذلك بتشجيع من بعض الأساتذة، مما حمل وزير التربية الوطنية الدكتور غالب شاهين على استدعاء وفد يمثل أساتذة كلية العلوم، بعد يوم على إعلان الإضراب، وطلب منهم العودة عن الإضراب وإفساح المجال أمام الحكومة لدرس قضية إنشاء الجامعة اللبنانية ومتطلباتها في جلسة مجلس الوزراء التي لم تأت بجديد سوى تكرار الوعود.

كما استدعى وزير التربية ممثلين عن مختلف رابطات الجامعة وطلب منهم عدم التسرع في اتخاذ مواقف سلبية. إلا ان ذلك لم يتوقف عند التمنيات بل بادر التفتيش التربوي الى توجيه إنذار الى أساتذة كلية العلوم وكليات الجامعة بوجوب العودة عن الإضراب. وقرر التفتيش التربوي بعد مشاورات جرت مع وزير التربية وعدد من كبار المسؤولين اعتبار أساتذة الكليات المضربة موظفين تسري عليهم أحكام قانون الموظفين ويعاملون على أساس هذه الأحكام في مجال التحقيق في الخطوة التي أقدموا عليها.

وخطا التفتيش التربوي خطوته الثانية بفتحه تحقيقا مع أساتذة كلية العلوم ووجه إليهم اتهاما بالتحريض على الإضراب، وتوسيع رقعة اتصالاتهم بأساتذة وطلاب كليات الجامعة اللبنانية، ودعوتهم الى الإضراب مما يشكل تهديدا لسير العمل الإداري نظرا لكونهم موظفين منتسبين الى ملاك إداري، كما جاء في حيثيات الاتهامات التي وجهت الى الأساتذة، في محاولة مدعومة من حزب الكتائب لإفشال الإضراب.

إنجازات الإضرابات

بين العامين ١٩٦٧ و١٩٦٨ حصلت إضرابات شهيرة لطلاب الجامعة اللبنانية وأساتذتها، تحققت خلالها إنجازات نوعية هامة، وفي السنوات التي تلتها بدأت تظهر المكاسب على أكثر من صعيد، فكانت

مشاركة الأساتذة والطلاب في إدارة الجامعة، وتسييرها ذاتيا عن طريق المجالس التمثيلية، فازدهرت بفضل مجلس الجامعة ومجالس الكليات، واستقلالها المالي والإداري بإشراف المجالس والذي لا يسمح بتدخل السلطة، كما كرست الديموقراطية عبر انتزاع حرية الرأي والنشر، وحق تشكيل الأدوات النقابية، وصدر قانون التفرغ للأساتذة العام ١٩٧٠، كما حققت الحركة الطلابية منجزات طالبية مهمة تتعلق بنظام المنح للمتفوقين والمحتاجين، وإيفاد الطلاب المتفوقين للتخصص في الخارج في مختلف الاختصاصات العلمية، فارتقى المستوى التعليمي ورفدت الهيئة التعليمية بكفاءات شابة، في حين بدأت مراسيم الكليات التطبيقية بالظهور، وتم بناء كلية العلوم في الحدث كخطوة أولى نحوالمدينة الجامعية التي بدأ العمل فيها العام ١٩٩٨ .

برنامج الحركة الطلابية

لقد بدأ برنامج الحركة الطلابية يتبلور بعد ولادة الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، وبعد تحقيق الإنجازات السابقة أواخر الستينات، في ظل غياب سياسةَ تعليمية واضحة للدولة، وفي ظل نظام تعليمي لا يحدد ماذا يريد من التعليم الرسمي، وما هي وظيفته المرسومة.

واستكملت الحركة الطالبية تحديد برنامجها الذي ارتكز الى مطلب "ديموقراطية التعليم" ليس بهدف الوصول الى الجامعة، إنما بارتقاء التعليم الرسمي وتوسعه في التخطيط والتوزيع والمناهج كي يتناسب مع الحاجات ويقوم على التوسع الكلي والكيفي في وقت معا. أما المطالب التي كانت تدرج على نحومستمر في شعار التحركات، فكانت متعددة، من مطلب إنشاء الكليات التطبيقية، الى استكمال البناء الجامعي الموحد لمختلف الكليات وتأمين المساكن للطلاب، وإنشاء تعاونيات استهلاكية وتوسيع الملاك التعليمي المتفرغ وإصدار شروط الدخول الى الملاك في

الكليات والمعاهد وإلغاء مباراة الدخول الى الجامعة، تطبيق الضمان الصحي، زيادة المنح الوطنية، إنشاء المختبرات والمكتبات، كما كان لكل كلية مطالبها الخاصة من أجل تحسين وضعها الذاتي أكاديميا وإداريا.

وقد كانت خلوة (فندق) "البوريفاج" لمجلس الجامعة اللبنانية بمشاركة الطلاب العام ١٩٧٣ والقرارات الهامة التي صدرت، خاصة المتعلق منها بكلية التربية محطة مهمة في القرارات الجامعية الذاتية، حيث أيدتها "القوى الديموقراطية" اليسارية، فيما هاجمتها حركة الوعي وقوى اليمين[1].

الدولة والطلاب

في شباط العام ١٩٧١ شهدت الجامعة اللبنانية إضرابا عاما استمر أكثر من شهر بدعوة من الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية تضامن معه اتحاد طلاب الجامعة اليسوعية بإعلان الإضراب العام المفتوح، وفي العاشر من آذار من العام نفسه قمعت الدولة بالقوة تظاهرة للطلاب سقط فيها العديد من الجرحى. هذا فيما كانت اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني تشهد صراعا بين ممثلي حزب الكتائب وممثلي حركة الوعي تلاه استقالة عدد من أعضاء اللجنة التنفيذية، وفي الشهر نفسه انسحب اتحاد طلاب اليسوعية من الإضراب فيما استمر اتحاد الجامعة اللبنانية في إضرابه حتى تحقيق المطالب، وما يلفت الانتباه في ذلك الإضراب هواحتلال المباني الجامعية من قبل طلاب الجامعة اللبنانية، وتعيين عمداء من الطلاب كوسائل ضغط لتحقيق المطالب، وهذا ما حصل في أكثر من مرحلة على صعيد التحرك الطالبي في مختلف الكليات من كلية الآداب الى كليات العلوم والفنون وإدارة الأعمال والتربية كان يتم احتلالها من قبل الطلاب، هذا التحرك

(١) النهار ٢٧/٢/١٩٧٣ .

أرغم لجنة التربية النيابية آنذاك برئاسة د. جورج سعادة[1] على عقد جلسة في ٢٦ آذار ١٩٧١ لمناقشة ودرس مطالب الجامعة اللبنانية.

وتستمر التحركات الطالبية في ١٩٧٢ بعد فوز لائحة اليسار بمقاعد اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني، فبعد إضرابات متواصلة في العام ١٩٧٢، توافق الدولة على مذكرة قدمتها الحركة الطالبية تتعهد بفتح أبواب الكليات التطبيقية، لكن الدولة وفي محاولة للالتفاف على مطالب الطلاب والمعلمين تصعد من حملتها على الحركة الطالبية والقطاع التعليمي فتصرف من الخدمة بمرسوم أصدرته في أواخر العام نفسه ٣٠٩ معلمين من المدارس الرسمية، فتتحرك الروابط الطالبية دعما للمعلمين، فيما كان رئيس الحكومة آنذاك صائب سلام، ويستمر التحرك الطالبي والهيئة التعليمية الى ان تتراجع الدولة عن قرارها بصرف المعلمين وهذا ما حصل بعد أشهر عدة، على الرغم من صرف النظر عن التحرك الطالبي موقتا في التاسع من آذار ١٩٧٣ وتحويل الجمعيات العمومية الخاصة بالتحرك الى دعم مؤتمر التربية. هذا فيما كان العديد من الطلاب يقبعون في السجون بتهم صد رجال الأمن أثناء التحرك. وعندما كان اليسار أيضا يحتل مقاعد اللجنة التنفيذية في انتخابات العام ١٩٧٣ برئاسة أنور الفطايري، كانت الحركة الطلابية تلعب دورا رئيسا في التحركات الشعبية اللبنانية، وبالعلاقة مع النهوض الديموقراطي الشعبي العام، فشكلت طليعة التحركات العمالية الشعبية وتضامنت مع قانون الإيجار وفي مواجهة القمع.

ففي منتصف آذار ١٩٧٣ انعقد المؤتمر الوطني الأول للتربية تحت شعار "ديموقراطية التعليم والحريات النقابية والديموقراطية، وتوحيد كل القوى لمواجهة سياسة الدولة التربوية"[2] ومن جملة المطالب الطلابية ردا

(١) الراحل الدكتور جورج سعادة وزير ونائب ورئيس لحزب الكتائب اللبنانية.

(٢) الحرية ١٩/٣/١٩٧٣.

على خطة الدولة على الصعيد التعليمي والمحافظة على المكتسبات التي حققتها الحركة الطلابية إضافة الى قضية المعلمين المصروفين.

وفي أواخر آذار ١٩٧٣[1] انطلقت "المسيرة الوطنية الطلابية الكبرى" وضمت عشرة آلاف طالب تلبية لدعوة اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، إثر التظاهرة التي كانت قد جرت قبل يوم أمام وزارة التربية وقمعتها السلطة وسقط فيه عدد من الجرحى في صفوف الطلاب.

وشارك في التظاهرة طلاب جامعيون وثانويون ومهنيون وطلاب دور المعلمين وطلاب الجامعة العربية والجامعة اليسوعية[2] وسارت التظاهرة من كلية التربية - الاونيسكوباتجاه ساحة الشهداء وسط العاصمة. وأمام مبنى وزارة التربية ألقى الرئيس السابق للاتحاد عصام خليفة والرئيس الحالي (وقتها) أنور الفطايري كلمة موجهة الى وزير التربية نجيب أبوحيدر، أكدا على أن الوسائل القمعية ليست سوى لغة قديمة، وان الطلاب ليسوا بمخربين وإنما هم طلاب، وأصحاب قضية يريدون جامعة لبنانية متطورة.

حمل المتظاهرون يافطات جاء في بعضها "مطالبنا: منح وطنية، كلية هندسة، ضمان صحي، بناء جامعي موحد، حل أزمة الخريجين". وحين وصلت التظاهرة الى ساحة الشهداء وتوقفت أمام تمثال الشهداء ألقى الفطايري كلمة باسم جميع الاتحادات الطلابية في لبنان "ان الطلاب جاؤوا الى ساحة الشهداء ليقولوا للشهداء علهم يسمعون، لان المسؤولين لا يسمعون هذه الأصوات الهادرة التي تطالب بتعزيز الجامعة اللبنانية وبديموقراطية التعليم وديموقراطية العمل ولإفساح المجال أمام أبناء شعبنا لكي يتعلم".

(١) النداء ٣٠/٣/١٩٧٣.

(٢) م. س.

وأعقب التظاهرة اعتصام مساء اليوم ذاته في كلية التربية وندوة حول المطالب، في حين كانت تظاهرات التأييد تنطلق في عدد من المناطق اللبنانية، خصوصا في طرابلس، الشويفات وعاليه، وأبرق طلاب صور والنبطية مؤيدين كما أبرق الاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان مستنكرا الأساليب الإرهابية التي تستخدمها وزارة التربية بحق الطلاب.

ويتم الاتفاق في اجتماع كلية التربية على التجمع أمام مجلس النواب في الثالث من نيسان ١٩٧٣ لكنه لم يحصل واستعيض عنه بسلسلة من التظاهرات الطيارة زاد عددها عن العشرين[١]، وتعرض فيها الطلاب للمطاردة من رجال الأمن وكانت النتيجة اعتقال نحوأربعين طالبا، وانتشر الخبر فورا في صفوف الطلاب، وعمت التظاهرات مختلف شوارع الوسط التجاري للعاصمة وصولا الى شارع الحمراء، وتصرف رجال الأمن المدنيين بخشونة مع الطلاب أكثر من رجال الأمن الآخرين، ومن بين المعتقلين اثنان من المعلمين المصروفين ومن الطلاب انطوان جبيلي عضواللجنة التنفيذية للاتحاد والياس عطا الله رئيس مجلس فرع الاتحاد في كلية التربية، كما اعتقل عدد من الطالبات والمارة.

وفي اليوم التالي تنطلق تظاهرة ضخمة ضمت نحوعشرة آلاف طالب من أمام كلية التربية وشارك فيها طلاب من مختلف الاتجاهات والقطاعات إضافة الى المعلمين المصروفين من الثانويات، وتقدم التظاهرة كل من أنور الفطايري رئيس الاتحاد وميشال سماحة رئيس المجلس التمثيلي لاتحاد حقوق اليسوعية ورئيس مصلحة الطلاب في حزب الكتائب، ومحمد دجاني رئيس مصلحة الطلبة في الجامعة الأميركية، وأحمد ثلجه وعدنان الشغري عضوا اتحاد طلاب الجامعة العربية، وانطوان بعقليني عن معهد الحكمة، وجان رزق عن وعي القوة الجامعية، عقل العويط وغازي الحلووفؤاد

(١) النهار ٤/٤/١٩٧٣.

منصور عن وعي جبهة الشباب، ومحمود همدر عن المعلمين المصروفين إضافة الى ممثلين عن دور المعلمين والثانويات الرسمية والخاصة.

ودارت مواجهات عنيفة مع رجال الأمن الذين أطلقوا النار والغاز المسيل للدموع باتجاه الطلاب، فضلا عن استعمال الهراوات، ورد الطلاب برمي الحجارة على القوى الأمنية التي بلغ عددها أكثر من ألف عسكري[١]، وأدى ذلك الى إصابة ثلاثة طلاب بالرصاص وجرح العديد نتيجة الضرب بالهراوات، كما جرح ثمانية عسكريين (حسب بلاغ المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي) بالحجارة، وارتفع عدد الموقوفين الى ٨١ طالبا بينهم ميشال سماحة.

وأصدرت مصلحة الطلاب في حزب الكتائب بيانا استنكرت فيه السياسة القمعية التي تمارسها الدولة تجاه الحركة النقابية في شكل عام والحركة الطلابية في شكل خاص، وطالبت بالإفراج الفوري عن المعتقلين من دون استثناء أوتمييز، وأعلنت الالتزام بقرار لجنة المتابعة المنبثقة من المؤتمر الوطني للتربية بإعلان الإضراب. ومساء اليوم ذاته اجتمع ممثلوالاتحادات الطالبية، واصدروا بيانا أكدوا فيه ان الحركة الطلابية لن تركع، مستنكرة استعمال الدولة للبنادق والرصاص ردا على حرية التعبير، وطالبت بمحاكمة المسؤولين، وأعلنت عن إضراب عام في السادس من نيسان ١٩٧٣ في عموم مؤسسات التعليم. الى ذلك عمت التظاهرات طرابلس وصيدا وصور واشتبك رجال الجيش والدرك مع متظاهرين من الطلاب واعتقلوا نحو٣٠ منهم.

الجدير بالذكر ان الطلاب كانوا طلبوا ترخيصا بالتظاهر من كلية التربية الى مجلس النواب فأعطوا ترخيصا من التربية الى بولفار صائب سلام، أي نصف المسافة المطلوبة.

(١) النهار ٦/٤/١٩٧٣.

وعم الإضراب العام مؤسسات التعليم وهي(الجامعة اللبنانية، العربية،الأميركية،حقوق اليسوعية، الحكمة، مدرسة الآداب العليا، الهندسة اليسوعية، وكلية بيروت للبنات،إضافة الى عدد من الثانويات الرسمية والخاصة ودور المعلمين في بيروت والمناطق).

وفي معهد الهندسة العالي في الدكوانة أضرب الطلاب وقطعوا الطريق العام عند مستديرة سن الفيل وأشعلوا النار في إطارات السيارات وتمكن رجال الأمن من إلقاء القبض على طالب واحد.

وأضرب طلاب ثانويات الطريق الجديدة ورأس النبع والرمل الظريف الأولى(اعتقل ثمانية طلاب خلال المواجهات مع الدرك) والثانية والغبيري وفخر الدين للبنات الرسمية وكرمل القديس يوسف والليسة الفرنسية والعاملية ورأس النبع الحديثة والروضة والعربية الخاصة احتجاجا (على قمع السلطة للتحرك الطالبي من أجل تنفيذ مقررات المؤتمر الوطني الأول للتربية.

وعرض أحد المسؤولين عن الأمن على اللجنة التنفيذية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية وقف التظاهر في مقابل الإفراج عن الطلاب الذين ما زالوا معتقلين. ورفضت اللجنة العرض[1].

تجدر الإشارة انه في حكومة الرئيس الراحل صائب سلام العام ١٩٧١ و١٩٧٢ حتى أيار ١٩٧٣ تعرضت الحركة الطالبية لقمع قاس وعنيف، حتى ان التظاهرات كانت تخضع لترخيص مسبق، وفي العام ١٩٧٣ بعد شهر أيار وفي عهد رئيس الحكومة الراحل تقي الدين الصلح، استطاعت الحركة الطلابية عبر الصراع والجهد ان تفرض صدور مراسيم جديدة كان آخرها مراسيم إنشاء كليتي الهندسة والزراعة، لكن الأمر تعدى

(١) النهار ٨/٤/١٩٧٣.

ذلك الى الجوهر، إذ ان موازنة الجامعة اللبنانية تضاعفت مرات عديدة بفضل ضغط الحركة الطلابية والأساتذة، فلم يتم الاكتراث لطلب التراخيص من أجل التحرك، بل كان يلي معظم مهرجانات الطلاب تظاهرات عفوية أواعتصامات وغير ذلك.

واثر انتخابات اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني العام ١٩٧٤، تمكن اليمين من الفوز بـ ٥٥ في المئة من أصوات الاتحاد وبالتالي بمقاعد اللجنة التنفيذية (تحالف حركة الوعي ـ القوة الجامعية،لجان العمل الجامعي الناصري،وحركة الوعي ـ جبهة الشباب اللبناني)، تواصلت التحركات الطالبية، ففي شهر آذار من العام ذاته تظاهر آلاف الطلاب من الجامعة اللبنانية في مسيرة الى البرلمان ضمت جامعيين وثانويين ومهنيين ومدرسين استنكارا لسياسة الدولة التعليمية،كما أعلنت القوى الديموقراطية الطالبية في الجامعة اللبنانية شجبها لممارسات اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني في سلسلة بيانات أصدرتها بين شهري شباط وآذار،تلتها تحركات طالبية قاعدية لهذه القوى، وقد هاجمت في بياناتها القيادة الجديدة للاتحاد شجبا للموقف غير المسؤول حيال تحرك طلاب اليسوعية وعدم إبراز وتحديد موقف طلاب الجامعة اللبنانية، وتقاعسها عن اتخاذ موقف من إيقاف صرف المنح عن الطلاب في الخارج، إضافة الى عدم المشاركة والتضامن مع النضال الشعبي والعمالي، والوقوف موقف المتفرج من الإضراب ضد قانون الإيجارات.

وفي ٢٤ نيسان العام ١٩٧٤ دعت القوى الديموقراطية الى إضراب عام في مواجهة اللجنة التنفيذية للاتحاد من أجل فضح سياسة الدولة التعليمية وميوعة موقفها من كلية التربية.كما تدعوالى محاسبة اللجنة التنفيذية، فيما حركة الوعي تصدر عدة بيانات تهاجم فيها جميع القوى على الرغم من أنها كانت تشارك في اللجنة التنفيذية، هذه البيانات

المضادة لم تؤد الى الانقسام في جسم الحركة الطلابية، بل كانت تتم من خلال ما هومشروع في نظام الاتحاد الوطني الذي ينص على عقد مؤتمرين للاتحاد: مؤتمر للمحاسبة ومؤتمر أخر لانتخابات جديدة في كل سنة جامعية[1].

وفي تطور لافت على صعيد الجامعات الخاصة، تقتحم قوى الأمن اللبنانية حرم الجامعة الأميركية في بيروت بعد إضرابات واعتصامات متتالية، وتعتقل عشرات الطلاب، فضلا عن إعلان حال الطوارئ، فتجتمع الاتحادات والروابط والقوى الطالبية وتجدد تضامنها مع التحرك الوطني والديموقراطي لطلاب الجامعة الأميركية بقيادة مجلس الطلبة، والذي كانت في تلك الفترة الأقرب الى الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، والتشديد على التضامن من أجل تحقيق سائر المطالب.

وفي السياق نفسه يقوم طلاب ثانوية "رمل الظريف" الرسمية بقطع الطريق العام تضامنا مع طلاب الجامعة الأميركية، فتقوم قوى الأمن أيضا بقمع الطلاب، واعتقال أكثر من مائة طالب، إضافة الى اشتباكات مع الأساتذة واقتحام الثانوية وضرب الطلاب وشتمهم واعتقال العديد منهم، فيما شهدت منطقة الاونيسكووالكولا تجمعات طالبية دعما للإضراب وتضامنا مع الطلاب المعتقلين، هذا كله في ظل رفض اتحاد طلاب الجامعة اليسوعية اتخاذ موقف التضامن والمشاركة. وفي كلية الآداب في الجامعة اللبنانية يفرض الطلاب اثر إضراب نفذوه تغيير رئيس قسم الفلسفة وقتها الدكتور كمال الحاج نتيجة إشكال سياسي حول مواقفه من الصهيونية، ويتم انتخاب الدكتور معن زيادة رئيسا للقسم.

قبل انتهاء ولاية اللجنة التنفيذية لاتحاد عام ١٩٧٤، تنطلق تظاهرة

(١) النظام الداخلي للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية الذي اقر في شباط ١٩٧١ الفصل الثاني من المادة ٢٣ الى المادة ٢٩ .

حاشدة لطلاب الجامعة اللبنانية في الثامن عشر من كانون الأول، تشترك فيها جميع الاتحادات والروابط، فتتبادل القوى اتهامات مختلفة حول مغزى التظاهرة نفسها وتنقسم المواقف على الرغم من مشاركة الجميع، وكان واضحا ان حجم الحشد في التظاهرة إضافة الى كونه موجها ضد سياسية الدولة التعليمية كان بمثابة تأكيد الحضور في الانتخابات الجديدة للاتحاد في كانون الثاني ١٩٧٥ التي جرت وفاز فيها اليسار الذي كان برئاسة أنور الفطايري (تألف من تحالف القوى الديموقراطية) بعد صراع عسير بكل مقاعد اللجنة التنفيذية.

وفيما كانت اللجنة التنفيذية الجديدة للاتحاد تستعد لخوض برنامج المواجهة مع السلطة اندلعت الحرب الأهلية في لبنان في الثالث عشر من نيسان العام ١٩٧٥، وبدأ الانقسام الطائفي الحاد يتسلل الى مختلف المؤسسات والقطاعات، فأصاب الجامعة اللبنانية في الصميم، بعد ان تحولت الى صرح فكري وعلمي وأكاديمي كبير ينتج ويعمم الثقافة والمعرفة، وقضى على وحدة الحركة الطالبية اللبنانية وأدخل الانقسام والتشرذم في أداتها النقابية.

الحرب والحركة الطلابية

وجهت الحرب الأهلية اللبنانية ضربة قاسية لمؤسسات التعليم الرسمي العام والعالي، كما أصابت الحركة الطلابية ومؤسساتها النقابية في الصميم، بعدما كانت في طور الانتقال الى مرحلة أكثر تقدما وإنتاجية، فيما بدأ العد العكسي للجامعة اللبنانية بالتوازي مع المسار الانحداري الذي دخلته البلاد، فضلا عن انهيار شكل الاندماج الاجتماعي الذي تحقق في مرحلة التألق مع بداية السبعينات.

وإذا كانت الجامعة اللبنانية قد جرى تنظيمها بإنشاء مجلس الجامعة وفق المرسوم الرقم ٧٥/ ٦٧ تاريخ ٢٦ كانون الأول ١٩٦٧ فإن تفريعها

قد تم في ٣٠/٦/١٩٧٧ وفق المرسوم ١٢٢، وكان وزير التربية آنذاك الرئيس الراحل كميل شمعون. هذا المرسوم الاشتراعي أدخل تعديلات جوهرية على هيكلية وتنظيم الجامعة وقلص من صلاحيات مجلس الجامعة مع تفريع كليات الجامعة، إضافة الى المرسوم المذكور صدر أيضا المرسوم الرقم ١١٥ الذي كرس عمليا حل الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية وقيد نطاق عمله ومشاركته في مجلس الجامعة. ومن سلبيات هذين المشروعين انهما يمسان وحدة الجامعة، ويهمشان أطرها وأدواتها النقابية، ويحصران السلطة والصلاحيات في يد رئيس الجامعة، فتعطلت المرجعية الأكاديمية الديموقراطية في الجامعة، وأخذت وحدتها بالتفكك والانحلال،كما فقدت استقلالها المالي والإداري، فضلا عن تصفية الحلقة الأهم من مكاسب الحركة الطلابية الذي تمثل بانهيار أداتها النقابية، فانهار إطار العلاقات الديموقراطية الذي حكم الأجسام المكونة للجامعة من أساتذة وطلاب وموظفين، وانعكس هذا الوضع في سلبياته على تخلف مؤسسات وقطاعات التعليم الرسمي في لبنان.

وهكذا صار في إمكان رئيس الجامعة ممارسة صلاحيات مطلقة من تعيين المديرين في الفروع وتكليف العمداء الى إبرام عقود التفرغ للأساتذة والتصرف بموازنة الجامعة مع ما يحمله ذلك من احتمالات التوزيع غير العادل الذي لا يخضع لأي رقابة، وأصاب التدمير معظم مباني الجامعة الأم حيث بقيت من دون اهتمام وإصلاح،إضافة الى التدمير الذي لحق بالمدرسة الرسمية، أما على صعيد الجامعات الأجنبية والخاصة فقد نالت نصيبها من الحرب، وبالنسبة لطلابها فلم يعد ممكنا لحركتها النقابية الطلابية من التحرك والفعل بعدما سقط المحور الرئيس وعامل الاستقطاب وتفكك الى أجل غير مسمى.

واستمر وضع الحركة الطلابية هامشيا في الثمانينات بفعل اشتداد

الانقسام الأهلي الطائفي، حيث تعرض التعليم الرسمي لضربات متتالية من انهيار مستوى الشهادة الرسمية الى تراجع القدرة المعيشية لدى المعلمين، فيما تعرضت فروع الجامعة اللبنانية الى تبادل أدوار سيطرة الطوائف أوما اصطلح على تسميته بقوى الأمر الواقع.

الحركة الطلابية بعد الطائف

بقي اختزال التمثيل الطالبي سائدا بعد اتفاق الطائف (١٩٨٩)وبقي التعليم الرسمي والجامعة اللبنانية في أزمة متفاقمة على الرغم من التحركات المطلبية في القطاع الجامعي وفي القطاعين الثانوي والابتدائي، ويعود المعلمون الى تأسيس أدواتهم النقابية المتجددة "رابطة الأساتذة المتفرغين" و"رابطة أساتذة التعليم الثانوي" إضافة الى روابط المعلمين في المرحلتين الابتدائية والمتوسطة ونقابة المعلمين في المدارس الخاصة، فيما تظل الحركة الطلابية في تناقضاتها غير قادرة على التحرك والفعل وتأسيس أداة نقابية موحدة أوروابط أولية، ويتضح ذلك من غياب التحرك الطلابي في إضراب الأساتذة الجامعيين العام ١٩٩١ والذي استمر أكثر من ثلاثة اشهر (قبل ذلك أثمر تحرك الأساتذة في إقرار المرسوم ١٦٥٨ الذي صدر العام ١٩٩٠ في عهد وزير التربية آنذاك بطرس حرب المتعلق بتأليف مجلس الجامعة من عمداء وممثل لكل كلية تنتخبه الهيئة التعليمية وممثل للطلاب)، فضلا عن غياب الطروحات الجوهرية التي تعبر عن مصالح الطلاب والتي تحتاج الى إعادة تعريف أولية وفي مقدمها شعار "ديموقراطية التعليم".

وعلى الرغم من بعض التحركات المتفرقة للطلاب الجامعيين في التسعينات في بعض الفروع إلا أنها بقيت عديمة التأثير وبعيدة من ان تشكل عامل استقطاب بوصفها الحلقة الأكثر تقدما، بقيت الحركة الطلابية أسيرة السيطرة الطائفية والانقسام على الرغم من دخول لبنان مرحلة السلم

الأهلي، وبقيت الحياة الديموقراطية معلقة والكليات مباحة لمختلف أشكال التسيب والفوضى الناتجة عن سنوات طويلة من الحرب الأهلية.

النضال الطلابي وأهميته

يتفق الجميع على أهمية مرحلة السبعينات بالنسبة الى الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية، خصوصا دور الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، في عملية النضال الاجتماعي بهدف التغيير، وتحسين وضع الجامعة.

فقد استطاع نضال الحركة الطلابية في السبعينات ان يشكل مركز استقطاب شعبي وديموقراطي كان له وزنه في الحياة السياسية اللبنانية في تلك الفترة. هذا النضال تمحور حول ديموقراطية التعليم، وحقق عددا لا بأس به من الإنجازات على هذا الصعيد. واستطاع ان يكشف عجز الدولة عن استيعاب مطالب أخرى، فكان ان تقدمت الجامعة وأصبحت تضاهي الجامعات الخاصة.

استطاع النضال الطالبي ان ينتزع كليات تطبيقية للجامعة، منح وطنية للطلاب المحتاجين، والأهم قانون المشاركة الطالبية في مجلس الجامعة والمجالس التمثيلية، يقول نصير الأسعد (مسؤول لجان العمل الطلابي سابقا، وهي القطاع الطلابي لمنظمة العمل الشيوعي في لبنان)[1].

شهدت مرحلة السبعينات بجميع الاتجاهات الطلابية، قوى يمينية ويسارية ووسط، انصهارا في وحدة وطنية حقيقية تمثلت في كيان نقابي موحد هو(الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية)، إذ تعاقبوا على قيادته طوال خمس سنوات ما بين ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ . فقد تسلمت "حركة

(١) الحياة ١٣/٦/١٩٩٣، مقابلة مع نصير الأسعد.

الوعي"[1] قيادة الاتحاد في دورته الأولى (برئاسة عصام خليفة)، ثم التيار اليميني لاحقا، وفي العام ١٩٧٤ تولت منظمة العمل الشيوعي قيادة الاتحاد، وذلك في انصهار علماني داخل الاتحاد غيّب معه التمييز بين مسلم ومسيحي، كان الصراع يقوم في ما بين القوى الطالبية على قاعدة الأفكار والبرامج والتطلعات السياسية والاجتماعية.

تجربة (الاتحاد الوطني) شكلت نموذجا للبنان، ويعتبر الأسعد أن الحديث عن التقييم السلبي لتلك المرحلة، "يجب ان لا ينسينا حقيقة الوضع اللبناني بعد خمسة عشر عاما من الحرب (١٩٧٥/ ١٩٩٠) وتوقف دورة الحياة الديموقراطية بكل أشكالها، واتهام الحركة الطالبية بأنها أحد أسباب تأجيج الأزمة اللبنانية هواتهام مبالغ فيه، فقد كان هناك سلبيات ولكن ضمن إطار محدود، وهذه السلبيات كانت في الأحلام والأوهام أوالأفكار التي كان مبالغا فيها، وبالطبع هذه الأوهام ليست ملك اليسار وحده إنما هي لكل الطلاب الحالمين في جامعة ضمت العديد من التيارات والتوجهات"[2].

وعرفت الحركة الطلابية في السبعينات دورا متعاظما بوصفها قوة تغيير وناضل الطلاب من اجل مطالب اجتماعية مثل التضامن مع مزارعي التبغ وعمال معمل غندور وهذه النقطة شكلت خلافا بين اليسار واليمين، ففي حين كان اليميني يعتبر ان العمل النقابي هوعمل مطلبي بحت بمعزل عن أي قضايا أخرى، كان اليسار يرى عكس ذلك. لكن اليمين لم يلتزم بهذا التعريف واضطر مرات عديدة الى التحرك أمام مسائل اجتماعية ملحة مثل قضية مزارعي التبغ وقضية الطلاب الثانويين آنذاك.

"الاتحاد الوطني" كان يتخذ قراراته النقابية باستقلالية تامة، وفي

(١) تأسست حركة الوعي في صيف ١٩٦٩ في بلدة "ميفوق " وتوقفت عمليا أواخر ١٩٧٥ .

(٢) الحياة ١٣/٦/١٩٩٣ .

الوقت نفسه كان الطلاب أعضاء ملتزمين حزبيا، يسعون من خلال العمل النقابي في الاتحاد الى تأكيد موقف الحزب والتنظيم الذي كانوا ينتمون إليه، فطلاب الحزب الشيوعي، ومنظمة العمل الشيوعي، والحزب التقدمي الاشتراكي العاملين في الجامعة اللبنانية كانوا يراجعون الأحزاب في المواضيع التي كانت تعترضهم، لان الأحزاب كانت تمتلك رؤية أشمل لموقع الحركة الطلابية في الحركة السياسية العامة، وقرارات الاتحاد كانت تناقش في فروع الأحزاب ومن ثم في اللجنة التنفيذية للاتحاد وتقر بتوافق الاتحاد[١].

رئيس حزب الكتائب اللبنانية المحامي كريم بقرادوني هومن أبرز قادة التيار اليميني في الأوساط الطلابية نهاية الستينات وبداية السبعينات ومن موقعه كرئيس لمصلحة الطلاب في حزب الكتائب آنذاك انطلقت حركته السياسية التي قادته لاحقا الى ان أصبح أحد رموز الحرب اللبنانية، فتارة هومع "الصقور" في الصف اليميني وغالبا هو مع "الحمائم" يسعى الى إثبات النظريات والمقولات التي أسس لها، وعمل على ترويجها منذ بداياته السياسية وتحديدا منذ أيام رئاسته لمصلحة الطلاب.

يرى بقرادوني[٢] ان الحركة الطلابية في السبعينات كانت بمثابة مختبر لكل صراعات العقائد والأحزاب، وشكلت أكبر وأوسع تحالف وطني، وتشكلت من قوى سياسية منبثقة من خارج الأطر الطائفية، فقد تألفت الحركة من اليسار الطالبي وكل المنظمات المتحالفة تحت لوائه من جهة، ومن جهة أخرى كانت هناك حركة "الوعي" المدعومة من الأحزاب اليمينية، وفي هذا الصراع استطاعت الحركة الطلابية ان تتخطى الواقع الطائفي، وتحالف حزب الكتائب مع الناصريين لمواجهة القوميين العرب

(١) الحياة، م. س.

(٢) م. س. مقابلة مع كريم بقرادوني.

والشيوعيين، لكن على الرغم من ذلك انقسم الاتحاد الوطني العام ١٩٦٩ الى قسمين وعلى أسس طائفية، فمن جهة الجامعة اليسوعية والحكمة والجامعات ذات الطابع المسيحي، ومن جهة ثانية الجامعة العربية وجزء من الجامعة اللبنانية، ولم يدم هذا الانقسام أكثر من سنة، وتم إعادة اللحمة الى "الاتحاد".

بدأت الحركة الطلابية فعلا بنظر بقرادوني في بداية الستينات، حين تكونت هذه الحركة مع صعود الأحزاب اللبنانية على إثر أحداث ١٩٥٨، أدخلت الأحزاب الى الحكم، خصوصا الكتائب والتقدمي الاشتراكي، وبدأت الأحزاب تنشط من خلال مصالح الطلاب والعديد من التحركات في المجتمع، وبدأت الحركات الطلابية بالدخول الى الجامعة من خلال ما أثره طرح الحكم "الشهابي الاجتماعي ـ الاقتصادي"، وتحديدا بتأثير دراسة الأب دوبريه، الذي فصّل بالأرقام حقيقة الوضع الاجتماعي، وكانت تلك الدراسة هي المرجع الوحيد لكل الحوارات والمطالب الاجتماعية منذ العام ١٩٦٢ وحتى العام ١٩٦٨ .

وهذه الحركة لم تعلن الثورة على الدولة، بل كانت تطالب ببناء الدولة الحديثة على الرغم من أنها نزلت الى الشارع، ظاهريا كانت الحركة الطلابية حركة انقلابية لكنها واقعا كانت تطالب بعملية إصلاحية تغييريه بلغت أوجهها في السبعينات، والبعد الاجتماعي ألغى الصراع الطائفي الى حين، بتأثير من الفكر الشهابي وهذه كانت مادة النضال الطالبي.

يرى عضوالمكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني سعد الله مزرعاني الذي سبق ان شغل منصب الأمين العام لاتحاد الشباب الديموقراطي في لبنان[١] في الحركة الطلابية في السبعينات جزءا من

(١) الحياة ١٤/٦/١٩٩٣ مقابلة مع سعد الله مزرعاني.

الحركة الجماهيرية الناشطة في ذلك الحين استنادا الى معطيات سياسية ومطالب نقابية. فقد لعبت الحركة دورا مميزا بما توافر لها من برنامج مطلبي عام ديموقراطي المنحى، ومن حيث قدرة التيارات الفاعلة فيها على توحيد صفوفها ضمن أداة نقابية هي الأولى من نوعها في العالم العربي تجسدت في إنشاء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، واستطاع الاتحاد ان يتحول الى عنصر استقطاب لكل طلاب لبنان، ويمارس دورا قياديا على هذا الصعيد، كما شهدت تلك المرحلة أوسع عملية نقاش وحوار داخلية. فالجمعيات العمومية كانت كثيرا ما تشهد نقاشات صاخبة إيجابية عموما، وفي تلك المرحلة تبادل مسؤولية قيادة الاتحاد أطراف متناقضون سياسيا إنما موحدون نقابيا، وهذا يشير الى مستوى مبكر من النضج النقابي الذي بلورته الحركة الطلابية التي لعبت دورها في تطوير الجامعة اللبنانية من البناء الى إيجاد نظام للمنح للطلاب المحتاجين وصولا الى إيجاد معاهد علوم.

تأثرت الحركة الطلابية تأثرا سياسيا لا يمكن حصره ومنعه من كل القوى الحزبية من التيار الماركسي الى الحزب الشيوعي وتأثير الكتائب والأحرار والقوى اليمينية. وهذا التأثير لم يكن على طريقة التحكم من بعد، بل كان يتم عبر أشخاص وبرامج، وبعض الأحزاب لم تستطع التطور والتأثير على الطلاب كونها لم تطرح برامج تستجيب للحاجات التربوية والطلابية المتنوعة.

أنطوان الدويهي مسؤول في حركة الوعي[١] يقول: وصلت الحركة الطلابية مطلع السبعينات الى ذروتها التاريخية، وأصبحت الجامعة اللبنانية خصوصا هي قاعدة التحرك الفكري والمطلبي في لبنان، والمختبر الأهم

(١) الحياة، م. س. مقابلة مع د. أنطوان الدويهي رئيس ومؤسس حركة الوعي قبل انقسامها العام ١٩٧١ وتحولها الى حركة الوعي ـ جبهة الشباب اللبناني.

للتفاعل الفكري والسياسي في العالم العربي كله، كانت تلك المرحلة الذهبية لدور الشبيبة اللبنانية المثقفة داخل المجتمع اللبناني وخارجه.

ويقول: (حركة الوعي كانت حركة الحرية الكاملة في التعبير عن ذاتها، وتجسد مصلحة الطلاب من دون أدنى ارتباط بأحد، ولم يكن لأحد سلطة التأثير عليها، ولم تخدم أي هدف سياسي خارج الوسط الطلابي، وهي نقيض الحرب، كانت قائمة على الحوار والتسامح والديموقراطية ورغبة التطوير، لم يكن لها ما تخفيه، لا علاقة لها بالحرب التي اندلعت، لذلك عندما بدأت ورأينا بدايات الأهوال المقبلة، جمعنا رفاقنا وقررنا جميعا عدم الدخول في أي شيء والابتعاد كليا عما يحدث، وهكذا لم يتحول قادة "الوعي" الى قادة حرب).

اتحاد شباب لبنان

لم تتوقف المحاولات لإعادة إحياء الحركة الطلابية وتفعيل دورها والنهوض بالجامعة اللبنانية التي كانت تمر بأوضاع سياسية ومالية وتربوية قاهرة، بفعل التدخلات السياسية الفوقية، والتي أدت الى ضرب استقلالية الجامعة، وتعطيل مجالسها التمثيلية وضرب العمل السياسي الطلابي، وتقليص موازنتها وغياب أدواتها النقابية الطالبية، والمتمثلة بالاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية الوحيدة القادرة بالتعاون مع أساتذة الجامعة والعاملين فيها أن يشكلوا البنيان الأساسي لإنقاذ الجامعة الوطنية، جامعة لكل الشباب اللبناني من مختلف الانتماءات والطوائف والمذاهب، ولتبقى الملجأ العلمي والثقافي والمعرفي والأكاديمي لكل فئات المجتمع اللبناني.

وقد جرت محاولات خجولة لإعادة إحياء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية إلا أنها لم تكن محاولات جادة بكل ما للكلمة من معنى، لأسباب عديدة تتلخص بعدم قدرة الطلاب من الاتفاق أوالجلوس على طاولة الحوار والمناقشة، وذلك نتيجة لتصارع التيارات والأحزاب

والقوى السياسية والحزبية، على تحقيق بعض المكاسب وتسجيل بعض المواقف، ورفض كل طرف التنازل عن "المملكة" التي نمت في منطقته لصالح وحدة الجامعة الوطنية، ورفض كل فكرة توحيدية تحت ستار "الخصوصية"، وبالأخص من طلاب الفروع الثانية.

وتعتبر تجربة انشأ اتحاد لشباب لبنان خطوة أولى في مسيرة إعادة إحياء الاتحاد الوطني للجامعة، لوكتب لهذه التجربة الاستمرار والنجاح، ولوأنها لم تتعثر في أول الطريق، مع العلم أن الاتحاد المذكور استطاع أن يضم في صفوفه مختلف التيارات والأحزاب اللبنانية.

ففي الرابع والعشرين من كانون الثاني من العام ١٩٩٧ صدر عن وزير التربية الوطنية والشباب والرياضة جان عبيد قرارا حمل الرقم ٥٣/ م/ ٩٧ قضى الترخيص لاتحاد باسم "اتحاد شباب لبنان" (علما ان إعادة إحياء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية كان أجدى وأفضل) والجمعيات المنضمة الى الاتحاد هي:

١: رابطة مدربي النشاطات اللاصفية "المديرية العامة للشباب والرياضة".

٢: شباب الرسالة (بيروت) ـ حركة أمل.

٣: شباب زغرتا (الزاوية) ـ تنظيم المردة.

٤: شباب النهضة (بيروت) ـ الحزب السوري القومي الاجتماعي، جناح الطوارىء.

٥: شباب المشاريع (بشامون) ـ جمعية المشاريع الخيرية الإسلامية.

٦: شباب الطليعة (بيروت) ـ حزب البعث العربي الاشتراكي.

٧: جمعية منظمة الشباب التقدمي (بيروت) ـ الحزب التقدمي الاشتراكي.

مركز الاتحاد: مدينة بيروت وله أن ينشىء فروعا في جميع المناطق اللبنانية.

غاية الاتحاد:

١: تنشيط العمل التطوعي.

٢: صهر الشباب في بوتقة واحدة وإشراكهم في حياة واحدة.

٣: إقامة علاقات مع الاتحادات الشبابية المماثلة عربيا ودوليا.

٤: الانضمام الى الاتحادات الشبابية العربية والآسيوية والدولية كافة.

٥: إقامة المخيمات والمهرجانات الشبابية.

٦: تفعيل النشاطات الطلابية، خاصة في حقول المناهج اللاصفية وتوجيه الشباب.

ونص الترخيص في مادته الرابعة: على الاتحاد قبول انتساب الجمعيات التي ترخص لاحقا خلال شهر من تاريخ إصدار القرار بترخيص الجمعية على أن تكون مستوفاة للشروط الفنية اللازمة حسب الأنظمة والقوانين النافذة.

وفي الثامن من تشرين الثاني ١٩٩٧ صدر عن الوزير جان عبيد قرار حمل الرقم ٩٨٦/ م/ ١٩٩٧ قضى بانتساب ثماني منظمات شبابية جديدة للاتحاد، وهي:

١: جمعية شباب المستقبل ـ تيار المستقبل المؤيد لرئيس الوزراء رفيق الحريري.

٢: جمعية شباب العهد ـ حزب الله.

٣: جمعية شباب الوعد ـ حزب الوعد التابع للقائد السابق للقوات اللبنانية الياس حبيقة.

٤ : جمعية شباب زافاريان ـ حزب الطاشناق الأرمني.

٥ : جمعية شباب الأرز اللبنانية ـ حزب الكتائب.

٦ : تجمع شباب لبنان الشمالي ـ تنظيم المردة ـ الوزير سليمان فرنجية.

٧ : جمعية شباب المقاصد ـ جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في بيروت.

٨ : جمعية شباب البقاع الاستقلالي.

ومع وصول عدد المنظمات الى ١٥ مشكلة بذلك الهيئة العامة للاتحاد وحضور متوازن على المستوى الحزبي والطائفي، برز اختلاف في وجهات الرأي بين الأعضاء وبعض الأحزاب التي رفضت المشاركة مبدية تحفظها على بعض بنود النظام الداخلي ومن هذه الأحزاب: الحزب الشيوعي، التيار الوطني الحر، الكتلة الوطنية وحزب الوطنيين الأحرار، علما أن التيار الوطني والحزب الشيوعي شاركا في التحضير للاتحاد.

ومع تجاوز هذه العقبات برزت عقبات جديدة تمثلت بالجهة التي ستترأس الاتحاد، في ظل تنافس خمسة مرشحين هم: النائب علي حسن خليل (حركة أمل)، د. بلال حمد (جمعية شباب المستقبل)، د. عدنان طرابلسي (المشاريع)، أيلي غصان (القومي ـ الطوارئ) ويوسف فنيانوس (تنظيم المردة).

وارتفعت وتيرة الاتصالات لتصل الى الرئاسة الثالثة، لاسيما أن جمعية شباب المستقبل تتبع لرئيس مجلس الوزراء رفيق الحريري، الذي أصّر على مرشحه (حمد) رئيسا للاتحاد وأجرى لهذه الغاية أربعة اتصالات هاتفية عندما كان يقوم بزيارة رسمية لفيتنام[1] بالوزير جان عبيد للضغط في اتجاه التأجيل.

(١) راجع "السفير" ٢٢/١١/١٩٩٧.

وسبق للحريري أن طلب تأجيل الانتخابات من ١٢/١١/١٩٩٧ الى ١٩/١١/١٩٩٧ واستجيب لطلبه.

ودخل على خط المفاوضات وزير العمل أسعد حردان (الحزب القومي) والوزير عبيد مع الجمعيات الشبابية لإيجاد تسوية بين المرشحين، وحصل إجماع على انتخاب النائب خليل لرئاسة الاتحاد، بعد ان سعى طرابلسي مع عدد من المراجع لمصلحة ترشيحه، فكان ان انتخب نائبا للرئيس.

وبعد صدور الترخيص اجتمعت الهيئة العامة لاتحاد شباب لبنان في ١٩/١١/١٩٩٧ في مبنى المديرية العامة للشباب والرياضة، بحضور ممثل المديرية العامة للشباب والرياضة وانتخبت الهيئة الإدارية الأولى للاتحاد وفقا لقرار وزير التربية الوطنية والشباب والرياضة الرقم ٩٨٦/ م/ ٩٧ تاريخ ٨/ ١١/ ١٩٩٧ وبالإجماع تم توزيع المهام على الأعضاء على النحوالأتي:

١. الرئيس: النائب علي حسن خليل ـ حركة أمل.

٢. نائب الرئيس: د. عدنان طرابلسي ـ جمعية المشاريع.

٣. نائب الرئيس: يوسف فنيانوس ـ تنظيم المردة.

٤. أمين عام: أيلي غصان ـ الحزب القومي.

٥. أمين عام مساعد: حسين شوقي ـ جمعية المقاصد.

٦. أمين صندوق: يوسف حليس ـ شباب زغرتا الزاوية.

٧. أمين العلاقات العامة: بارور أرسن ـ حزب الطاشناق.

٨. أمين العلاقات الخارجية: حسين يوسف ـ حزب الله.

٩. أمين الثقافة: ميشال الحاج ـ حزب الكتائب.

١٠. أمين البرامج والنشاطات: زاهر رعد ـ الحزب التقدمي (استقال احتجاجا).

١١. أمين الإعلام والإعلان: حسين سلمان ـ حزب البعث.

١٢. أمين البيئة: جورج زيدان ـ حزب الوعد.

١٣. أمين المراكز والتجهيزات: الياس عجاقة ـ شباب التربية.

بعد عملية الانتخاب عقد الاجتماع الأول للهيئة الإدارية وتم عرض متطلبات المرحلة المقبلة، التي تلبي متطلبات المرحلة المقبلة، وبعد الاجتماع أوضح الرئيس طبيعة الاتحاد وعمله، معتبرا ان الإعلان عن تشكيله يعتبر خطوة متقدمة وأساسية نحوإطلاق نشاط شبابي وطلابي واسع ومنظم طالما شكل طموحا لشريحة واسعة من اللبنانيين.

أضاف ان أمام الاتحاد تحديات كبرى في إيجاد موقع فاعل للشباب اللبناني والمنظمات في مواجهة الاستحقاقات على صعيد ترسيخ العمل الديموقراطي والدفاع عن حقوق الإنسان والشباب والمشاكل الاجتماعية والبيئية وتأمين فرص العمل، ان الاتحاد إطار مفتوح لاستيعاب كل الهيئات والمنظمات الشبابية والتي تلتقي أهدافها مع الأهداف الواردة في نظامه بما يتطابق والأنظمة والقوانين المرعية، وبعيدا عن أي خلفية حزبية أوطائفية وخلافها[١].

اعتراضات ومواقف...

برز غياب للتيار العوني عن الاتحاد، علما انه كان من القوى الناشطة على الساحة الطلابية، كما انه سجل غياب للأحرار والكتلة الوطنية، وبرر النائب الخليل أسباب عدم دخولهم الى الاتحاد بأن "هذه المنظمات الشبابية لم تنجز الملفات الضرورية للانتساب الى الاتحاد"[٢]، وأبدى استعدادا للمساعدة وتسهيل أمور انتساب حتى المعارضين (التيار

(١) مقطع من بيان الاجتماع الأول في ١٩/١١/١٩٩٧ .

(٢) من حديث للنائب على حسن خليل ل"السفير" في ٥/١/١٩٩٨ .

العوني، الأحرار والكتلة الوطنية). نافيا ان يكون الاتحاد اتحادا للسلطة[١].

لكن الأمور لم تسر في الاتجاه المرسوم له، نتيجة لأخطاء في بداية التأسيس وحجم التمثيل الذي كان دون المرجومنه، فبدأ عقد الاتحاد بالانفراط جمعية تلوالأخرى، ممن كانوا إما مؤسسين (منظمة الشباب التقدمي) أومواكبين للاجتماعات التحضيرية (جمعية شباب المستقبل، اتحاد الشباب الديموقراطي).

واعتراض منظمة الشباب التقدمي هي في حجم المشاركة والتمثيل، إضافة الى وجود منظمات وهمية وتمثيل الدولة عبر شباب التربية، وأكد أمين عام المنظمة وائل أبو فاعور أن الاتحاد ليس بديلا من الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، ولا يمكن أن يكون بديلا[٢].

جمعية شباب المستقبل انسحبت من الانتخابات التي حصلت، لكنها لم تنسحب من الاتحاد، والسبب هوحصول الانتخابات في وقت أبكر مما هومطلوب، ولم يكن العدد الكافي من الجمعيات ممثلا ليكون الاتحاد المعبر الصادق عن الشباب، كما قال أمين سر الجمعية د. محمد عبد الغني[٣].

واعتراض اتحاد الشباب الديموقراطي وانسحابه من اتحاد شباب لبنان، هوبسبب تركيبة الاتحاد التي وصفها نائب رئيس اتحاد الشباب الديموقراطي وسام حكيم "استنساخ واضح لممارسات أرباب غالبية المنظمات والجمعيات المنضوية في الاتحاد، الموجودين في السلطة أي التعاطي الفوقي"[٤].

(١) السفير، مصدر سابق.

(٢) م. س.

(٣) م. س.

(٤) م. س.

ومتابعة للتحرك الطالبي ومحوره زيادة موازنة الجامعة اللبنانية، الإفراج عن المنح الطلابية، إعادة الصلاحيات الى مجلس الجامعة والالتزام بالقوانين والمراسيم التي تحدد العلاقة بين الجامعة ومجلس الوزراء، عقدت المنظمات الشبابية اجتماعا لها في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٩٨ بحضور ١٥ منظمة شبابية وحزبية وممثلين عن اتحاد شباب لبنان، في مقر الحزب التقدمي الاشتراكي، وشكلت لجنة صياغة لإعداد مذكرة مطلبيه لرفعها الى المراجع المعنية، وخطة التحرك بالتنسيق مع الهيئات النقابية ورابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية وجميع ممثلي القطاعات.

والمنظمات التي اجتمعت هي: اتحاد شباب لبنان (مع من يمثل)، منظمة الشباب التقدمي، شباب الطليعة، المشاريع، التيار الوطني الحر، شباب الحرية، حركة الشعب، حزب الله، اتحاد الشباب الديموقراطي، الرسالة (حركة أمل)، المستقبل، حركة لبنان الشباب، اتحاد الشباب الوطني، تجمع اللجان والروابط الشعبية، الكتائب، فيما اعتذرت الكتلة الوطنية والمردة مع موافقتَهما على النقاط الأساسية التي سبق ذكرها[١]. تم الاتفاق على الاعتصام أمام مجلس النواب أثناء انعقاد جلسته العامة بدعم من رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية.

كما تم التوافق ان هذه المبادرة هي مبادرة أولية لإعادة إحياء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، وطلب من المشاركين(القوى الحزبية) الطلب من مناصريهم عقد الجمعيات العمومية في كليات الجامعة اللبنانية كمقدمة أولى في إطار التحرك الداعم للجامعة.

(١) السفير ١٧/١/١٩٩٨ .

وجاء في بيان المذكرة المطلبية التي وزعت على طلاب الجامعة اللبنانية في خلال انعقاد الجمعيات العمومية المطالب التالية:

١: التأكيد على استقلالية الجامعة الوطنية ووحدتها ووقف التدخلات السياسية في شؤونها الداخلية، وإعادة الصلاحيات الى مجلس الجامعة، والمباشرة بوضع خطة نهوض وتطوير شاملة للجامعة الوطنية.

٢: رفع موازنة الجامعة الوطنية لعام ١٩٩٨ الى ١٦٥ مليار ليرة على الأقل، استنادا الى ما تقدم به رئيس الجامعة (د. أسعد دياب) بما يشكل الحد الأدنى لبقاء الجامعة وليس تطورها.

٣: التأكيد على القوانين المرعية الإجراء حول مصادر موازنة الجامعة وتحديدا المادة ٢١ من القانون ٧٥/٦٧ الذي ينص على: "تغذى موازنة الجامعة من: الاعتمادات التي ترصد لها في الموازنة العامة، التبرعات، رسوم التسجيل".

٤: توجيه سياسة منح وزارة الثقافة نحوالجامعة الوطنية وإقرار المنح الوطنية بشكل خاص.

وقد تحفظت لجنة الشباب والشؤون الطالبية في التيار الوطني الحر ومنظمة الطلاب في حزب الوطنيين الأحرار على مكان الاعتصام أمام مجلس النواب في وسط بيروت وتركت الحرية للطلاب بالنسبة للمشاركة[١].

وبدل تضامن الطلاب والقوى والمنظمات الحزبية والشبابية لمواجهة الضغوط التي تتعرض لها الجامعة تحول الاعتصام الى حالة تجاذب وخلاف بين من يفترض بهم ان يتوحدوا في الظروف التي كانت تمر بها البلاد بدل استعراض القوة، في ظل انقسام الاتحاد العمالي العام الى

(١) بيان وزع على الطلاب في ١٧ و١٨/١/١٩٩٨ .

قيادتين، اتحاد الياس أبورزق واتحاد غنيم الزغبي.

وعلى الرغم من التأكيدات التي صدرت عشية الإضراب من غير جهة والمطالبة بضرورة توحيد الحركة الطلابية، خصوصا ان الظروف كانت مواتية لذلك، إلا ان الذي حصل ميدانيا عكس الخلافات السياسية بين من تحالف من أجل النهوض بالجامعة الوطنية ومن استطاع من خلال تحركه وتعاضده من إلغاء الزيادات على رسوم التسجيل والتي كانت واردة في الجدول الرقم تسعة من موازنة العام ١٩٩٩ .

مقر رئاسة الجامعة

لم تكد تمضي بضعة أسابيع على نقل مقر رئاسة الجامعة (مبنى الإدارة المركزية)من مقرها السابق في المتحف، الذي تحول في ما بعد الى مقر موقت لمجلس الوزراء حسب اتفاق الطائف، الى المبنى الزجاجي على تقاطع المتحف، حتى صدر قرار عن مجلس الوزراء في ٢٧/١/١٩٩٩ يقضي بنقل المقر من المبنى الزجاجي الى مبنى وزارة الإسكان في الاشرفية، بعد مطالبة وزارة الصحة بالمبنى الزجاجي، وهذا الموضوع استدعى تحركا من قبل رئيس الجامعة د. اسعد دياب ورابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة والطلاب.

فرئيس الجامعة تابع اتصالاته سياسيا وعقد سلسلة لقاءات مع رئيس الحكومة د. سليم الحص ووزير الوصاية محمد يوسف بيضون، معتبرا ان الانتقال مرة أخرى من شأنه ان يؤخر عمل الجامعة ويكلف جهودا ونفقات مالية، إضافة الى ان الإدارة المركزية ستنتقل الى المدينة الجامعية في الشويفات بعد الانتهاء من عملية البناء[1].

أما رابطة الأساتذة فقد لوحت بإعلان الإضراب المفتوح في حال

(١) وضع الحجر الأساس للمدينة الجامعية في ٢٨ تموز ١٩٩٨ .

نفذ قرار مجلس الوزراء، وجاء رد الوزير بيضون على تصريحات رئيس الرابطة د. محمود خريباني ان لا صفة رسمية له، ليثير جدلا في وسائل الإعلام، وحاول د. دياب الدفاع عن موقف الرابطة و"انه تم تفسير الموقف أكبر من الغاية المقصود منها، وهدفها (الرابطة)سليم ولم يكن كلامها يبغي إلا الهدف السلمي"[1] في حين استمر الوزير على موقفه وأدلى بسلسلة تصريحات منها التلويح بملاحقة د. خريباني قضائيا، الرابطة بدورها أصدرت بيانا[2] أكدت فيه أنها الممثلة الشرعية للهيئة التعليمية في الجامعة، تستوحي مواقفها وقواعد خطابها النقابي من مصلحة الجامعة، بمعزل عن أي خلفيات لا تصب في هذه المصلحة وان ما صدر من مواقف جاء تعبيرا عن موقف أهل الجامعة.

وينشط التحرك الطالبي، ويعقد اجتماعين، الأول يخصص لبحث قرار مجلس الوزراء نقل مقر الإدارة المركزية والثاني الشروع في محاولة إعادة إحياء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة.

انعقد الاجتماع الأول بدعوة من مكتب الشباب والرياضة المركزي في حركة أمل، وحضره ممثلوالقوى الطلابية في حركة أمل، حزب الله، الحزب السوري القومي الاجتماعي، منظمة الشباب التقدمي، منظمة شباب الطليعة (حزب البعث) وجمعية المشاريع وطلاب.

تداول المجتمعون في قرار مجلس الوزراء، وأصروا على عدم التراجع عن قرار نقل مقر الإدارة المركزية مجددا، وانطلقوا من ان لقاءهم هولتفادي الأمر مستقبلا وعدم الاستخفاف بالجامعة كمؤسسة مهمة لجميع شرائح المجتمع اللبناني، خصوصا الطبقة الفقيرة، وأكدوا وقوفهم الى جانب الجامعة رئاسة وإدارة وأساتذة. واستنكروا ما تعرض له رئيس الهيئة

(١) السفير ٢٩/١/١٩٩٩ .

(٢) م. س.

التنفيذية في رابطة الأساتذة، والادعاء ان لا صفة رسمية له، ودعوا الى ضرورة احترام الحقوق النقابية والحريات التي ضمنها الدستور اللبناني.

الاجتماع الثاني عقد في مركز ربطة الأساتذة، حضره رؤساء مجالس فروع وهيئات طلابية من الفروع الخمسة للجامعة (٣٥ ممثلا) وفي غياب أي ممثل عن رابطة الأساتذة.

خصص الاجتماع للبحث في خطوات إنجاز إحياء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية وإقرار صيغة التعديلات النهائية ووضع التصورات العملية للمرحلة المقبلة، لا سيما انتخابات العام الجامعي ١٩٩٨/ ١٩٩٩، كما استنكروا ما تتعرض له الجامعة من مضايقات وآخرها التلاعب في الإدارة المركزية ونقلها من مكان الى آخر.

عودة التحركات الطلابية - تحرير ارنون

عمل بطولي وعفوي سجله الطلاب في شباط العام ١٩٩٩ عندما اقتلع طلاب الجامعات اللبنانية (الجامعة اللبنانية، الأميركية، اليسوعية وغيرها) الأسلاك الشائكة التي زرعتها قوات الاحتلال الإسرائيلي حول قرية ارنون في جنوب لبنان، ووصفت بالخطوة الفريدة من نوعها وتصب في خانة تفعيل الحركة الطلابية في لبنان وتؤكد على وحدة الموقف الوطني، وتجسيد لواقع المقاومة ويوم جديد لولادة جديدة للمقاومة المدنية ضد الاحتلال الإسرائيلي.

وعلى الرغم من الانتماءات الحزبية للطلاب الذين شاركوا في اقتلاع الأسلاك (من مختلف الأحزاب والتيارات، تقدمي، شيوعي، حركة أمل، حزب الله، ناصري وغيرهم من المستقلين)، إلا ان القوى الحزبية لم تجر هذا العمل البطولي لها، بل تركته للطلاب والشباب الذين اقتلعوا بأيديهم الحدود المصطنعة التي وضعها العدو، مؤكدين على دور الطلاب

في تعزيز التلاحم الوطني بعد ان التقوا من فروع الجامعة اللبنانية كافة، ومن الجامعات الخاصة كأحزاب ومستقلين متحدين بعفوية أمام غطرسة العدوالإسرائيلي وعملائه غير آبهين بالمخاطر ولا باللافتات التي وضعها الاحتلال تحذر من وجود الغام[١].

والنظرة الى حق المقاومة في الدفاع عن القرى والبلدات اللبنانية التي كانت تحتلها إسرائيل في الجنوب والبقاع الغربي قبل اندحارها في الرابع والعشرين من أيار العام ٢٠٠٠ كانت بإجماع الطلاب اللبنانيين، خصوصا بعدما أعادت قوات الاحتلال وضع أسلاك شائكة حول ارنون، اثر مقتل جندي إسرائيلي على أيدي رجال المقاومة، لكن إعادة الخطوة التي نفذها الطلاب وتحرير القرية من الأسر الإسرائيلي الجديد وضع له شروط، هوان يرتبط بنشاط سياسي داخلي يترافق مع تحرك ديبلوماسي لبناني واسع في اتجاه دول القرار مع استعداد طلابي شبابي للتوجه الى ارنون[٢].

وألقى غالبية الطلاب باللائمة على الرسائل والتهديدات التي وجهها السفير الأميركي السابق في بيروت دايفيد ساترفيلد للمسؤولين في لبنان اثر العمل البطولي للطلاب، وترافقت هذه التهديدات مع تهديدات نقلتها الإذاعة السابقة للميليشيا المتعاملة مع إسرائيل عن مصدر إسرائيلي هدد خلاله لبنان من أية محاولة طلابية جديدة لاقتحام أسلاك ارنون "لان ذلك سيؤدي الى الهلاك".

وصدرت بعض الأصوات الخافتة معتبرة ان مقتل الجندي الإسرائيلي أعطى المبرر للاحتلال لإعادة فعلته، من دون ان تظهر الى العلن على شكل بيانات أوما شابه، في حين كان تأكيد ان عمليات المقاومة يجب ان تستمر في أية بقعة يتواجد فيها العدو، وطالبت الأحزاب والقوى إضافة

(١) السفير ١٩٩٩/٣/٢.
(٢) السفير ١٩٩٩/٤/٢١.

الى التحرك الديبلوماسي اللبناني بتنفيذ سلسلة اعتصامات أمام مبنى السفارة الأميركية في عوكر، واقامة مخيم قرب أقرب نقطة يمكن ان يصل إليها الطلاب على مشارف ارنون. ولكن لم تنفذ سوى سلسلة اعتصامات لتعذر اقامة المخيم المذكور.

ولم تنتظر إسرائيل كثيرا حتى نفذت تهديداتها عبر شنها حربا تدميرية في حزيران ١٩٩٩ على البنى التحتية في لبنان، عزلت فيه الجنوب عن بيروت، وأغار الطيران الحربي الصهيوني على محطتي كهرباء الجمهور وبصاليم ودمر جسور الجية والأولي والزرارية ومبنى في بعلبك، وأسفرت هذه الاعتداءات عن سقوط ثمانية شهداء و٨٤ جريحا وخسائر بملايين الدولارات[١].

ضرب محطات الكهرباء

بعد العدوان الإسرائيلي الثاني على محطات تحويل الطاقة الكهربائية في "الجمهور" شرق بيروت و"بعلبك" و"دير نبوح" في الشمال في الثامن من شباط العام ٢٠٠٠، شهدت بيروت والمناطق على مدى أسبوع، أسبوعا طلابيا بامتياز، إذ انتقلت الحركة السياسية من الأروقة الديبلوماسية والرسمية الى الشارع. فمن اعتصام طلاب الجامعة الاميركية واستنكارهم لحضور السفير الأميركي الى حرم جامعتهم، مرورا بالمواجهات مع رجال الأمن أمام السفارة الاميركية في عوكر الى المسيرة الحاشدة التي دعا إليها الاتحاد العمالي العام وغلب عليها الطابع الطلابي ومن مختلف الجامعات اللبنانية، خصوصا الجامعة اللبنانية. كل هذه الأنشطة والتحركات والتي جاءت ردا على العدوان الصهيوني المستمر على لبنان شعبا وأرضا وبنى تحتية والمدعوم من الإدارة الاميركية التي

(١) السفير ١٩٩٩/٦/٢٥ .

بررت لإسرائيل اعتداءاتها الأخيرة، سلطت هذه المسيرات الطلابية الضوء على دلالات مهمة:

أولا: أعادت الروح للحياة السياسية اللبنانية بعد أن دخلت بالرتابة وتحكم بها الأداء الرسمي بعيدا عن أي بعد شعبي، فعاد النبض للشارع كمكان للتعبير الجماهيري مذكرا بمسيرات الستينات والسبعينات التي كانت تجعل من بيروت "ميزان" الحس والموقف الشعبي على مستوى العالم العربي.

ثانيا: أكملت الحركة الطلابية هذه، لا بل فاقت أداء الدولة الرسمي على العدوان الصهيوني، حيث نقلت الى العالم اجمع صورة الغضب الشعبي اللبناني والتفاف المواطنين حول مقاومتهم وتمسكهم بأرضهم ورفضهم لمنطق إسرائيل. ولقد أكدت الصحافة اللبنانية والعربية وحتى الإسرائيلية على ان من أهم نتائج هذه المسيرات زيارة الرئيس المصري حسني مبارك الى بيروت وما نتج عنها من مواقف داعمة للبنان.

ثالثا: زخمت هذه المسيرات الطلابية الأداء الحزبي العام بعد أن قيل الكثير عن فشل الأحزاب وتراجع قدرتها على الحشد والاستقطاب. فعلى الرغم من مشاركة المستقلين والعديد من القطاعات، إلا انه كان للطلاب المساهمة الأساس والأكبر بكل الذي جرى. وهذا يتطلب المزيد من الاهتمام والمساندة والدعم والتطوير للقطاعات الطلابية في الأحزاب، وإن أي تجاهل لهذا التيار الشبابي الهادر ينتج عنه ما لا تحمد عقباه، خاصة أن زمن الحركة الطلابية التي فتحت أبواب التغيير في إيران ما زالت قائمة، وحيث لم ينس العالم طلاب "تيان ان مين" في الصين، ومثلهم طلاب فرنسا.

رابعا: ان طلاب لبنان الذين خدموا القضية الوطنية (وهذا واجبهم) وجعلوا العالم يسمع صوت الوطن الصغير العالق في مخلب الوحش

الصهيوني، لهم الحق على الدولة اللبنانية بضرورة دعم جامعتهم الوطنية، جامعة الفقراء والتي تعرضت عبر العهود لسياسة الإهمال المتعمدة على كل المستويات.

الباب الخامس

الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية

نشوء.. حل.. إحياء

* الاتحادات الطلابية
* تاريخ ونضالات
* رابطة كلية الآداب
* الخطوة الأولى لتأسيس الاتحاد
* مؤتمرات
* انقسام الاتحاد الوطني
* الانفصال
* نشوء الاتحاد
* ولادة الاتحاد
* انتخابات
* وعي وقوة
* حل الاتحاد
* إعادة إحياء
* نقاط الخلاف
* التوافق
* ولادة عرجاء

الاتحادات الطالبية

عرفت الحركة الطلابية في لبنان قيام اتحادات طلابية تندرج جميعها في خانة خدمة الطلاب والجامعة. فقبل تأسيس الجامعة اللبنانية، وعندما كانت لا تزال معاهد، كان هناك اتحادات مختلفة تتعاون مع طلاب الجامعات اللبنانية وبأسماء لها طابع اتحادي وتتعلق بوحدة الطلاب وغايتها جمعهم في بوتقة واحدة، إما عبر الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين في لبنان، وإما عبر الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية في ما بعد.

وجرت محاولات عديدة لطلاب الجامعة اللبنانية للاستقلال باتحادهم عن بقية الاتحادات لتكون لهم هوية خاصة بهم، خصوصا بعد أن أصبح وجود الجامعة الوطنية حقيقة، وبات لها كلياتها ومعاهدها حتى لوكانت في أبنية متفرقة.

والاستقلالية لم تكن تعني الابتعاد عن الطلاب في باقي الجامعات الذين كان لهم دور بارز في المساعدة على قيام الجامعة الوطنية، وإنما من منطلق العمل على فصل مطالبهم عن بقية المطالب العامة، ولمنع تفسير أي تحرك بغير وجهته الحقيقة.

وكانت المحاولات تصطدم بعراقيل الأحزاب والقوى السياسية، خصوصا ان موضوع قيام اتحاد مستقل وخاص بالجامعة اللبنانية دونه ضغوطات واعتبارات وخضوع ليس فقط للأحزاب الناشطة، بل أيضا للسلطة التي أوجدت لها حصة بطريقة أوبأخرى.

وشهدت فترة الستينات تدخلا من قبل أجهزة الدولة من سياسية

أوأمنية في اختيار المرشح لرئاسة أي اتحاد عبر الضغوطات التي كانت تمارس على إدارات الكليات لمنع ترشيح هذا أوذاك، إضافة الى دور الأحزاب التي كانت ممثلة في الحكم، خصوصا حزب الكتائب اللبنانية عبر رئيسها الشيخ بيار الجميل الذي تسلم عدة مناصب وزارية ونيابية.

وشكلت فترة الستينات نقطة تحول في مسار الحركة الطلابية، والسبب في ذلك وجود أحزاب وقوى تتمتع بشعبية داخل الجسم الطلابي، وفي الأوساط الشعبية، منها حزب الكتائب، الحزب التقدمي الاشتراكي، الحزب الشيوعي اللبناني، الناصريون وحركة القوميين العرب وغيرهم، ممن ساهم في إغناء الحركة الطلابية ورفدها بأفكار وتوجهات فكرية وعقائدية مختلفة، ناضلت في سبيل الدفاع عن لبنان والشعوب العربية، وبرز منهم قادة ومفكرون وأدباء على الساحة اللبنانية، ولعبوا دورا هاما في الحياة السياسية، ومنهم من ترك بصمات واضحة في غير مجال.

تاريخ ونضالات

لم يكن إنشاء الجامعة اللبنانية وتطورها عبر العديد من الإضرابات والتظاهرات سوى جزء من النضال الوطني العام. ففي ظل تعليم خاص وأجنبي تسيطر عليه مفاهيم وأيديولوجيات المستعمر، وبالتالي يتجه لتكوين "نخبة" معزولة عن مجتمعها وعن قضاياه، ولطمس كل ما يعزز ويطور الثقافة الوطنية، كان التعليم الرسمي بما فيه التعليم العالي بآفاق تطوره الوطني، منذ استقلال لبنان العام ١٩٤٣، قضية تهم فئات واسعة من اللبنانيين، وأصبح النضال في سبيل تعزيزه ونشره وتعميقه وديموقراطيته، يجمع ويوحد أعدادا متزايدة من الطلاب، ولاقي مساندة شعبية واسعة.

وأي تأريخ لنضالات ونجاحات معارك طلاب الجامعة اللبنانية، لا

بد وان يذكر الرابطات الطلابية في مختلف كليات الجامعة، والدور القيادي الذي لعبته طيلة فترة الستينات والسبعينات، التي كانت تمثل فيها وحدة الطلاب وتماسكهم في وجه محاولات التفكيك والتشكيك التي كانوا يتعرضون لها، وتعبر عن إرادتهم وصمودهم في الدفاع عن قضاياهم.

فالرابطة الطلابية كانت بحد ذاتها مطلبا نشأت نتيجة لمعارك خاضها الطلاب بمختلف الوسائل، واستمرت بنضالاتهم بعد نشوئها، للدفاع عن استقلاليتها ضد محاولات تدخل الإدارة والدولة (سلطة الوصاية)، للسيطرة عليها.

ونذكر في هذا المجال، المعركة التي خاضها طلاب كلية الآداب والعلوم الإنسانية سنة ١٩٦٤، ضد قرار مجلس الجامعة الصادر في ١٤ كانون الثاني من السنة نفسها، والقاضي بضرورة حصول الرابطة على إذن مسبق من الإدارة للقيام بأي نشاط يتعدى نطاق كليتها، كما يطلب من الرابطات تراخيص قانونية من وزارة الداخلية. ولم تتوقف المحاولات من الإدارة والدولة للتصدي لأعمال الرابطات، فقد منعت الدولة والإدارة قيام مهرجان في الجامعة دعت الرابطات إليه في ذكرى الاستقلال من العام نفسه أيضا. فقد كانت تلك المبادرة أحد مظاهر التحول النوعي في داخل رابطة كلية الآداب.

رابطة كلية الآداب

بدأ التحول في رابطة كلية الآداب، مع بداية اهتمام الرابطة بالقضايا المطلبية، وتبنيها والدفاع عنها، وأدى هذا التبني الى التفاف الطلاب حولها وتأييدها ودعم مواقفها. والمعارك الكبرى التي خاضتها، والإضرابات التي كانت تقودها في سبيل تحقيق المطالب الطالبية، حولتها عملياً الى هيئة تمثيلية منتخبة على مستوى الكلية،ومع هذا التحول الذي

كان يجري مع ازدياد المعارك الطالبية المطلبية وتتابعها، كان يتزايد التفاف الطلاب حول الرابطات التي تزايد نفوذها، حتى أصبح هذا الالتفاف نوعاً من الانتساب الفعلي إليها، يقوي مواقعها ويزيدها ارتباطا بالطلاب. وقد تجلى هذا النوع من الانتساب في المعارك الاضرابية المتعددة التي خاضها الطلاب بقيادة رابطاتهم الناطقة الرسمية باسمهم والمعبرة الوحيدة عن إرادتهم.

ومع تطور الجامعة اللبنانية بفضل النضالات الطلابية، ونشوء الكليات الجديدة فيها، تجلت بوضوح للطلاب مطالب جديدة تتعدى إطار كلية واحدة لتطال قضايا الجامعة وقضايا التعليم الجامعي الوطني المعادي للاستعمار الثقافي، وطرح أمام طلاب الجامعة اللبنانية، خوض نضالات مشتركة فرضتها هذه المطالب، وقد فرضت المعارك ضرورة التنسيق بين مختلف رابطات كليات الجامعة، لتوحيد النضال الطلابي، وجعله أكثر قوة وفاعلية. وكانت "هيئة التنسيق بين الرابطات"، وقد سميت يوم ذاك " مكتب رابطات طلاب الجامعة اللبنانية"، مهمة المكتب هي: تنسيق العمل بين مختلف الكليات، قيادة المعارك على صعيد الجامعة ككل في النضال لتحقيق مطالب الطلاب المشروعة.

ان هذا التطور الأفقي للعمل الرابطي، كان يرافقه تحول نوعي في داخل هيئة التنسيق بالذات، يزداد مع ازدياد حدة النضال في سبيل تطوير الجامعة كون النضال في سبيل جامعة وطنية متطورة هوجزء من النضال الوطني العام.

كما تجلى هذا التحول بانعكاس الالتفاف الطلابي حول رابطاتهم، على أعضاء هيئة التنسيق، التي كانت بقياداتها للإعمال الطلابية على صعيد الجامعة ككل، تشكل خطوة على طريق إنشاء اتحاد لطلاب الجامعة اللبنانية. وعزز هذه الخطوة تبنيها لقضايا الطلاب على صعيد الجامعة

ككل، وطرحها شعارات تجمع حولها أوسع عدد من الطلاب، وتشكل موضوعيا برنامج عمل وطني لمنظمة طلابية، ديموقراطية تلف حولها الأكثرية الساحقة من طلاب الجامعة، وقد حتمت حمى المعركة المطلبية وازدياد حدتها مع تفاقم أزمة النظام التعليمي في أواخر الستينات تحويل هيئة التنسيق هذه، ومتابعة تطورها على طريق الاتحاد، فأطلق عليها اسم "اللجنة التحضيرية لاتحاد طلاب الجامعة اللبنانية"، التي لعبت بالممارسة في ظروف إضراب الخمسين يوماً دور اللجنة التنفيذية للاتحاد.

وكانت هذه القفزة، التعبير العملي عن هذا التحول الموضوعي في داخل الهيئة. وخلال فترة الإضراب كانت اللجنة التحضيرية القائدة الوحيدة والفعلية للطلاب، والناطقة الوحيدة باسمهم، تطرح الشعارات، تصدر البيانات، تعقد المؤتمرات الصحافية، تدخل في مفاوضات مع المسؤولين تدعوالطلاب للتظاهر أوالاعتصام. وأكثر من ذلك، فقد تعدت في عملها إطار الجامعة اللبنانية، الى نطاق العمل الوطني، بالدعوة الى الإضرابات الرمزية لتأييد العمل الفدائي، ودعوة طلاب الجامعة للمشاركة في المظاهرات الشعبية التي جرت خلال العام ١٩٦٧ . وقد كانت في جميع هذه المواقف تلقى تأييد ودعم الأكثرية الساحقة من طلاب الجامعة اللبنانية، الذين كانوا يرتبطون بها من خلال ارتباطهم بالقضايا التي كانت تدافع عنها.

الخطوة الأولى لتأسيس الاتحاد

في ظل هذه التطورات صدر في الثالث عشر من كانون الأول العام ١٩٦٨بيان عن رابطة طلاب كلية الآداب، دعا الحركة الطلابية في الجامعة اللبنانية الى تكريس هذا التحول الذي تم داخل هيئة التنسيق، وذلك بإنشاء اتحاد لطلاب الجامعة اللبنانية، يوحد نشاطهم ويقودهم في معاركهم القادمة للنضال من أجل مطالبهم والدفاع عن حقوقهم.

وقال البيان: ان تكريس هذا التحول لا يعني أبدا خلق تنظيم جديد على نطاق الجامعة كان غائبا عنها، إذ ان تجارب النضال الطويلة، قد أعطت بالممارسة معالم هذا التنظيم، وما على الطلاب إلا أن تدفعه وتطوره وتعطيه الشكل الذي يتلاءم وظروف المرحلة، فلا يقطع في شكل ذاتي سطحي مع الماضي، فينفي التجارب السابقة ويرفع شعارات الفشل والسقوط للاشكال التنظيمية القديمة، بل يحترم تقاليد العمل الطلابي في الجامعة،ويحتم ضرورة تطوير الأشكال التنظيمية القائمة التي أثبتت فعاليتها وإمكاناتها الكبرى جميع المعارك الطلابية التي خاضتها الحركة حتى اليوم (موعد صدور البيان) والمكتسبات التي حققتها والتي كان لها دور فعّال في تطوير النضال والوحدة.

وأكد البيان أن تكريس هذا التحول يفترض بالضرورة إنشاء اتحاد يتشارك في تكوينه الأكثرية الساحقة من طلاب الجامعة اللبنانية، وبالتالي يتمتع بتأييدهم ومساندتهم، في النضالات والمعارك التي يقودها بطرحه الشعارات الصحيحة والمدروسة، التي تكمن في أساس إمكانات توحيد الحركة الطلابية في الجامعة. ومن خلال هذا النضال المطلبي، وبطبيعة المحتوى التقدمي للشعارات والمطالب التي يطرحها، تستطيع الحركة ان تعزل العناصر الرجعية وتفرض العناصر التقدمية على قيادة العمل الطالبي. ويشكل تطوير الشعارات الطلابية المطروحة أمام الحركة الطالبية على صعيد الجامعة، وتجسيدها العنصر الأساس لتحويل اللجنة التحضيرية الى اتحاد طلابي ذوطابع نقابي من نوع خاص.

ويضيف البيان: ان منظمة طلابية ديموقراطية على صعيد الجامعة، يمكنها بتبنيها برنامج وطني يرمي الى تطوير الثقافة الوطنية، والنضال في سبيل استقلال ثقافي وبطرحها لشعارات سياسية وطنية عامة، ان تكون منظمة وطنية معادية للاستعمار، تشارك في معركة الشعب التحررية، وهي

ترتدي طابعا نقابيا خاصا من حيث برنامجها وشكل تنظيمها.

وطرحت الرابطة مشروعا أوليا (كما ذكر في البيان) يضم الأسس التنظيمية العريضة للاتحاد الموعود.

مؤتمرات

والاتحادات الطلابية التي نشأت في الستينات لم يقتصر دورها داخليا على صعيد التحرك، وإنما كان لها دور خارجي، عربي ودولي من خلال المؤتمرات السنوية التي يشارك فيها ممثلون عن الاتحادات الطلابية العربية والأجنبية، أوعبر تبادل الزيارات وإقامة المنتديات الثقافية والفكرية والمشاركة في المهرجانات وغيرها. إضافة الى ان هذه المؤتمرات كان يتخللها إعادة انتخاب الهيئة التنفيذية للاتحاد ودراسة الوضع الجامعي للمساهمة في صنع القرار.

في مطلع العام ١٩٦٤، انعقد المؤتمر السنوي الثامن للاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين على مدى ثلاثة أيام (٣ و٤ و٥ كانون الثاني)[١] وافتتحه وزير التربية كامل الأسعد وشارك ممثلون عن الاتحاد الطالبي العالمي - براغ، ووفود طلابية عربية وأجنبية، وجاء انعقاد المؤتمر في حين كانت الاحتجاجات الطلابية على أشدها، خصوصا لجهة المطالبة ببناء الجامعة اللبنانية بعدما كثرت وعود الدولة في هذا الشأن من دون ان تحقق وعدها.

وحاول الأسعد تهدئة خواطر الطلاب عبر وعده البدء بتنفيذ مشروع بناء الجامعة وزيادة رواتب طلاب دار المعلمين والمعلمات الذين كانوا قد بدؤوا تحركا في هذا الاتجاه.

واعتبر رئيس الاتحاد نبيه بري (رئيس مجلس النواب الحالي ورئيس

(١) العمل ٤/١/١٩٦٤.

حركة أمل) ان المؤتمر هوإعلان انتهاء عام من أعوام الحركة الطلابية في لبنان وختام نضال لا هدف له سوى خدمة لبنان. وأعلن أمين السر العام للاتحاد أنطوان مزهر ان الطلاب ينتظرون بفخر وإعجاب بدء تحقيق الجامعة اللبنانية.

والملاحظ ان مؤتمرات الاتحاد هدفت الى إبراز أهمية النشاطات التي قام بها، ليس فقط على المستوى الداخلي، بل من خلال دعوة ممثلي الطلاب العرب والأجانب للمشاركة في مؤتمراته، ولإبراز كشف بالنشاطات التي شارك فيها عالميا، وهذا يبدومن خلال الجدول الذي وضعه الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين بالمؤتمرات واللقاءات العالمية والوطنية التي شارك فيها خلال العام ١٩٦٣ وهي على الشكل التالي[1]:

١ : مؤتمر اتحاد طلاب فرنسا.

٢ : مؤتمر الاتحاد الوطني لطلبة العراق.

٣ : المهرجان الثقافي الفرنسي.

٤ : ندوة تونس العالمية.

٥ : مؤتمر طلاب الجزائر.

٦ : مؤتمر الاتحاد العالمي الذي عقد في الجزائر.

٧ : مؤتمر طلاب تونس.

٨ : مؤتمر اتحاد طلاب أميركا.

٩ : المؤتمر الثاني عشر لمنظمة الطلبة العرب في أميركا.

١٠ : لجنتا المراقبة والمالية للندوة العالمية للطلاب.

١١ : محادثات الندوة الإنمائية في كل من القاهرة وبغداد ودمشق.

---

(١) العمل ٦/١/١٩٦٤ .

١٢ : دراسات للجامعات والأوضاع الطالبية في الولايات المتحدة الأميركية.

١٣ : دراسات للجامعات والأوضاع الطالبية في كل من روسيا وكوبا ورومانيا.

١٤ : مؤتمر الشبيبة الثقافية الذي عقد في مرسيليا.

وفي ختام المؤتمر تم انتخاب عبد الرزاق دوغان خلفا لنبيه بري الذي أشار الى ان العمل الطلابي يواجه صعوبات ثلاث، وذلك ردا على سؤال يتعلق برفضه التجديد له، وهي تتمثل بـ:

أولا: وجود فئات متعددة تمثل عقائد وأحزابا متضاربة يجعل رئيس الاتحاد في موقف حرج، إذ هناك دائما راضون وغاضبون، وهذا ما يدعوالرئيس لان يكون ممثلا للجميع وفوقه الجميع.

ثانيا: الطائفية لا أرضاها في الحقل الطالبي، ذلك ان انصهار جميع الفئات واجب، فكما يكون طالب اليوم يكون لبنان الغد.

ثالثا: فكرة الاتحاد ما زالت ضعيفة، إذ نرى الطلاب ما زالوا يعملون على أساس جامعات لا على أساس طلابي عام، ومن هنا ضرورة النقابة الطلابية.

وردا على سؤال يتعلق بفكرة تقبله ترأس الاتحاد مرة ثانية رفض بري ذلك وقال: ليس هذا تهربا أوتخوفا بل لسببين أساسيين، أولا: ان العمل الطالبي عامة والرئاسة خاصة تستهلك وقتا كبيرا، ومهنتي كمحام تحول دون القيام بواجباتي كرئيس. ثانيا ان التعيين والتجديد يعطيان قوة جديدة للاتحاد. وإذا ما كان يعتقد ان الطالب اللبناني عليه الالتزام في حزب أم لا، يقول: "إني أحارب كل انخراط في حزب، إذا كان على أساس تحزب لا غير، لكني أحبذ الالتزام في حزب يقوم على برنامج

عمل في المجال الطالبي"[١] .

وسعيا لتأسيس اتحاد وطني لطلاب الجامعة اللبنانية، ونتيجة لمقررات المؤتمر الثامن للاتحاد، تواصلت اللقاءات الطالبية، خصوصا بين ممثلي الرابطات في الجامعة اللبنانية، وعقد في الأول من شباط ١٩٦٤ اجتماعا عاما لرابطة طلاب الجامعة اللبنانية وجرى عرض الاقتراحات الواردة من رؤساء الروابط المتعلقة بالنظام الجديد وشكلت لجنة لدرس هذه الاقتراحات وتعديلها[٢] .

لكن هذه الاجتماعات لم تسفر عن الغاية التي عقدت من أجلها، ففي ظل رفض من طلاب حزب الكتائب ومؤيديه لتأسيس اتحاد خاص بالجامعة اللبنانية من دون بقية الجامعات القائمة، وإصرار طلاب الحزب الشيوعي اللبناني ومؤيدوه، خصوصا ان عبد الرزاق دوغان كان ينتمي الى الحزب الشيوعي اللبناني، فقد حصل تباين في الآراء وكاد ينقسم الاتحاد الى قسمين، بعدما وجهت مصلحة طلاب الكتائب الدعوة لانتخابات طالبية جديدة، على الرغم من استمرار دوغان في ممارسة مهامه، وهذا ما أدى الى حصول انقسامات على الساحة الطالبية تمثلت في المواقف التي كانت تتخذ ومعارضتها بدعم من رئيس حزب الكتائب بيار الجميل (كان وزيرا للأشغال)[٣] .

لكن الأمور لم تستقم في المؤتمر التاسع للاتحاد الوطني الذي انتخب جوزيف حرفوش رئيسا له، على الرغم من الأجواء التوافقية التي سادت انعقاد المؤتمر، وبحث النظام الداخلي للاتحاد، ومشاركة ٢٦ رابطة طلابية من مختلف الجامعات اللبنانية، واشترك بصفة مراقب

(١) العمل ١٩٦٤/١/٨ .

(٢) العمل ١٩٦٤/٢/١ .

(٣) لقاء خاص مع المهندس اميل شاهين أحد النشطاء في الحركة الطلابية في فترة الستينات.

مندوبون عن الاتحاد العالمي للطلاب، الندوة العالمية للطلاب، المنظمة الوطنية لطلبة الولايات المتحدة الأميركية، الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا، الاتحاد العام لطلبة الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، الاتحاد العام لطلبة فلسطين، الاتحاد العام لطلبة الكويت، منظمة الطلاب العرب في أميركا، واتحاد الطلاب السوفيتي[١] .

ولم يكد يمر حوالي أسبوعين على انتهاء المؤتمر التاسع، حتى برزت خلافات داخل الاتحاد بسبب تفرد رئيسه جوزف حرفوش ببعض القرارات، كما اتهمه بذلك حزب الكتائب، بحجة هيمنة قوى اليسار اللبناني على مقررات الاتحاد، وصدر بيان عن رؤساء اللجان الطالبية في كليات الحقوق والعلوم الاقتصادية والسياسية، معهد الهندسة العالي، الآداب الشرقية، الدروس والأبحاث الرياضية، الآداب العالي، الطب، طب الأسنان، الصيدلة (الجامعة اليسوعية)، الحكمة والمعهد العالي لتدريس الحقوق أعلنوا انسحابهم من الاتحاد[٢] .

وجاء في البيان: شعورا من رؤساء اللجان الطلابية بخطورة ولا قانونية القرارات التي يتفرد بأخذها رئيس الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين في لبنان (جوزف حرفوش)، خصوصا عندما يحصر بنفسه صلاحية قبول أورفض مندوبي المعاهد والكليات المنظمة الى الاتحاد مما يشوه العمل الطالبي ويوجه الانتخابات الوجهة التي يريدها الرئيس المذكور نعلن ما يلي:

١ : تأييد البيان الصادر عن مندوبي اللجان والذي أعلن الانسحاب من عضوية الاتحاد.

٢ : الموافقة بالإجماع على تأليف اللجنة التحضيرية للاتحاد الجديد

(١) العمل ١٩٦٥/١/٩ .

(٢) العمل ١٩٦٥/١/٢٣ .

الذي سيدعى (الاتحاد الوطني للطلاب اللبنانيين) وينضم إليه على أساس نقابي كل طالب لبناني مسجل في معهد عال معترف به رسميا.

٣: استنكار للأعمال والتصرفات اللا مسؤولة التي أقدم ويقدم عليها رئيس الاتحاد، مدفوعا من جهات معينة للتأثير في الانتخابات.

٤: ترحيبهم بانتساب كل طالب لبناني الى أي جامعة انتمى الى الاتحاد الوطني للطلاب اللبنانيين.

٥: اعتبار الاتحاد الحالي غير ممثل للوجه الصحيح للطلاب اللبنانيين.

انقسام الاتحاد الوطني

هذا الانقسام مرده الى الخلافات السياسية التي كانت سائدة بين قوى اليمين واليسار. ويمثل حزب الكتائب والكتلة الوطنية والقوميين السوريين جناح اليمين في تحالف ضد الشيوعيين من جهة، وحزب البعث والقوميين العرب والناصريين من جهة ثانية، علما ان خلافات كانت دائرة بين البعث والقوميين العرب.

ومنذ فوز فؤاد المتنيَ العام ١٩٦٢ (الجامعة اليسوعية) والمؤتمر الذي عقد في بيت مري في فندق البستان، والتوافق على تسمية الاتحاد الوطني لطلاب الجامعيين بدلا من اتحاد طلاب الجامعات اللبنانية، وتوسيع الاتحاد بعد انضمام الجامعتين العربية والأميركية ليصبح ممثلا لستة وعشرين كلية ومعهدا، كان التنافس على رئاسة الاتحاد.

وجرت محاولة لرأب الصدع عبر عقد مؤتمر عام لممثلي القوى في كلية الحقوق في الجامعة اللبنانية ـ الصنائع وترأس الجلسة اميل شاهين، إلا ان الخلافات لم تسوأدت الى انسحاب رئيس مصلحة طلاب الكتائب ايلي كرامة، كريم بقرادوني، انطوان مزهر، انطوان شمعون وغالب غانم وفؤاد السعد من الكتلة لوطنية.

هذا الانسحاب دفع بالكتائب والقوميين والكتلويين الدعوة الى تشكيل اتحاد جديد بعيدا عن الشيوعيين، وعن حلفائهم خصوصا الفلسطينيين، ويبدأ التحرك بعقد مؤتمر صحافي لشرح أسباب الانسحاب، إلا انه لن ينتهي إلا بانقسام بعد ان كادت تحصل مواجهات بين رؤساء اللجان الطالبية والذي سنعرض له حسب تسلسل الأحداث.

الانفصال

دعا رؤساء اللجان الطالبية المنسحبة من الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين إلى مؤتمر صحفي في ٢٧ كانون الثاني ١٩٦٥ عقد في معهد الطب الفرنسي لشرح وضع الاتحاد وعرض الحركة الطالبية في لبنان. وقد تلي البيان التالي[١]:

للحركة الطالبية اللبنانية تاريخ مجيد، به نفاخر ونعتز، سجلت خلاله انتصارات ما كانت لتتحقق لولا تضافر جهود المخلصين من قادتها والتفافهم حول مبادئ وطنية صريحة التزموا بها، وحاولوا ضمن إطارها تحقيق مصلحة الطالب اللبناني بمعزل عن التيارات السياسية، (جهاد صف، وحدة وهدف، وسموغاية).

ويوضح البيان لكل ما جرى، مع عرض أسباب الانسحاب من الاتحاد ويقول:

تشكل الاتحاد سنة ١٩٥٦ ومارس نشاطه معتمدا على طلبة الجامعة اليسوعية ومركز الدروس الرياضية والأبحاث ومعهد الأدب العالي والأكاديمية اللبنانية للفنون الجميلة. وبقي مسؤولوالاتحاد يحاولون إقناع طلبة الجامعات الأخرى بالانضمام الى الاتحاد فلم يوفقوا إلا في العام ١٩٦١ إذ انضمت الى الاتحاد آنذاك لجان طلاب الجامعة اللبنانية وتبعتها

(١) العمل ١٩٦٥/١/٢٧.

في العام ١٩٦٢ لجان الجامعة الاميركية وجامعة بيروت العربية، وفي العام ١٩٦٣/ ١٩٦٤ لجان طلاب معهد الحكمة العالي لتدريس الحقوق ومعهد هايكازيان(الذي اعتبره مسؤولوالاتحاد معهدا عاليا وتبين في العام ١٩٦٥ انه معهد ثانوي).

وكان الاتحاد يعتمد شكلا خاصا من التنظيم يمكن تلخيصه بما يلي:

ينتخب طلاب كل معهد وفقا لنظام خاص هيئة تمثيلية خاصة بهم تدعى "لجنة الطلاب" وتقوم هذه اللجنة بالدفاع عن مصالح طلاب المعهد ومهامها داخلية صرفه. غير ان لهذه اللجنة صلاحية انتداب طلاب من معهد ليمثل طلاب هذا الأخير لدى الاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين في لبنان. ويؤلف مندوبولجان مختلف المعاهد العليا والكليات الموجودة في لبنان الهيئة العامة للاتحاد الوطني للطلاب الجامعيين في لبنان وهي تملك صلاحيات تشريعية مطلقة تصل الى حد تغيير تنظيم الاتحاد باعتماد دستور جديد إذا اقتضى الأمر.

أما الهيئة التنفيذية للاتحاد فتتألف من أحد عشر عضوا ينتخبهم أعضاء الهيئة العامة الستة والعشرون من بينهم. وصلاحيات اللجنة التنفيذية للاتحاد واسعة أيضا ومطلقة في مجال تنفيذ محاضرات الهيئة العامة ومضمون دستور الاتحاد الذي هوبمثابة الميثاق الذي يعتمده الاتحاد.

الاتحاد إذن بهيئتيه العامة والتنفيذية منظمة طالبية تعتمد اللجان الطالبية المحلية أساسا للتمثيل وتتكلم باسم طلاب لبنان كافة في المجالين الداخلي والدولي.

ومن خلال هذه المنظمة حاول الاتحاد تحقيق الأهداف والمثل التي يؤمن بها بعيدا عن روح الغوغائية والسيطرة والسياسة، فوفقت في بعض المجالات وفشلت في بعضها، غير ان الاتحاد استطاع في مطلق الأحوال

ان يسمع المسؤولين صوت الطالب، كما استطاع ان يضيف للبنان اسما زاهيا في المجال الدولي من خلال المؤتمرات العالمية التي شارك بها ولعب في كل منها دورا أوليا أهله للقيام بشرح الواقع اللبناني الفريد مع انفتاح على المحاضرات والتيارات كافة.

ولما تبين لنا ان الطالب اللبناني يفتقر الى الالتزام في بعض من مواقفه لجأنا الى النقابة نعتمدها أساسا لتنظيم الاتحاد، فكان مؤتمرنا السنوي السابع سنة ١٩٦١/١٩٦٢،حيث وافقت هيئة الاتحاد العامة على دستور نقابي يتخذ المعهد وحدة انتخابية ويراعي النسبية في تحديد عدد مندوبي كل كلية.

غير ان مسؤولي بعض اللجان الطالبية المحلية حالوا لأسباب خاصة دون تنفيذ النقابة في ذلك الوقت مما دفعنا الى محاولة إقناعهم معتمدين كافة وسائل الإقناع فلم ننجح، وتبين لنا ان تنفيذ النقابة مشروط لديها لإعطاء حق التصويت للطلبة الأجانب أيضا فلم نوافق للأسباب التالية: لأن الاتحاد وطني ـ لأنه اتحاد طلبة لبنان ـ لأنه ينطق باسم طلبة لبنان ويعبر عن رأي طلبة لبنان. ولا يعقل بالتالي ان نعطي حق التصويت لغير اللبنانيين لان هؤلاء يستطيعون ان يؤثروا في اختيار المندوبين، كما ان إعطاء الأجانب حق التصويت يؤثر في سياسة الاتحاد، إذ يعطي بعض المعاهد عددا من المندوبين يتناسب مع الطلاب اللبنانيين المسجلين فيها.
لهذه الأسباب تمسكنا بتطبيق الدستور النقابي كما ورد في النقاط الأساسية على الأقل، ولكن مسؤولي بعض اللجان لم يقتنعوا مما جعلنا نشك في إمكان تطوير الاتحاد وزيادة فاعليته في عملية التوعية الوطنية والخدمة الطالبية النقابية وتطبيقها فكانا سببين رئيسيين لانسحابنا يضاف أليهما سبب عام ثالث يمكن تلخيصه بسيطرة السياسة على الاتحاد بحيث كنا نجد أعضاء محازبين في أحزاب سرية ممنوعة يشاركون في التطبيقات الانتخابية

ويواضبون على حضور مؤتمراتنا حيث يقومون بتوجيه العناصر المنقادة لهم، هذه العناصر التي كانت تقوم ببث روح التفرقة والانقسام بين الطلاب وتوفق في بعض الأحيان على قلة عددها.

بعد هذه اللمحة التاريخية يتحدث البيان عن المؤتمر التاسع الذي عقد بين ٧ و١٤ كانون الثاني ١٩٦٥ مبينا الأسباب التي أملت عليهم الانسحاب وهي في معظمها أسباب سياسية تتعلق بانضمام طلاب من الحزب الشيوعي الى الاتحاد (لأننا نؤمن بضرورة وأهمية حياد اتحادنا تجاه الاتحادات الطالبية العربية كما نؤمن بحياد اتحادنا دوليا مع التزامنا بمحاربة الشيوعية الدولية كعقيدة تتعارض مع المبادئ والمثل العليا التي نؤمن بها وتؤمن بها الدولة اللبنانية والشعب اللبناني).

وبعد سرد لعدد من التجاوزات التي سجلت في المؤتمر التاسع وقبلها يكشف البيان عن بعض التفاصيل للاتحاد الجديد محددا بعض المبادئ والأهداف العامة للاتحاد.

وفي ١٩/١/١٩٦٥ يعقد اجتماع في مقر الاتحاد ويحضره ١٩ مندوبا[1] يمثلون: حقوق - فرع فرنسي (جامعة لبنانية). علوم سياسية - فرنسي. هندسة - فرنسي. طب - فرنسي. طب أسنان - فرنسي. صيدلة - فرنسي. آداب شرقية - فرنسي. آداب عليا - فرنسي. مركز الأبحاث الرياضية. الأكاديمية اللبنانية. علوم سياسية - جامعة لبنانية. معهد المعلمين - جامعة لبنانية. علوم - جامعة لبنانية. تجارة - جامعة عربية. حقوق - جامعة عربية. آداب - جامعة عربية. هندسة - جامعة عربية. هندسة - جامعة أميركية. معهد الحكمة العالي لتدريس الحقوق.

وكانت انتخابات انبثقت عنها لجنة تنفيذية للاتحاد الوطني للطلاب

(١) العمل ٥/٢/١٩٦٥.

الجامعيين في لبنان وقد تشكلت من: الرئيس - نبيه الشرتوني. نائب الرئيس - محمد قماطي. أمين السر العام - انطوان شمعون. أمين الصندوق - شارل شمالي. أمين الشؤون العالمية - كميل زيادة. أمين الشؤون الداخلية - ريمون سلطان. أمينة الشؤون الاجتماعية - منى شمالي. أمين الشؤون الرياضية - روبير مفرج. أمين شؤون الدعاية والنشر - جان عيسى. أمين شؤون المساعدات والمبادلات - جان مهنا. أمين شؤون الثقافة والتربية - ريمون طنوس.

واعتبر البيان الذي تلاه الشرتوني[1] ان اللجنة تهدف ان يكون العمل طالبيا بحت، مستقلا عن الأحزاب والحركات كافة، وان الاتحاد لن يتدخل في الأمور التي تتعارض والقضايا اللبنانية لان أهدافه وطنية صرف.

لكن الأمور لم تتوقف عند هذا الحد، فقد تحرك مؤيدوالاتحاد الجديد في اتجاه السيطرة على مقر الاتحاد قرب الجامعة اليسوعية بحجة ان المقر للكتائب وان الرئاسة لهم، ويتم تغيير أقفال المقر، وسط رفض من الحزب الشيوعي لتسليم المقر وبالتالي الاعتراف بالاتحاد الجديد، وتحصل مواجهات قرب المقر تتدخل على إثره قوى الأمن الداخلي، ويتولى وزير الداخلية تقي الدين الصلح إجراء الاتصالات اللازمة لتهدئة الأمور، بانتظار إجراء انتخابات جديدة.

هذا الوضع أدى الى إحداث شرخ في صفوف الحركة الطلابية وحولها من اتحاد الى مجموعة روابط تعمل منفردة وأحيانا متحدة حسب ضخامة المطالب وحجمها، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في الأبواب اللاحقة من خلال نضالات الحركة الطلابية.

(١) العمل م. س.

وشهر شباط الذي حصل فيه الانقسام، كان حافلا بالاضرابات والمواقف الطالبية لجهة الاستمرار بالمطالبة بالبناء الموحد للجامعة اللبنانية، والدفاع عن استقلاليتها، خفض الاقساط، الاعتراف بالشهادات ومعادلتها في الخارج، وهذا ما سنعالجه بالتفصيل في باب التحركات الطلابية.

نشوء الاتحاد

نشأ الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية في العام ١٩٧١ كضرورة تلبي التطور الحاصل داخل الحركة الطلابية، وليس كحاجة تنظيمية بحتة، وما النهوض الذي شهدته هذه الحركة في تلك الفترة، إلا نتيجة لإدراكها السياسي والنقابي والوطني، وهوالدافع الى توحيد جهودها بغية صياغة مطالب مشتركة على صعيد الجامعة ككل انطلاقا من رؤية قضاياهم المشتركة.

وكان الاتحاد الذي شهد بداية خلافا كبيرا في وجهات النظر بين من أراد ان يكون الاتحاد نقابة طوعيه، وبالتالي جعلها نقابة سياسية، وبين من أرادها نقابة إلزامية لكل طلاب الجامعة اللبنانية، وقد انتصرت الوجهة الثانية، ونشأ الاتحاد في هذا المنحى استجابة لحالة وطنية وطالبية.

تم انتخاب أول لجنة تنفيذية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية العام ١٩٧١، وترأسها عصام خليفة (حركة الوعي) حيث فاز تحالف قوى اليمين في مواجهة اليسار. وسيطرت "القوى الديموقراطية" على الاتحاد الطلابي في انتخابات العامين ١٩٧٢ و١٩٧٣ برئاسة أنور الفطايري (الحزب التقدمي الاشتراكي) وتشكل تحالفها من لجان العمل الطلابي (منظمة العمل الشيوعي)ومنظمة الشباب التقدمي وطلبة الحزب الشيوعي والناصريين المستقلين. وتوجت تحركاتها بعقد المؤتمر التربوي العام ١٩٧٣ حيث حددت مطالبها بوضوح مع إضافة تراجع السلطة عن صرف

٣٠٩ معلمين بسبب إضراباتهم وإلغاء قسم البكالوريا الأول الذي كانت تستخدمه الدولة لتقليص استيعابها للطلاب حيث نجح العام ١٩٦٦ من أصل سبعة آلاف طالب ١٥٠٠ طالب فقط.

ولادة الاتحاد

كانت ولادة الاتحاد الوطني وانتخاب اللجنة التنفيذية للاتحاد، منعطفا رئيسيا على صعيد التمثيل الطالبي، فبعد تشكيل روابط أولية على صعيد الجامعات، استطاعت الحركة الطالبية بعد سنوات طويلة من النضال ان تشكل أداتها النقابية الموحدة عبر استفتاء واسع اقر صيغة التمثيل النقابي المنتخب ديموقراطيا، تبعها انتزاع حق تأسيس الروابط والاتحادات الطالبية في مختلف قطاعات التعليم الرسمي والمهني، وبذلك أصبح للأكثرية الساحقة من طلاب لبنان أداة نقابية موحدة الى جانب الاتحادات الطلابية في الجامعات الخاصة والأجنبية وهي، مجلس الطلبة في الجامعة الأميركية، اتحاد الطلاب في الجامعة اليسوعية، اتحاد طلاب جامعة بيروت العربية، والحكومة الطلابية في كلية بيروت الجامعية، وأزداد التنسيق بين الاتحاد الوطني والاتحادات والروابط الأخرى، وتوسع التمثيل حتى بلغ عدد الاتحادات والروابط الطالبية في مختلف القطاعات العام ١٩٧٤ أكثر من خمسين اتحادا ورابطة، ويدل على ذلك إضراب المائة والخمسين ألف طالب في العام نفسه، رافعين المطالب والشعارات المشتركة والموحدة. ومع وضع الصيغة الداخلية لعمل طلاب الجامعة اللبنانية، والمتمثل بالنظام الداخلي للاتحاد الوطني، حيث سبق الطلاب في تأسيس الأداة النقابية (رابطة الأساتذة المتفرغين تأسست أواخر العام ١٩٧٤). في حين تم انتخاب أول لجنة تنفيذية للاتحاد العام ١٩٧١، وكان ذلك دليلا على وحدة الحركة النقابية الطالبية.

يبقى صحيحا القول ان الحركة الطالبية اللبنانية كانت موحدة على

الرغم من الاختلافات بين القوى والتحالفات والمجموعات المختلفة، فالصراع كان يجري آنذاك بين برامج مختلفة، ولم يكن صراعا أوخلافا طائفيا، عندما يفوز طرف في مقاعد اللجنة التنفيذية توجب على الجميع الالتزام بقرارات اللجنة على الرغم من الخلافات السائدة. وعلى هذا الأساس كان الصراع بين اليمين واليسار ومختلف المجموعات الطالبية، وبعد فوز اليمين في انتخابات ١٩٧١، تمكن اليسار من انتزاع الفوز بمقاعد اللجنة التنفيذية في انتخابات ١٩٧٢ و١٩٧٣، وفي الدورتين كان أنور الفطايري رئيسا للاتحاد الوطني.

انتخابات

نتائج انتخابات اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية التي جرت مطلع العام ١٩٧٢ لم تكن مفاجئة، إذ فازت قوى اليسار بـ ٦٦ مقعدا من أصل ١٤٠ تشكل مجموع أصوات الجمعية العمومية، مقابل ٥٦ مقعدا لأجنحة حركة الوعي (حركة الوعي، مجلس القيادة والكتلة المستقلة) وثلاثة مقاعد للقوميين الاجتماعيين ومقعدين لاتحاد قوى الشعب العامل على ان يتم إعادة الانتخاب بالنسبة الى المقاعد الباقية التي كانت في ما بعد من نصيب اليسار.

والفوز الذي حققه اليسار جاء بعد التحالف بين (اتحاد الشباب الديموقراطي، لجان العمل الطالبي وطلبة الحزب التقدمي الاشتراكي، إضافة الى العناصر المستقلة)، ونقطة ضعف واحدة كانت تعرقل فوز اليساريين بأعداد كبيرة هي إصرار اتحاد قوى الشعب العامل (لجان العمل الجامعي الناصري) على خوض المعركة منفردا. ومما ضاعف حظ اليساريين في الفوز زوال أسطورة حركة الوعي بعد انقسامها ثلاثة أقسام: جناح عصام خليفة ـ اميل الدويهي ـ بول شاوول، جناح اميل يمين ـ جان رزق ـ جلوان، وجناح ضاهر ـ متني.

فجناح خليفة ـ شاوول خاض الانتخابات وفق برنامج محدد معتمدا

على نجاحه في تحقيق بناء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية وتحقيق المشاركة الطلابية في إدارة الجامعة وتركيز مفاهيم الحرية والتوحيد في ممارسة الحركة الطالبية، وأعلن انه يهدف الى تصفية جناح يمين ـ رزق وخوض معركة فاصلة ضد أحزاب الكتائب، الكتلة الوطنية والأحرار، وانه لا يهمه الربح والخسارة بقدر اهتمامه بتثبيت مفاهيم معينة في العمل النقابي. أما جناح يمين ـ رزق الذي أيدته الكتائب والكتلة والأحرار فقد خاض معركته الأساسية ضد مجموعة خليفة باعتبار إنها "تظهر غير ما تبطن وتسير في طريق (التمركس من الماركسية) وتضليل القواعد الطالبية وإبعادها عن القيم والتقاليد اللبنانية الأصيلة"[١]. ولتدليل هذا الجناح على حدة المعركة ضد مجموعة خليفة، رفض التحالف مع لجان العمل الجامعي الناصري في كلية الحقوق لأنها تريد التحالف مع مجموعة الوعي في كلية الآداب ولأنها تحاول إبعاد بعض العناصر المناوئة لخليفة.

عناصر كثيرة تدخلت لتقيم نوعا من الهدنة بين الأجنحة الثلاثة هدفها إيجاد تحالف انتخابي ينتهي بانتهاء الانتخابات أسوة باليسار، باعتبار ان المعركة ضد اليسار تتطلب مثل هذا التحالف، إلا ان هذه المحاولات فشلت للشروط القاسية التي فرضها كل فريق.

لكن المعركة الانتخابية لم تمر من دون أحداث، ففي كلية الحقوق مثلا حيث كانت تسيطر مجموعة اميل يمين تعددت اللوائح وظهرت الخلافات منذ اللحظة الأولى حيث تبادل المرشحون الاتهامات. وتطور الخلاف بين خليفة ويمين بالنسبة الى انتخابات السنة الأولى حقوق، الأمر الذي دفع يمين الى تعليق انتخابات هذه السنة، ثم خطف صندوق الاقتراع وحصل اشتباك آخر بين الطلاب في السنة الثانية حقوق ظهرت فيه بعض

(١) مجلة الصياد ٢٠/١/١٩٧٢.

المسدسات والسكاكين وكادت تؤجل الانتخابات أيضا في هذه السنة لولم تضغط باقي العناصر للاستمرار في الانتخابات. ونتيجة هذه الكلية كانت فوز جماعة يمين بـ ١٢ مقعدا مقابل ١٣ مقعدا لليسار. إلا ان المفاجأة كانت سقوط يمين نفسه بفارق صوت واحد. وبرز بعد الانتخابات على صعيد تسلم رئاسة الاتحاد الطالب هاني عساف، قطب اتحاد الشباب الديموقراطي نظرا لنشاطه البارز في الحقل الطالبي. بالمقابل رشحت لجان العمل الطالبي، الطالب سهيل الزين لرئاسة الاتحاد. إلا ان أوفر المرشحين حظا لرئاسة الاتحاد كان الطالب أنور الفطايري من الحزب التقدمي الاشتراكي الذي لعب دورا أساسيا في توحيد اليسار الطالبي، خصوصا انه شكل عنصر ترضية بالنسبة الى الأطراف المتنازعة، وهذا ما حصل.

أما الانتخابات الطلابية في العام ١٩٧٣ فقد جرت في جومشبع بالحركة والمنافسة، خصوصا انتخابات اللجنة التنفيذية لاتحاد الطلاب في الجامعة اللبنانية ودارت المعركة بين يمين ويسار، يمين مؤلف من حركة الوعي(الأحزاب اللبنانية)وناصريين - لجان العمل الناصري. ويسار تمثله وحدة "القوى الديموقراطية" و"القوى التقدمية" المؤلفة من غالبية الأحزاب اليسارية التي كانت عاملة في لبنان: الأحزاب الشيوعية على أنواعها، البعث بأجنحته المتعددة، التقدميون الاشتراكيون، الناصريون، وحدة القوى الناصرية والقوميون السوريون الاجتماعيون.

وفي ما يتعلق ببرامج العمل التي على أساسها "خيضت" المعارك الانتخابية، طرح اليسار القضايا ذاتها التي كان يطرحها منذ سنوات، علما انه تسلم قيادة الاتحاد سنة كاملة، إضافة الى فبركة تحالفات. أما اليمين فقد واجه للمرة الثانية مشكلة انقسام حركة الوعي الى "وعيين"، وعي مجلس القيادة - القوة الجامعية اللبنانية، ووعي المجلس الوطني - جبهة

الشباب اللبناني، هذا الانقسام جمد الانطلاقة التقدمية التي بني عليها الوعي في سنواته الأولى، مما حول المعركة في الجامعة اللبنانية الى معركة حزازات تسودها الأنانيات في أحيان كثيرة.

ثم استطاع تحالف اليمين المكون من قوى وأحزاب الكتائب والأحرار والكتلة الوطنية وحركة الوعي ولجان العمل الجامعي الناصري من الفوز في انتخابات الاتحاد العام ١٩٧٤، حيث انتخب الياس صفير رئيسا للاتحاد الوطني، فيما كان اليسار يتألف من تحالف "القوى الديموقراطية" وهي: الحزب التقدمي الاشتراكي، الحزب الشيوعي، ومنظمة العمل الشيوعي، وبعض المجموعات المستقلة، هذا التحالف اليساري فاز في كليتي الآداب والعلوم الاجتماعية حيث شكلت نسبته المئوية ٤٥ في المئة من مجموع الأصوات في الاتحاد، فيما حصل اليمين على مقاعد اللجنة التنفيذية بنسبة ٥٥ في المئة وفاز في بقية الكليات.

وفي العام ١٩٧٥ عاود تحالف اليسار السيطرة بالأغلبية المطلقة على الاتحاد، إثر فك التحالف بين حركة الوعي التي انقسمت الى تيارين أحدهما "القوة الجامعية" المقرب من اليمين الحزبي والأخر "جبهة الشباب اللبناني" الإصلاحية العلمانية.

وفي حزيران العام ١٩٧٧ تم تفريغ الجامعة اللبنانية وقلصت صلاحيات مجلس الجامعة، إضافة الى إصدار مرسوم أخر كرس عمليا حل الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية وقيد نظام عمله ومشاركته في مجلس الجامعة.

وعي وقوة

أدرك اتحاد طلاب الجامعة اللبنانية قبل الحرب، على الرغم من الانتماء السياسي لغالبية أعضائه، أن المطالب التربوية متنوعة، ومتداخلة

في الآن ذاته سواء من حيث الفئات التعليمية التي ستحملها أوفي مطالبها، ومع أن الطلاب لم يمتلكوا ممانعة جدية من الدخول في الحرب التي عصفت بالبلاد، إلا أنهم كانوا متقدمين بوعيهم درجات عن الطلاب وأساتذتهم ولومضى ربع قرن تقريبا على حل الاتحاد.

وللمفارقة، فقد عقد أول مؤتمر تربوي في العام ١٩٧٣ بمبادرة من الاتحاد بشكل أساسي، علما ان المشاركة شملت يومها طلابا وأساتذة من الجامعة اللبنانية والمدارس الرسمية، واضطرت وزارة التربية الى المشاركة في المؤتمر.

جرت آنذاك المطالبة بعودة ثلاثمائة وتسعة أساتذة مصروفين من قبل الدولة اثر تظاهرة المعلمين ضد سياسة التعليم الرسمي في مرحلته الابتدائية، فقد كانت الحركة الطلابية متقدمة بقوتها على حركة المعلمين الناشئة وقتها، إذ كانت الدولة ما تزال تحرمهم من حق تشكيل نقابة لهم.

وعقد المؤتمر تحت شعارات "ديموقراطية التعليم " و"الحريات النقابية" و"توحيد كل القوى لمواجهة سياسة الدولة التربوية" وشملت توصياته إضافة الى ما سبق،تعزيز التعليم الرسمي وإنشاء الكليات التطبيقية (صدرت بعدها مراسيم إنشاء كليتي الزراعة والهندسة)، خفض رسوم الانتساب الى نقابة المحامين والإسراع في تجميع المدارس "لئلا يبقى المشروع مقتصرا على الحلقات الإذاعية وعلى الورق" وغيرها من المطالب.

بعد مرور الحرب وحل الاتحاد الوطني اثر التفريع، بات الأساتذة والمعلمون يملكون نقاباتهم وروابطهم المتماسكة، وان بتفاوت بحسب كل قطاع، والحركة الطلابية في سبات.

حل الاتحاد

جميع طلاب الجامعة اللبنانية في وقتنا الحالي، يتابعون تحصيلهم العلمي في أكثر من ٤٨ كلية ومعهدا في الجامعة اللبنانية، فيما كانت قبل الحرب لا تتجاوز العشر، ويعرف الطلاب ان هناك تفريعا طال الجامعة، لكنهم ربما لا يدرون ان المرسوم ١١٥ الذي صدر العام ١٩٧٧ قد كرس عمليا حل الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية بعدما ناضل الطلاب لسنوات وسنوات لتأسيسه، فجاء المرسوم ليقيد نطاق عمله ومشاركته في مجلس الجامعة، ومع هذا المرسوم كان المرسوم ١٢٢ الذي يهمش مع الأول أطر الجامعة اللبنانية وأدواتها النقابية ويمسان وحدة الجامعة ويحصران السلطة والصلاحيات.

ومنذ ذلك الوقت تعطلت المرجعية الأكاديمية الديموقراطية في الجامعة، حين أخذت وحدتها بالتفكك والانحلال، ففقدت استقلالها المالي والإداري، فضلا عن تصفية الحلقة الأهم من مكاسبها الذي تمثل بانهيار الأداة النقابية للحركة الطلابية، فانهار بذلك إطار العلاقات الديموقراطية الذي حكم الأجسام المكونة من أساتذة وموظفين وطلاب.

إعادة إحياء الاتحاد

ان بدايات الدعوة لإعادة إحياء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية تعود الى أوائل التسعينات، حيث تزامنت مع الدعوة لإحياء رابطة الأساتذة المتفرغين في الجامعة اللبنانية،التي كانت قد تعطلت بفعل الحرب[1]، وفي منتصف شباط العام ١٩٩٣ خطى طلاب الجامعة اللبنانية الخطوة الأولى في اتجاه إحياء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية الذي تعطل بفعل الحرب، بعدما تفرعت كليات الجامعة الى فروع في

(١) تأسست الرابطة سنة ١٩٧٥ وحصلت على العلم والخبر تحت الرقم ١١٩/أد.

المناطق وحالت النزاعات الحزبية وتداخلها في الجامعة دون إجراء الانتخابات الطالبية المطلوبة.

والخطوة الطالبية التي كان لابد منها جاءت لمواكبة عملية تجديد الهيئات النقابية في الجامعة والتي بدأت مع رابطة الأساتذة المتفرغين وتواصلت مع دعوة رابطة العاملين في الجامعة لإجراء انتخاباتها، لتصب جميعها في بلورة جسم مطلبي لإنقاذ الجامعة من المشاكل التي تتخبط فيها.

والبداية كانت في كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الفرع الأول بعد ما تم تحديد الموعد في الأسبوع الأخير من شباط ١٩٩٣، عقب اجتماع مشترك ضم ممثل الأساتذة في الكلية ومندوبين عن رابطة الأساتذة المتفرغين ومندوبين عن الأقسام الفنية، بعد التشاور مع القوى الطالبية، كذلك الأمر بالنسبة الى كلية العلوم الفرع الأول، وجرت الانتخابات في كلية الآداب وفقا للآلية التالية[1]:

١: تنفيذ ما اتفق عليه في العام ١٩٩٢ من إجراء الانتخابات في فرع كلية الآداب مطلع العام ١٩٩٣، على ان يشرف الطلاب الذين سينتخبون على الانتخابات المقبلة (١٩٩٤) التي ينبغي إجراؤها بعد ان تقر الدولة نظاما جديدا للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية.

٢: يطبق النظام الداخلي للاتحاد (١٩٧١) في الانتخابات على ان يحل الفرع محل الكلية.

٣: تعد السنة الدراسية في مجموع أقسام الفرع وحدة انتخابية ينتخب فيها طلاب مختلف الأقسام مندوبين مشتركين عنهم.

٤: يؤخذ بالتمثيل النسبي في تعيين عدد المندوبين عن كل سنة أكاديمية على النحو الأتي:

(١) السفير ١٥ /٢/ ١٩٩٣.

من (١) الى (٥٠) طالبا مندوبان.

من (٥١) الى (١٥٠) طالبا ثلاثة مندوبين.

من (١٥١) الى (٥٠٠) طالبا أربعة مندوبين.

من (٥٠١) الى (١٠٠٠) طالبا خمسة مندوبين.

من (١٠٠١) وما فوق سبعة مندوبين.

٥: يعلن عدد المندوبين الذين ينبغي انتخابهم عن كل سنة فور إنجاز لوائح الطلاب الذين يحق لهم ترشيح أنفسهم وممارسة الانتخاب.

٦: ينحصر حق الترشيح والانتخاب بالطلاب اللبنانيين المسجلين في الفرع.

٧: تعلن اللوائح المذكورة قبل الانتخابات بثلاثة أيام على الأقل بحيث يستطيع المعترضون مراجعة قسم شؤون الطلاب في مهلة كافية.

وحددت آلية الانتخابات كيفية تقديم الطلبات، والمواعيد، من يستلمها، انعقاد لجنة الانتخابات للموافقة على الطلبات المستوفية للشروط، الاقتراع السري، مراقبة الانتخابات وغيرها من الأمور التنظيمية، إضافة الى تحديد عدد أفراد المجلس الطالبي للفرع من ١١ عضوا، أحدهم يكون مندوب الطلاب الى مجلس الكلية في الفرع إلى ان تتوافر في المندوب المشار إليه الشروط المنصوص عليها في المرسوم الاشتراعي ١١٥/٧٧، أي ان يكون من طلاب السنة الثانية وما فوق وغير راسب في صفه.

لكن المحاولات الجدية بدأت في العام ١٩٩٧، (وان شهدت الأعوام ١٩٩٢ و١٩٩٤ بعض المحاولات الخجولة في بعض الفروع)، وتجاوز عدد الاجتماعات عتبة المائة بقليل[1] وهي اجتماعات متنوعة: مع

(١) محاضرة للدكتور خالد حداده في حركة حقوق الناس ١٣ كانون الثاني ٢٠٠١ .

الفروع الطلابية، مع المنظمات الشبابية، مع بعض القوى السياسية، واجتماعات مع الهيئة التأسيسية، لقاءات فردية مع بعض الفاعلين في الفروع والهيئات الطالبية.

الاجتماع الأول

في اللقاء الأول ٢٨/١/١٩٩٩ لممثلي الفروع والهيئات الطالبية في مقر رابطة الأساتذة المتفرغين (في غياب أي ممثل عن الرابطة)والذي حضره ٣٥ مندوبا عن مختلف الفروع، تحددت القضايا الخلافية والتي يمكن حصرها بـ: عضوية الاتحاد ومهامه، مركزية أولا مركزية الاتحاد، وفروع المناطق.

في بداية الاجتماع حصل تباين في الآراء حول توقيت طرح موضوع الاتحاد الوطني لغياب عدد كبير من رؤساء مجالس الفروع والهيئات الطلابية عن اللقاء، إلا انه وبعد مناقشات مستفيضة، تم الاتفاق على اعتبار الاجتماع تمهيديا أوخطوة أولى يصار من خلالها الى تأليف لجنة متابعة للنظام الداخلي للاتحاد الصادر في شباط ١٩٧١ وللتباحث مع رجال القانون لاستمزاج أراءهم حول أي تعديل، وشكلت لجنة مصغرة عن المجتمعين مهمتها مراجعة رجال القانون ومن بينهم د. ادمون نعيم وحسن الرفاعي.

وتوالت بعد ذلك الاجتماعات واللقاءات غير الرسمية منها الاجتماع الثاني في مقر الإدارة المركزية للجامعة اللبنانية في السادس من شباط ١٩٩٩، لكن الاجتماع الثالث الذي عقد في الحادي والعشرين من شباط كان خجولا بعدد حضوره إذ انخفض عدد ممثلي الطلاب الى سبع عشرة ممثلا، كما ظهر في المناقشات بروز مواقف شبيهة بالتي صدرت في الانتخابات النيابية في العامين ١٩٩٢ و١٩٩٦ ومشكلة التمثيل النسبي في تحديد عدد المندوبين للوحدة الانتخابية، واعتبار الطلاب المتجنسين في

خانة الطلاب غير اللبنانيين، لا يستفيدون من حق العضوية أوالمراقبة أوأي حقوق أخرى[١].

الهيئة التأسيسية

بناء لتكليف من مجلس الجامعة وطلب من رئيس الجامعة د. أسعد دياب كلف د. خالد حدادة إدارة الحوار مع مسؤولي الفروع الطلابية في الجامعة، لتقريب وجهات النظر بينهم بعيدا عن الأضواء الإعلامية بغية تعديل بعض بنود النظام الداخلي للاتحاد.

ولدى اكتمال التصور وضع د. حدادة مشروع نظام جديد "قابل للمناقشة" ووجهت الدعوة من رئيس الجامعة[٢] لحضور الاجتماع التحضيري لإعادة تأسيس الاتحاد الوطني.

وللدلالة على الاهتمام الذي أبداه رئيس الجامعة، فقد حمل المشروع "النظام" توقيعه مع الدعوة الى عقد اجتماع في مبنى الإدارة المركزية للجامعة، وتمنت الدعوة حضور ثلاثة مندوبين عن كل فرع، هم الرئيس ونائبه وأمين السر، لمناقشة المشروع وإعلان الهيئة التأسيسية للاتحاد إضافة الى نقاط أخرى.

وفي فذلكة الدعوة يقول رئيس الجامعة: بناء على تكليف مجلس الجامعة، وبعد عقد لقاءات متعددة مع مسؤولي الفروع الطلابية في الجامعة، وبعد الاتفاق على تعديل بعض بنود النظام الداخلي للاتحاد وبهدف إعادة تأسيس هذه المؤسسة الهامة في حياة الجامعة، وبهدف استعادة الاتحاد لدوره في استنهاض وضع الجامعة، وفي عضوية مجلسها ندعوالى حضور الاجتماع التحضيري لهذا التأسيس في الثامن من نيسان ٢٠٠٠[٣].

(١) السفير ٢٢ شباط ١٩٩٩.
(٢) مذكرة صادرة عن رئيس الجامعة تحمل الرقم ٤٦٤ / ص تاريخ ٢٨/٣/٢٠٠٠.
(٣) م. س.

وألقى رئيس الجامعة في مستهل لاجتماع كلمة قال فيها "ان مسألة الاتحاد طال انتظارها والتي نعمل عليها منذ مدة، متمنيا ان تصل الى نهايتها. وأكد ان مجلس الجامعة في كل ميادين العمل الأكاديمي والإداري يحتاج الى رأي الطالب ومشاركته ومعرفته لكي تتكامل الجامعة بكل أجهزتها"، وختم بالقول: أمام الطلاب فرصة يجب عدم تفويتها للاتفاق على قانون جديد للاتحاد الوطني من أجل إطلاق عمله، وليمثل الطلاب في مجلس الجامعة، داعيا الى عدم هدر الفرص المتاحة والوقت بالنقاش والحوار من دون جدوى[1].

وأظهر الطلاب المشاركون حماسة كبيرة لإحياء الاتحاد مهما كان الثمن، وان كانت الطريقة لا ترضي طموحاتهم، وكانوا في الوقت نفسه حذرين ومتوجسين من سيطرة قوى سياسية عليه وبالتالي تعطيله.

وتمحور جدول الأعمال حول مناقشة تعديل النظام الداخلي وإعلان الهيئة التأسيسية إضافة الى نقاط أخرى، وهذه النقاط أوالتفاصيل تربع داخلها "الهاجس" المناطقي والطائفي والحزبي، كاشفا عن خلافات عميقة وغير متجانسة داخل الصفوف الطلابية.

والأماني التي أطلقها رئيس الجامعة ان يصل المجتمعون الى إقرار النظام الداخلي وعدم هدر الفرصة المتاحة والوقت بالنقاش والحوار من دون جدوى، بقيت أمان على الرغم من تدخل د. حدادة أكثر من مرة لتقريب وجهات النظر، مشيرا الى محاولاته الخروج بتوليفة تراعي بعض القضايا الأساسية في إعداد النظام الداخلي، مشددا ان التوافق لا يعني المناصفة، بل ترك المتراس والتجمع في مكان أخر لتظهير نقاط الاتفاق أوالتباين على قاعدة إعادة تأسيس الاتحاد.

---

(١) السفير ١٠/٤/ ٢٠٠٠

حضر الاجتماع قرابة ٨٠ طالبا وطالبة يمثلون ١٢ كلية باستثناء كلية السياحة، في ما حضر ممثلون عن كليات موحدة أوغير مفرعة، وتوالى على الكلام عشرون طالبا وطالبة واستأثر ممثلوالفروع الثانية بالعدد الأكبر من طالبي الكلام، خصوصا التيار العوني، الذي أبدى العديد من الهواجس والمخاوف من قيام اتحاد يأخذ صلاحيات مجالس الفروع منبهين أكثر من مرة الى رفضهم لأي مشروع يفرض عليهم حتى لوأخذ الأكثرية من دون موافقتهم، علما ان المادة ٧٥ أعطت مجلس الفرع سلطة كونفدرالية بحيث نصت على الأتي: تقوم مكاتب الاتحاد الفرعية على صعيد الفرع بوظيفة مشابهة لوظيفة اللجنة التنفيذية ويمكنها ان تقوم بتحركات خاصة، شرط ان تعلنها باسمها وان تعلم بها اللجنة التنفيذية مسبقا، ولا يمكن للجنة التنفيذية إلغاء التحرك الخاص إلا إذا وجدت انه يتنافى مع الأهداف العامة للاتحاد".

وجاءت باقي المواقف من مسؤولي الفروع والتي تمثل مختلف التيارات الحزبية من "كتائب، وحزب الله، الحزب الشيوعي، الحزب التقدمي، حركة أمل والقوات اللبنانية وغيرها" داعمة لقيام اتحاد وطني والتخلي عن الهواجس والخوف وتبسيط الأمور، معلنين كل حسب طريقته الموافقة على النظام أوأي مشروع يهدف الى إعادة انطلاقة الاتحاد[1].

وبعد مناقشات مطولة تم التوافق على تشكيل هيئة تأسيسية مؤلفة من رؤساء الفروع في الكليات والمعاهد (٤٢ كلية ومعهدا) مهمتها إعادة صياغة النظام الداخلي للاتحاد وإدخال بعض التعديلات عليه تمهيداً لإجراء الانتخابات الطلابية مع انطلاقة العام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١.

وأعطيت الهيئة مهلة شهر ونصف الشهر لإقرار النظام الداخلي بأكثرية خمسة على ستة من الأصوات حتى يأخذ النظام طريقه القانونية الى وزرة الداخلية.

---

(١) متابعة الكاتب الدورية لاجتماعات الاتحاد.

وتم تشكيل الهيئة التأسيسية من ممثلي الفروع التي تمثل القوى الفاعلة فيها وهي موزعة كالأتي:

٨ ـ ٩ هيئات طلابية لـ"التيار الوطني الحر".

٣ ـ ٤ هيئات طلابية لـ"الكتائب والقوات اللبنانية".

٩ ـ هيئات طلابية لـ"الطلبة المسلمين" (الجماعة الإسلامية).

٣ ـ ٤ هيئات لـ"حركة أمل".

١٥ ـ ١٦ هيئه لـ"التعبئة التربوية في حزب الله".

وقد عملت هذه الهيئة على إصدار المسودة الأولى لتعديل مشروع النظام الداخلي للاتحاد الوطني وجاء في مائة وأربع مواد، علما انه تعديل للنظام الأساسي الصادر في العام ١٩٧١.

أهم الملاحظات المقدمة تلك التي أثارها ممثلوالهيئات الطلابية في الفروع الثانية، انطلاقا من عدم الأخذ بملاحظات الاجتماعات التي عقدت على مدار عامين، رافضين مركزية القرار والزاميته من اللجنة التنفيذية، وعدم أخذ خصوصية الفروع بالاعتبار لجهة صيغة الانتخاب، واعتبار كل سنة دراسية في كل فرع أوكلية أومعهد وحدة انتخابية تضم كل منها مختلف الأقسام الدراسية.

وأثار ممثلوالفروع الموحدة إسقاط حقهم في التمثل بالاتحاد. وانتقد طلاب كليات السياحة والترجمة والطب ومعهد التكنولوجيا عدم وجود هيئات طلابية لديهم مستفسرين عن حقهم في التمثيل، فيما اعترض ممثلوالكليات في الشمال عن تخصيصهم بثلاثة أعضاء في اللجنة التنفيذية.

وكرت سبحة اللقاءات والاجتماعات التي قاطعها التيار الوطني والكتائب ثلاث مرات، وفي محطات مفصلية، إما لخلافات سياسية حول صدور بيان عن الهيئة التأسيسية في أيار العام ٢٠٠٠ يتعلق بالانسحاب

الإسرائيلي من جنوب لبنان، وإما لعدم اتخاذ الهيئة موقفا من قرار مجلس الوزراء في العاشر من أيار ٢٠٠١ لجهة دمج فروع بيروت وجبل لبنان.

نقاط الخلاف

الخلاف حول توحيد أوعدم توحيد الجامعة اللبنانية تحول مع مناقشة تعديل النظام الداخلي الى خلاف حول منطقين[١]: الأول يدعوالى مركزية الاتحاد وضرورة الالتزام بقراراته من جميع الفروع، وهوالمنطق الذي نادت به الفروع الأولى، والثاني ينادي باللامركزية وضرورة الإبقاء على استقلالية للفروع تتيح لها التحرك بحرية داخل الكليات. وهوالمنطق الذي تبنته الفروع الثانية. وقد ولد هذا المنطق تخوفا لدى تلك الفروع من ان يطغى التفوق العددي الإسلامي باتجاهاته السياسية على الهوية السياسية للفروع الثانية مما يحول دون التعبير عن خلفياتها وآرائها خصوصا في ظل وجود ثلاثة ممثلين عن أطراف إسلامية (حزب الله، حركة أمل والجماعة الإسلامية). وقد توصل المعنيون في هذا المجال الى الاتفاق على حل وسط يقضي بان يكون الاتحاد وحده للطلاب اللبنانيين، وقرار هيئته التنفيذية سوف يكون ملزما للفروع كلها، بما في ذلك الفروع المعارضة برأيها قرار الاتحاد. وهذا الجزء يعبر عن احترام المركزية بحيث يحق للهيئة التنفيذية اتخاذ القرار وتنفيذه.

من جهة ثانية، يحق للفروع ان تقوم بتحركات باسمها الخاص حول قضايا محدودة وخاصة لا تلزم بها الاتحاد ولا الفروع الأخرى، وهذا ما يعطيها هامشا من الحرية ليتناقض مع وحدة تنفيذ قرارات الهيئة التنفيذية.

النقطة اللاحقة التي كان هناك خلاف بشأنها والتي ترتبط والأولى هي تركيبة الهيئة التنفيذية تمثل سلطة القرار داخل الاتحاد وتتألف من ٣١ عضوا.

(١) السفير ١٠/٤/٢٠٠٠ ومتابعة الكاتب الشخصية للاجتماعات الطلابية.

عمليا يتم انتخاب الهيئة التنفيذية من المؤتمر العام الذي ينتخب بدوره من الطلاب اعتمادا على معيار موحد ويكون لكل كلية عدد من المندوبين يناسب عدد طلابها الموزعين على سنوات الدراسة. الصيغة التي اعتمدت ضمن هذا الإطار راعت التركيبة المناطقية بعدما تم استبعاد صيغتين: الأولى دعت الى انتخاب الهيئة التنفيذية مباشرة من المؤتمر العام من دون مراعاة إلزامية ان تتمثل فروع المناطق داخل الهيئة التنفيذية، وكان يمكن لهذه الخطوة فيما لوتم اعتمادها ان تؤدي الى استبعاد الفروع الثانية من الهيئة التنفيذية إذا تم التحالف بين "التيارات الإسلامية" المتقاربة سياسيا.

الصيغة الثانية التي كانت مطروحة واستبعدت هي إلغاء ما يسمى بفروع المناطق إذ لم يعد هناك فرع للاتحاد في كل فرع من الجامعة (كان مطروحا ان يكون هناك فرع للاتحاد في الجنوب، وأخر في الشمال...).

المحصلة كانت انه أخذت بعين الاعتبار هاتان الوجهتان، فاتفق على إعطاء حصص للمناطق، وهي حصص إجبارية وذلك لكي تضمن صحة التمثيل وتؤمن الصلة بين المناطق وبين الهيئة التنفيذية. من جهة ثانية تركت "حصة" للمؤتمر العام ينتخبها مباشرة بنفسه.

وأهم نقاط الخلاف التي برزت في المناقشات هي: المادة الثالثة المعطوفة على المادة ٩٤ -ز الانتساب للاتحاد والطلاب المتجنسين حديثا. المادة الخامسة حول الوحدة الانتخابية: هل هي السنة الدراسية كما أقرت أخيرا أم هي الفرع بأكمله حيث ينوب عنه مجلس الفرع في تسمية المندوبين.

- مجمل الفصل الثاني أي في مهام الاتحاد.
- مكاتب الفروع (الغي هذا الفصل بأكمله).
- المادة السابعة والعشرون: جدول تكوين الهيئة التنفيذية وآلية انتخابها.

- المادة الواحدة والستون حول مهام مجلس الفروع وارتباطا بها مهام أمين المالية المركزي في الاتحاد وعلاقته بمالية الفروع.
- الباب التاسع حول آلية التعديل.
- الباب العاشر: آليات الانتخاب.

التوافق

بعد عشرات الاجتماعات واللقاءات (٤٦ اجتماعا) تم التوافق على النظام الداخلي للاتحاد الوطني، وشكل مكتب الهيئة التأسيسية للاتحاد من ستة أشخاص يمثلون مختلف فروع الجامعة اللبنانية هم: بلال خليل (حركة أمل)، عيسى النحاس (الكتائب)، يوسف كنعان (حزب الله)، ايلي نمور (التيار الوطني الحر)، خضر الغضبان (منظمة الشباب التقدمي) وعاصم هرموش (الجماعة الإسلامية).

وقررت الهيئة التأسيسية للاتحاد بالإجماع انتداب ثلاثة أعضاء إضافة الى رئيس مجلس الفرع عن كل فرع كلية ومعهد يشكلون المؤتمر العام التأسيسي للاتحاد للعام ٢٠٠٠/٢٠٠١ على ان يقوموا بانتخاب هيئة تنفيذية تأسيسية تتألف من واحد وعشرين عضوا، إضافة الى أعضاء الهيئة التأسيسية الستة.

وكانت الهيئة اجتمعت في حضور أعضائها الست وممثل مجلس الجامعة المنتدب د. خالد حداده[1] وناقشت الأمور المتعلقة بالانتخابات الطالبية في مختلف كليات وفروع الجامعة والإشكاليات التي حدثت خلال تطبيق قانون الاتحاد المعدل وبعض المعوقات الحاصلة في انتخابات المندوبين للمؤتمر العام في بعض الكليات، إضافة الى وجود كليات لم تجر فيها انتخابات مجالس فروع. وتم الاتفاق على صيغة مرحلية في

(١) الوكالة الوطنية للإعلام ٢٠/٢/٢٠٠١.

عملية إنشاء الاتحاد توسع من خلالها دائرة التمثيل في تعديل وإقرار نظام الاتحاد.

كما قررت تأليف الهيئة التنفيذية التأسيسية بطريقة الاقتراع السري المباشر من قبل المؤتمر العام الموقت، على أساس ان يقترع كل ناخب لمرشح واحد فقط، على ان تقوم الهيئة التنفيذية بالإشراف ومراقبة وإدارة عملية الانتخابات في الفروع كافة، والدعوة إليها في بداية العام الجامعي ٢٠٠١/٢٠٠٢ بعد إجراء التعديلات والإضافات اللازمة على النظام. وحدد الخامس والعشرون من آذار ٢٠٠١ موعدا للانتخابات التي لم تجر في الموعد المذكور ولا في المواعيد التي حددت في ما بعد، بسبب الخلاف على عملية التمثيل، فعدد من القوى والمنظمات الشبابية أجمعت على ضرورة اعتماد التمثيل النسبي في انتخابات ممثلي الطلاب، حفاظا على التمثيل الأصح لكل المجموعات والقوى، خصوصا المجموعات الصغيرة، في حين اتهم البعض القوى الطائفية في استبعاد هذا التمثيل دعما لوجودها، وتخوفت بعض القوى التي لا تملك تمثيلا قويا داخل كليات ومعاهد الجامعة من تقاسم الاتحاد في ما بين القوى الكبيرة ذات الصيغة الطائفية، بينما اكتفى آخرون بالتمني ان لا يدخل الاتحاد في نفق الصراعات الحزبية الدائرة في الكليات من خلال انتخابات مجلس الفروع. والصيغة التي كان ينوي د. حداده اعتمادها في الانتخابات حفاظا على حقوق جميع القوى، تتلخص بالآتي[1]: كل فرع من فروع الجامعة ينتخب أربعة ممثلين من أصل ٤٧ كلية ومعهدا ونتيجته تكون هيئة إدارية، ومن هذه الهيئة يتم انتخاب ٢١ عضوا للهيئة التنفيذية بطريقة الانتخاب النسبي المقيد، فإذا ترشح أربعون طالبا، يحق لكل مندوب انتخاب مرشح واحد بغية منع احتكار الهيئة لأي طرف سياسي معين،

(١) لقاء خاص بالكاتب مع د. خالد حداده.

وللتنويع في أعضاء الهيئة، وإذا تعادلت الأصوات على مقعد ما، يعاد الانتخاب ويعتبر ناجحا كل من نال أعلى نسبة من أصوات الهيئة العامة.

ولادة عرجاء

تم إجراء انتخابات الهيئة التنفيذية التأسيسية للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، بمشاركة طرفين فقط من الهيئة التأسيسية للاتحاد[1] هما: حزب الله والجماعة الإسلامية، وعدم موافقة بقية الأطراف ومشاركتها وهي: التيار الوطني الحر، حزب الكتائب، حركة أمل ومنظمة الشباب التقدمي. وأثارت المسألة لغطا مما طرح أكثر من علامة استفهام عن توقيت الانتخابات ومغزاها.

ما جرى من انتخابات وان كان يستوفي الشرط عدديا[2]، إلا انه لا يستوفي شرط التمثيل الوطني، ففي مراجعة للعمل الطالبي في لبنان، لم يكن يوما من الممكن فصل التأثير السياسي عن التحرك الطالبي، وهوما يبرز في الجامعة اللبنانية عبر تقاسم النفوذ السياسي ويوم عادت الى الواجهة مسألة إحياء الاتحاد التي تطلبت وقتا كبيرا وجهدا، طرحت تساؤلات عدة عن كيفية تأمين وحدة الطلاب المهددة دائما بالانقسامات الطائفية والسياسية والمناطقية، ومن أجل أي حقوق سيتحرك ؟ لا شك في ان الخطوات التأسيسية الأولى للاتحاد الوطني، أبرزها استحقاق الانتخابات، كانت مؤشرا يترقبه المعنيون والمهتمون لتبيان مدى متانة انطلاقة الاتحاد وإذا ما كان سيتمكن منذ البداية من تجنب الوقوع في المطبات والمشاكل الموروثة. وفي استعادة لنتائج الانتخابات الطالبية في

(١) جرت الانتخابات في الثاني من حزيران ٢٠٠١ بعد دعوة من الهيئة التأسيسية للاتحاد في جلستها في ١٦/٥/٢٠٠١، حسب المحضر الانتخابي الذي وقعه ممثلا حزب الله والجماعة الإسلامية.

(٢) شارك في الانتخابات ممثلون عن ٢٧ مجلسا للطلاب من أصل ٤٣ لهم ممثلون في فروع كليات ومعاهد الجامعة.

الكليات والفروع للعام الدراسي ٢٠٠٠/٢٠٠١ يلاحظ ان حزب الله كان يسيطر على ١٨ هيئة طالبية من أصل ٤٧، في حين يسيطر التيار الوطني الحر على ١٢ هيئة طالبية، وإذا كان تم التوافق منذ البداية على الانطلاق بتأسيس الاتحاد، فلأن الطرفين المسيطرين على الجسم الطالبي لا يشكلان طرفين مباشرين في عملية المحاصة السياسية، وبالتالي فان التمثيل الطالبي يشكل مدخلا أساسيا لديهما، ليس فقط للولوج الى تمثيل الطلاب داخل مجلس الجامعة، إنما أيضا للدلالة على شعبيتهما وقدرتهما على استمالة الشباب الذين إنكفأوا في الأعوام الأخيرة عن الانخراط في العمل الحزبي الذي طالما ارتبط في أذهانهم بالحرب والعنف.

اتحاد طلاب قوي = جامعة وطنية متقدمة

قيل الكلام الكثير على الجامعة اللبنانية وخصصت عشرات الندوات والمحاضرات، للحديث عن شؤون وشجون الجامعة، وكانت كلها تخرج بتوصيات تبقى أسيرة الأدراج من دون أي تطبيق.

لا بد من الاعتراف بالحقيقة وهي ان الجامعة اللبنانية تشكل الملاذ الوحيد لطلاب العلم في صفوف شرائح الأكثرية الساحقة من الشعب اللبناني من ذوي الدخل المحدود أوالّلا دخل واستمرار المسؤولين في الدولة مصادرة استقلالية الجامعة، هوموقف معطل لمؤسسة تحتضن حوالي سبعين في المئة من طلاب التعليم العالي في لبنان، وهذه النسبة تزداد في الكليات النظرية عنها في الكليات التطبيقية لتصل الى تسعين في المئة (الآداب مثلا)[1].

وتصل كلفة الطالب في لبنان الى ١١٣٥ دولارا أميركيا وهي في

(١) بلغ عدد الطلاب للأستاذ الواحد في فروع الكليات المفتوحة العام الدراسي ٢٠٠٠ ما بين عشرين طالبا في العلوم و٧٠ الى ٨٥ طالبا في الحقوق. راجع د. عبد الفتاح خضر دراسة قدمت في ٣٠/١٠/٢٠٠١ بعنوان ندوة التعليم العالي واقتصاد المعرفة التي عقدت في مجلس النواب.

الوطن العربي ١٨٩٢ وفي البلدان المتحضرة (الغرب) تصل الى تسعة آلاف دولار وفي الطب تصل الى ٢٤ ألف دولار، إذن هي في لبنان في أدنى مستوى، ومع ذلك تقتر الدولة على الجامعة اللبنانية وكأنها تسير في خط إلغائها وخصخصتها أي أنها تسير باتجاه الاستقالة من واجباتها الوطنية[1].

ان خير من يدافع عن مؤسسة هوالمستفيد منها، والطلاب هم المستفيدون الحقيقيون من إنشاء الجامعة. لذلك هم خير من يدافع عنها، وليس من العبث ان تنص القوانين على مشاركة الطلاب في مجالس الجامعة للمساهمة في تحسين أدائها وتطويرها ومراقبة ما يجري في داخلها ولجم كل انحراف يستشري فيها. إلا ان الحرب مزقت الجامعة الى فروع واستغل أولوالأمر هذا الوضع ومنعوا الطلاب من المشاركة في مجالس الكليات ان وجدت ومجلس الجامعة وهوأعلى سلطة في الجامعة.

لقد عطل القانون منذ خمس وعشرين سنة ولا زال معطلا. ان نشأة الفروع والاحتجاج باختلافات الطلاب في نهاية العام ٢٠٠٠ على قرار مجلس الوزراء الرامي الى دمج الفرعين الأول والثاني، وما رافقها من رفض وتأييد للدمج، ما هي سوى تبريرات لإبعاد الطلاب عن المشاركة بالمجالس التمثيلية، فالعهد الذهبي للجامعة اللبنانية عرفته منتصف الستينات ومنتصف السبعينات من القرن الماضي، بعد ان بلغ الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية أوج نشاطه، فكانت المعادلة التالية: اتحاد طلاب قوي يساوي جامعة وطنية متقدمة.

ان المسؤولين عن التعليم العالي عموما والجامعة اللبنانية خصوصا على تنوع مواقعهم يجب ان يضعوا احتياجات الطلاب في مقدمة

(١) د. احمد أبوملحم ممثل أساتذة الفرع الأول في كلية الآداب، من كلمة ألقاها خلال استقبال وزير التربية والتعليم العالي عبد الرحيم مراد في ٨/١/٢٠٠١ أثناء زيارته للكلية.

اهتماماتهم. فالطلاب هم شركاء أساسيون في عملية إصلاح الجامعة، والتحركات الطلابية كانت تركز على الجودة والمستوى المرموق في التعليم والتدريب الذي يجب ان تؤمنه الجامعة على أصعدة المباني والمرافق والبرامج والمنح الوطنية، وتوفير الخدمات والبيئة الأكاديمية الملائمة وتعزيز وضع الأساتذة والإداريين.

كما ان التقدم العلمي والتكنولوجي على صعيد التعليم العالي يوجب على الجامعة الاستفادة من إمكانات هذه التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال ليس فقط من خلال المكتبات والمختبرات الملائمة، وإنما أيضا من خلال إمكانات الانتفاع بتلك التكنولوجيا الجديدة. والمحافظة على استقلالية الجامعة يكون عبر إبعادها عن الصراعات السياسية واقتران ذلك بالاستجابة للمساءلة، أما استمرار تعطيل الأنظمة والقوانين في الجامعة فهوأمر يخالف ابسط التقاليد الأكاديمية، مع التأكيد على ان تعزيز الجامعة ينعكس إيجابا على تنمية القطاع الاقتصادي والقطاع الاجتماعي، ويحد من هجرة الشباب الجامعي.

لذلك من حق الطلاب بمباني ومساحات واسعة ومرافق تنسجم مع البيئة الاجتماعية المرموقة، ومختبرات وتكنولوجيا لائقة وفي منح وطنية، والتأكيد على استقلالية الجامعة ورفض تعطيل قوانينها وأنظمتها والتشديد على ان تمارس الجامعة إدارتها الذاتية يكون من خلال مجالسها التمثيلية، وهذا يعني عودة الصلاحيات الى مجلس الجامعة[1]، وشرعية مجالس الوحدات ومشاركة الطلاب في كل مجالس الوحدات التي لا يكتمل عقدها من دون ممثلي الطلاب.

---

(١) تعطل مجلس الجامعة بسبب عدم تعيين عمداء جدد بدلا للذين انتهت ولايتهم من ٢٠٠٠/٦/١٦ الى ٢٠٠١/١٠/٣٠ .

الباب السادس

الخارطة الحزبية والحوار المفقود

* الانتخابات الطلابية
* مجالس الفروع والخارطة الحزبية
* صورة الشباب في المجتمع اللبناني
* أوهـام
* الحوار الطلابي - الحزب التقدمي والتيار العوني
* القوات اللبنانية والتيار العوني
* الالتزام الحزبي
* التظاهر ضد الطلاب السوريين
* .. وتظاهر معاكس
* مزاح مكلف

الانتخابات الطلابية

ترفرف أعلام الطوائف والمذاهب على فروع الجامعة اللبنانية وتصبغها بألوانها الفاقعة والانتخابات الطلابية في الجامعة، مماثلة للانتخابات النيابية. فالعصبيات والقوى التي تأتي بالنواب الى المجلس النيابي أوالمجالس البلدية هي نفسها التي تجعل عددا من الطلاب أعضاء في مجالس الفروع: حركة أمل وحزب الله في الفروع الأولى ذات الغالبية الشيعية، والتيار العوني والقوات اللبنانية في الفروع الثانية ذات الغالبية المسيحية، وشباب المستقبل والجماعة الإسلامية حيث يتوفر حشد للطلاب السنّة إن في الفروع الأولى أوالثالثة، وتعمد هذه القوى الى "تزيين" مجالسها التي تسيطر عليها بطلاب من الحزب الشيوعي أو القومي أو الناصري أو الكتائبي (بعدما كانت هذه الأحزاب هي المؤسسة للحركة الطلابية).

فالانتخابات الطلابية قديمة، تعود الى ما قبل تأسيس الجامعة اللبنانية، حيث كانت تجري وفقا لبرامج يضعها المرشحون لخوض معركتهم الانتخابية، للفوز بالمقعد المطلوب، وليس الانتماء الحزبي أوذاك هوالمعيار المعتمد.

وعلى الرغم من الانتماءات الحزبية التي كانت قائمة، وتشكل دعما للمرشح، غير أن هذا الأخير، عليه التقدم ببرنامج عمل قبل أسبوع أوأسبوعين من موعد الانتخابات للخطوات التي ينوي تنفيذها في حال فوزه، لما فيه خير الطالب وتعزيز موقعه والدفاع عن مصالحه وزيادة المنح.

ففي بداية الخمسينات كان يوجد سبعة معاهد للتعليم العالي هي:

الحقوق، الطب، الصيدلة، طب الأسنان، الهندسة، العلوم السياسية، والأكاديمية اللبنانية. وهذه المعاهد كانت تشهد معارك انتخابية مع بداية العام الدراسي، ويتراوح عدد أعضاء رابطة طلاب المعهد بين ستة وثمانية أعضاء، تبعا لعدد طلاب المعهد، وتجري الانتخابات على دفعتين، الأولى لنصف الأعضاء في بداية العام الدراسي (طلاب السنتين الثانية والثالثة) والثانية منتصف العام الدراسي (لطلاب السنتين الأولى والرابعة)، بغية المحافظة على عملية الربط ما بين أعضاء الرابطة القديمة والجديدة، وتسهيل انتقال المهام من رابطة الى أخرى.

لقد جرت في السابع من كانون الأول العام ١٩٥٠ انتخابات رابطة طلاب معهد الحقوق، وترشح أكثر من عشرة طلاب، وفاز كل من: نديم دكاش (حزب الكتائب) وعدنان قصار عن السنة الثالثة، ايلي عيسى وجوزف كيروز عن السنة الثانية[١].

ويتمثل رؤساء روابط المعاهد بعد فوزهم في لجنة اتحاد الطلاب للمعاهد العليا، ثم يتم انتخاب شخص واحد لرئاسة الاتحاد، على ان التنافس كان يقتصر على خدمة الطلاب لجهة تحسن وضعهم الأكاديمي، تخفيض الأقساط، تأمينَ السكن والمأكل بأسعار تشجيعية، وغيرها من المطالب التضامنية، خصوصا مع المعلمين، من دون ان تدخل السياسة في العمل الطلابي في شكل مباشر وعلني، أوان تكون الرابطة تضم أعضاء من الطلاب المستقلين كزينة داخلها.

على أن الزينة التي عرفتها فترة النصف الثاني من التسعينات هي زينة "الطلاب المستقلين". في حين أن هؤلاء الطلاب الذين يحملون أويختبئون خلف شعار الاستقلالية قبل الانتخابات سرعان ما ينسون هذا الشعار، أويظهرون موالاتهم لهذا الطرف السياسي أوذاك بعد دخولهم الى

(١) صحيفة العمل ٧/١١/١٩٥٠.

المجلس الطلابي. في حين يعمد بعض المرشحين قبل صدور النتائج الى نفي انتمائهم الى أي جهة حزبية أوسياسية، علما أن لا وجود للمستقلين إلا خارج مجلس الفرع.

فالمهمة الرئيسة التي يقوم بها المجلس هي إصدار البيانات السياسية في المناسبات، تنظيم نشاطات لها طابع سياسي من دون التركيز على المطالب الأكاديمية التي تهم الطلاب ككل.

إن غياب الدور الذي يفترض أن يلعبه مجلس فرع الطلاب (كما كان في الستينات والسبعينات) على أساس أنه مؤسسة تمثيلية للطلاب تنقل وجهة نظرهم ومطالبهم الى إدارة الكلية أومجلس الجامعة، واقتصار دوره على تمثيل مصالح القوى السياسية انعكس غيابا للبرامج الانتخابية التي يفترض أن يترشح الطلاب على أساسها وينتخبون. وغياب برامج الانتخابات يدخل عملية الانتخابات الطلابية في بازار القوى السياسية وعصبياتها الطائفية بمعزل عن أية خاصية للحياة الجامعية ومعاييرها الأكاديمية. ولا يمنع ذلك بعض الأحزاب الفاعلة من تنسيب وتسجيل أعداد كبيرة من الطلاب خصوصا في الكليات التي لا تحتاج الى امتحان دخول. فالقوى الحزبية تجتاح الكليات أيام الانتخابات فقط لتبين قدرتها وطاقتها الهائلة في العملية الانتخابية بغية إثبات وجود الحزب الفاعل داخلها ومدى تفوقها، ولتظهر من هوالأقوى ومن هوالأكثر شعبية بين الجيل الصاعد..

إن القضايا المطلبية توحّد الطلاب وتمكنهم من تحقيق مصالحهم، والعمل السياسي والحزبي ضروري إذا كان ضمن نطاق ديموقراطي وحضاري، إذ لا وطن ولا مجتمع ولا أحزاب من دون طلاب ودم جديد، لكن المشكلة هي في استغلال الطلاب لتحقيق مصالح أخرى، مما يؤدي الى تهميش دورهم ومصادرة قرارهم.

خلاصة القول، إن نهاية الحرب الأهلية التي عرفها لبنان قد انعكست إضعافا للعمل السياسي الشبابي، وقد ظهر ذلك في ضآلة قدرة الأحزاب السياسية التي كانت فاعلة يوما ما، أوالتي برزت خلال الحرب وبعدها، على استقطاب أعضاء جدد من الجيل الصاعد.

من المسببات الأساسية لهذا التراخي، الفكرة الشائعة التي تقدم العمل السياسي كميدان يتوخى منه الاستفادة الشخصية لهذا الحزب أوذاك، والسعي نحوالمصلحة الفردية التي يمثلها هذا التوجه أوذاك، بدلا من المصلحة العامة التي تعود بالفائدة على الجميع.

وهذا ما أدى الى انتشار اللامبالاة بالسياسة، حيث أصبح الشباب لا يجد جدوى من الانخراط في التيارات السياسية إلا وفق المصالح الشخصية الآنية، وعمت هذه الظاهرة الطلاب ليس فقط في الجامعة اللبنانية بل في مختلف الجامعات اللبنانية، وإن كانت بنسب متفاوتة، بحيث وصلت الحركة الطالبية الى الحضيض، لا سيما إذا قورنت بمرحلة منتصف الستينات وبداية السبعينات.

مجالس الفروع والخارطة الحزبية

تختلف الخارطة الحزبية من كلية الى كلية في الجامعة اللبنانية مع اختلاف الطلاب المؤيدين والمناصرين في هذا القسم أوالفرع أوذاك. فمنذ استئناف انتخابات مجالس الفروع الطلابية منذ العام ١٩٩١ بعد توقف قسري في العام ١٩٧٧ بسبب الحرب، عادت الحماسة الى هذه الانتخابات، وباتت السيطرة على رئاسة المجلس تمثل امتحانا لمدى قوة وسطوة أوقدرة كل حزب أومنظمة على بسط نفوذها أوسيطرتها على القرار الطلابي داخل الكلية، بعدما غاب نفوذ هذه القوى من الشارع.

"حركة أمل"، "حزب الله"، "الحزب التقدمي الاشتراكي"،

"الحزب القومي السوري الاجتماعي"، "الحزب الشيوعي اللبناني "، "اتحاد قوى الشعب العامل"، "القوات اللبنانية"، "حزب الكتائب اللبنانية"، "منظمة العمل الشيوعي"، "حزب الوطنيين الأحرار"، "حزب الكتلة الوطنية"، "التيار الوطني الحر (العونيون)"، "حركة الشعب (تيار نجاح واكيم)"، "جمعية المشاريع الإسلامية "، "جمعية شباب المستقبل (تيار الرئيس رفيق الحريري)"، "يسار بلا حدود"، "مجموعات بابلونير ودا"، "التوعية من أجل مجتمع ديموقراطي"، "مجموعة طانيوس شاهين"، و . . .

أسماء كثيرة وهناك غيرها بالتأكيد بين طلاب الجامعة اللبنانية، والجامعات الخاصة، وهذه الأسماء تتباين قوة وضعفا، انتشارا وضمورا، وجودا وتأثيرا في هذه الكلية أوتلك، في هذا الفرع أوذاك.

والكثير من هذه الأسماء هي مسميات لأحزاب وقوى سابقة على الحرب الأهلية، وبعضها تأسس في خضمها أوبعده، في ظل ازدواجية تطغى على الخطاب الطالبي، لذلك لا تختلف انقسامات الطلاب عن الانقسامات السياسية السائدة في البلاد، كما أن هناك ما يشبه التباهي بين الطائفة والجامعة، وعليه يصبح أكثر من هم في الفرع الأول للجامعة اللبنانية من لون سياسي ـ فكري محدد، وكذلك في الفرع الثاني.

يتعمق الانقسام السياسي ـ الاجتماعي بانقسام يطال الشؤون الطالبية، وعليه تظل مجالس الفروع، مجالس "مليّه" خالصة أومختلطة تبعا لدرجة الصفاء وللتوزع الطائفي الذي يحكم المنطقة.

وكانت الانتخابات تشهد تنافسا حادا بين الأحزاب المختلفة المرشح طلابها، وعرفت ساحات الكليات وأروقتها تحالفات وتركيبات، وأحيانا "معارك" وتشابك بالأيدي والكراسي، وفي غالب الأحيان "حرب" بيانات. وهذه الأجواء تختلف من كلية الى كلية، ومن فرع الى آخر.

فتحالف حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي في كلية الحقوق الفرع الأول، لا يعني تحالفا مماثلا في كلية العلوم الفرع الأول، وتحالف اليسار في معهد الفنون الجميلة الفرع الأول لا يعني تحالفا مشابها في العلوم الفرع الأول ولا في الحقوق الفرع الخامس في صيدا، ولا يبقى التحالف على ما هوعليه كل عام، فهوقابل للتغيير وللتدخلات السياسية وقرارات القيادات الحزبية ومدى تقاربها سياسيا من هذا الموضوع أوتخاصمها في ذاك الطرح.

والبارز تحالف الأحزاب التي لا تتمتع بأوزان ثقيلة لمحازبيها في بعض الكليات، ومن هذه الأحزاب ما كان له الحضور الأقوى على الساحة الطلابية قبل الحرب، ومنها ما هوجديد أومجدد، تحت عنوان التضامن للوصول الى مقعد أوأكثر في مجلس الفرع وعدم ترك الساحة خالية لطرف أوأكثر.

من جهتها، تعمد الأحزاب "القوية" الى تشكيل لوائح تطعمها ببعض المرشحين من تنظيمات ك"ديكور" حتى لا يقال أن مجلسها من لون واحد (مجلس طلاب كلية الحقوق تسيطر عليه حركة أمل منذ العام ١٩٩١ حتى العام ٢٠٠١[1]، حزب الله يسيطر على مجلس كلية العلوم منذ العام ١٩٩٤ حتى العام ٢٠٠١، الجماعات الإسلامية تسيطر على معظم الفروع الثالثة منذ التسعينات، والتيار العوني له حصته الكبيرة في أكثر من ست كليات في الفروع الثانية) وكذلك الأمر بالنسبة الى القوات.

ومن النادر أن تمر الانتخابات الطالبية في كلية من كليات الجامعة اللبنانية إلا وتشهد صدامات بين الأحزاب المتنافسة كما كان يحصل في السابق (استعملت السكاكين في انتخابات كلية الحقوق بين أنصار المرشحين المتنافسين عصام خليفة وأميل يمين العام ١٩٧٣)، ففي الثامن

(١) السفير ١٩٩٩/١/٨ .

عشر من شباط ١٩٩٨ أدى العراك بالأيدي وتحطيم صناديق الاقتراع في كلية الحقوق الفرع الأول بين طلاب حركة أمل وحزب الله الى إلغاء الانتخابات بطلب من مدير الكلية د. غسان بدر الدين ومن ثم إعادة أجرائها، وسبقها بعام واحد تشابك وتضارب بين الطرفين المذكورين على خلفية إقامة "مصلى" في الكلية وهذه الحوادث كانت تتكرر في غير كلية وحصل أمر مشابه في كلية الأعلام والتوثيق الفرع الأول، مما دفع برئاسة الجامعة الى إصدار قرار بإلغاء جميع النشاطات الحزبية التي لا تنال موافقة مسبقة من إدارة الكلية.

وجاء القرار استنادا الى الأنظمة السلوكية التي نص عليها قانون تنظيم الجامعة اللبنانية[1]، ويجب على الطالب احترامها والتقيد بها وإلا تعرض للتأديب عند إخلاله بواجباته الأكاديمية أوإذا أتى عملا يتنافى مع الكرامة أومع سلامة الجوالجامعي، الجرم الجزائي المتصل بالحياة الجامعية، التعدي على أفراد الهيئة التعليمية أوموظفي الجامعة، التمرد على أنظمة الجامعة، الامتناع عمدا عن حضور الدروس، ارتكاب الغش في الامتحان.

الإجراءات التأديبية الصادرة عن الجامعة هي مستقلة عن الإجراءات القضائية ويخضع لها الطلاب المسجلون في كليات ومعاهد الجامعة والذين ما زال تسجيلهم قائما: تتراوح العقوبات التأديبية بين التنبيه والفصل عن الجامعة لمدة لا تتجاوز الشهر بقرار من العميد ومجلس الجامعة، وتصل العقوبة الى حد الطرد من الجامعة لمدة ثلاث سنوات بقرار من مجلس الجامعة. لكن قانون تنظيم الجامعة لم يأت على ذكر عملية تنظيم وجود الأحزاب في الجامعة.

والملاحظ من خلال المتابعة الميدانية وشبه اليومية للتحركات

(١) الجامعة اللبنانية، دليل عام ٢٠٠٠ ص ١١ .

الطلابية في الجامعة اللبنانية، أن النشاط الحزبي يتركز في السنة الأولى جامعية، لما تمثله هذه من خزان كبير للأحزاب، خصوصا في الكليات التي لا تعتمد نظام امتحان الدخول (الحقوق، العلوم الآداب. .)والتي يتعدى عدد الطلاب الألف ويتجاوز الألفين، خصوصا في الحقوق والعلوم (وصل عدد طلاب السنة الأولى في كلية العلوم للعام الجامعي ٢٠٠٠-٢٠٠١ الى (٢٥٥٤ طالبا)، وهنا يبرز دور كل حزب في نوعية الخدمات التي يمكن أن يقدمها للوافدين الجدد(بعض الأحزاب تعمد الى تسجيل مناصرين لها في السنة الأولى للحصول على نسبة أصوات أكثر في الانتخابات)من مطبوعات وكورات وحتى المساعدة على الدراسة من خلال الاستعانة بالطلاب في السنوات الثالثة والرابعة، اقامة دورات تقوية وغيرها من طرق ووسائل جاذبه. .

يتكتل الطلاب الحزبيون ويجتمعون على الخطوط العريضة (أحياء الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية، المناسبات الحزبية، امتحانات الدخول، والمطالبة بعلامة ١٢/ ٢٠ للنجاح، دعم الأساتذة واستقلالية الجامعة. .)فيتشاركون بالإضرابات والاعتصامات، لكن، لكل طرف حزبي طريقته الخاصة في التعبير، علما أن العنوان العريض هوخدمة الطالب والجامعة مع أهلها.

والترجمة الخاطئة أوالاختلاف على طريقة التنفيذ يفسح في المجال أمام الآخرين التدخل لتوحيد رؤيتهم وهذا ما عملت عليه رابطة الأساتذة المتفرغين عامي ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ .

والتأثيرات السياسية تتركز وقت الانتخابات الطلابية، والتحالفات تتركب على صعيد مركزي، وإذا لم تنجح هذه التحالفات في كلية ما، عندها يكون القرار بمنع وصول اللون الواحد، والتنوع في أعضاء مجالس الفروع يكون ورقة رابحة للكلية وهومقدمة لأحياء الاتحاد الوطني، وطالما

ان كل كلية يصطبغ مجلسها بلون واحد، أويطغى عليها هذا اللون، فلا يمكن أن تحقق المطالب التي يصبوإليها كل طالب في الجامعة اللبنانية.

إلا أن هذا ليس كل ما في الأمر، والمعادلة التي يمكن الخروج بها بعد رصد انقسامات وتفكك الحياة الطالبية. ان الطلاب ما زالوا تحت ظلال سيوف الحرب الأهلية وما حصلت به من منوعات، وليس من قبيل المصادفة أن تعقد عشرات الاجتماعات لإعادة صياغة النظام التأسيس للاتحاد الوطني والاتفاق عليه (البعض وافق على ان يتم التعديل لاحقا والبعض الأخر حتى يفسح المجال للاتحاد بالانطلاق)، طالما أن أقصى طموح هذه القوى الحزبية أوتلك هوالهيمنة على فرع أوعدة فروع تمثلها كلية من الكليات.

ولما كان طرح هذه القوى، على الرغم مما يبدوعليه من عقلانية، هوطرح طائفي، فمن الطبيعي أن تقف مثلها مثل سواها، عند عتبة هذا الفرع، وضمن خنادق الحرب الأهلية، حتى لوكانت هذه الحرب قد انتهت منذ أكثر من عشر سنوات.

والأسوأ من هذا الوضع، هوغياب النقاش فيه، الكل يتعاطى معه وكأنه خارج نطاق البحث، والأحزاب في غالبيتها الساحقة لا تملك برامج طالبية، سواء كانت هذه البرامج تدخل في السياق السياسي ـ الاجتماعي العام، أوعلى صعيد هذه الشريحة (الطلاب)، باعتبار أن لها حقوقا على المجتمع كما لها عليها واجبات تجاهه، لذلك يبدوتحرك الطلاب المطلبي متقطعا آنيا، عابرا وموسميا.

في مرحلة الحرب وما بعدها تم تعطيل عدة عوامل شكلت نسغ القوة في إدارة الجامعة: تعطيل مشاركة عمداء الجامعة في القرارات، تعطيل مشاركة الهيئة التعليمية، تعطيل المجالس التمثيلية، وتعطيل مشاركة

الطلاب[1] (عدم تنظيم الجسم الطلابي عبر الاتحاد الوطني ومشاركتهم في المجالس التمثيلية).

وتعطيل المشاركة الطلابية يعني فعليا ابتعادهم عن المشاركة الفاعلة في العملية الأكاديمية، خصوصا أنهم الشركاء الفعليون للأساتذة وهم مادة تجديد التعليم العالي، ومع وجود الكثير من عناصر الالتقاء والتسويات التي يمكن الوصول إليها عبر النقاش، إلا أن هذا النقاش لا يلبث أن يعبر عن ظاهر الانقسام وباطنه.

والنقاش يتطلب ثقافة بالتأكيد، وثقافة سياسية نقدية أولا[2]، وإذا كانت هذه مفقودة، فكل يطيب له أن يقدم نفسه وكأنه "المخلص الأوحد" من دون أن يجري رصد الاعطاب والاعتراف بها. فالقضية لا تتلخص بتوقيع عرائض لانتخابات بلدية، أو زواج مدني، أو الاهتمام بالبيئة، ولا اعتصام رافض لفكرة ما، أوتأييد مطلب من هنا أومن هناك، فالطلاب يريدون كلاما مختلفا، نقاشا في مسائل تزيل الحواجز وتتجاوزها وتؤسس لمرحلة جديدة، وهذه هي مهمة الأحزاب، وأن كانت المهمة الوطنية لجامعتنا هي مسألة مركزية يجب على الأساتذة أن يتحسسوا خطورتها وأولوياتها، فَهم مدعون لترسيخ القيم الاجتماعية والوطنية والإنسانية في وجدان الشبيبة، وهذه القيم تشكل قاعدة المواطنية الديموقراطية المرتبطة بأدوات العقل النقدي المتطلع دائما بأفق استراتيجي للانضواء في خط تعميق المسار الحضاري المرتبط بخصوصية لبنان ودوره في محيطه العربي[3].

(١) د. عصام خليفة: مداخلة ألقيت في المجلس الثقافي للبنان الجنوبي ١١/١/٢٠٠١.
(٢) السفير ٦ كانون الثاني ١٩٩٩.
(٣) د. عصام خليفة: م. س.

إن القسم الأكبر من الشبان انسحب في فترة التسعينات أوما بعد اتفاق الطائف من الحياة السياسية العامة، فلجأ البعض الى الحياة الطائفية والعصبية الخاصة، ولجأ البعض الآخر الى هيئات مدنية واجتماعية وبيئية، جاءت من أنقاض الأحزاب المنكوبة.

وإذا روجنا لما يقال أن الجيل الشبابي انسحب من الحياة السياسية، فهذا لا يشكل إدانة للسلطة السياسية بمفردها التي لا تهتم بتطلعات الشباب، بل إدانة للأحزاب التي تقف أطروحتها عاجزة عن استيعاب هذه الطاقة لتجديد مشروعها بحسب ما تروج الخطابات والأقلام.

فجيل ما بعد الحرب ١٩٩٠ أي ما بعد اتفاق الطائف، لم يرث سوى أخبار المتاريس ونوستالجيا سياسات لطلاب السبعينات الذين تقاعدوا وابقوا طيفهم في الملاذ اليومي للشبان يتباهون في الصحف والتلفزة بنضالاتهم ويقدمون لهم دروسا في النقد الذاتي والديموقراطية وما الى هنالك[1].

لكن يبدوأن جيل السبعينات أكثر حضورا من جيل التسعينات الذي نستطيع أن نسميه "اللاجيل"،حيث تسيطر صورة القائد أوالمنقذ أوالمخلص.. على مخيلته.

فالجماعات الحزبية والشبابية من هذا الجيل تتسابق على النهل من الينابيع أكثر من الأجيال التي سبقتها ويلفها الشيب. لكن هل علينا غير القول أن الشباب الذين يدعون الى تفعيل الحياة السياسية العامة، ومشاركتهم فيها في شكل فاعل، هم هامشيون وهم قلة من الخارجين عن المسار الطائفي؟، وهذه القلة لم تبلور نسقها ولم تجد مكانها وكلمتها المسموعة في المجتمع.

(١) ملحق النهار ٢٣ أيلول ٢٠٠٠.

والتهميش للدور الشبابي عبر عنه الطلاب في أكثر من مناسبة، خصوصا في حفلات التخرج، ومنعهم من حق التعبير عن رأيهم بكل حرية، محذرين من تجاهل حقوق الإنسان والحق بالحرية والديموقراطية والتعبير عن الرأي، متخوفين من أن يصبح لبنان بلدا يرتكز على الإقطاع السياسي والديني، يخنق المواطنين الشجعان الذين يستعملون عقولهم باتزان ويسعون الى الأفضل، تحت حجة أن كل تعبير عن الرأي يدمر الصورة الوطنية ويخيف المستثمرين.

ويبرز التخوف من الغرق في العادات القديمة والفئوية والأحكام المسبقة والمحاباة (الواسطة) والأفكار الجامدة، عبر مطالبتهم الصادقة بالسماح لهم بفتح أعينهم على الظلم الذي يتعرضون له يوميا، ومواجهة من يدعون انهم يملكون الحقيقة كاملة، ومن يظنون انهم يملكون الأفضل لهم وللوطن، محذرين من العودة الى عصور الشعارات العقائدية المظلمة، الى الذين لا يتحملون إلا أفكارهم ولا يقبلون الآخرين إلا إذا كانوا مثلهم، مشددين على حرية التعبير والديموقراطية وحقوق الإنسان ونشر هذه الرسالة بين أفراد الشعب اللبناني.

إن هذه القيمَ التي تشربها الطلاب ليست فقط من الدروس الأكاديمية، بل أيضا من التحركات الطلابية التي قاموا بها، مثال على ذلك هوتظاهرات الطلاب والاعتصامات داخل كليات الجامعة، والإدارة لم تكن بالضرورة سعيدة بهذه التحركات، لكنها أقرت بأن من حق الطلاب التعبير عن رأيهم.

أوهام

الجماهير الشبابية لا يضيرها أن تعيش في عالم من الأوهام أومن الأكاذيب لأن من شأن هذه الأكاذيب، لا سيما عندما تأخذ شكل الدعاية، أن تعطي تماسكا منطقيا يفتقده الواقع المتفكك الذي تحيا فيه.

فيأتي الشباب مثلا لسماع أحد زعماء رجال الدين في خطبة متعجرفة ولا أحد يمتلك العزيمة للحشد من أجل قضية الجامعة اللبنانية أوحتى الاتفاق حول صيغة نهائية لاتحاد الطلاب.

وهذا دفع شباب لبنان للهرب من السياسة الى الطائفية، واستنفروا على إيقاع فحيح الطائفة وممثليها وارتضوا أن يكونوا بيارق فيها.

من هنا لا تبدوصورة الحرب متغيرة بالنسبة الى الشبيبة فإذا كانت أجواء المصالحة والانفتاح تحتم تغير الصورة فان المصالحة تبدوصعبة أومبهمة. والسبب أن متاريس التخوين ومتاريس "التأليه" مغروزة بين الشباب فيتكرر السجال حول الحرب وحول لبنان منذ سنوات ولا يتقدم قيد أنملة واحدة ولوتعددت مواضيعه ومناسباته.

فقد دلت التظاهرات التي نظمها مناصرو" القوات اللبنانية " في أيلول ٢٠٠٠ على استحضار الغرائز لملء الفراغ السياسي. فالتظاهرات التي نظمت في منطقة ألا شرفية - بيروت في الذكرى أل ١٨ لمقتل الرئيس المنتخب بشير الجميل (قائد القوات اللبنانية) قبل أيام من موعدها الرسمي، إذ كانت السيارات تدور في شوارع ألا شرفية وتبث أغاني شبه عسكرية، هي نفسها التي كانت تبثها إذاعتا "صوت لبنان" و"صوت لبنان الحر" بعد تعرض ما كان يسمى "المناطق الشرقية" للقصف في فترة الحرب. هذه التسمية ما زالت تطلق على بعض مناطق بيروت حتى بعد أكثر من عشر سنوات على انتهاء الحرب وتوقيع اتفاق الطائف. في إشارة الى المناطق التي تقطنها غالبية مسيحية، مثلما يطلق أهل "الشرقية" تسمية "الغربية" على المناطق ذات الغالبية المسلمة.

هذا التقسيم في التسمية يدل أولا على فشل ما انبثق عن اتفاق الطائف من عهود وحكومات في تحقيق الوفاق الوطني المنشود، ويدل ثانيا على أن هذه التسميات لن تختفي بمجرد أن تغمض السلطة عينها

وتعلن أنها لا تراها[١] خصوصا أن تصرف السلطة هوتصرف يصب في خانة إعادة إنتاج لا نهائية ليس فقط لفرز طائفي في السياسة إنما في الجغرافيا أيضا. فحين تمنع "قوى أمنية" التيار العوني من إقامة مخيم له في منطقة الشوف (الدرزية) وتشير إليه بنقل المخيم الى منطقة المتن (المسيحية)، وحين يبدأ رجال الأمن بضرب المتظاهرين العونيين واليساريين في منطقة المتحف حين شروعهم بتخطي "الخط الفاصل" للذهاب الى ثكنة الحلوفي "الغربية" تكون السلطة مسؤولة الى حد بعيد عما يسمى "الحال الطائفية".

ويبدوأن السلطة لا تتعظ من كل الدروس السياسية، فتظاهرة ميفوق ـ جبيل التي ضمت ما يقارب العشرة آلاف شخص على الرغم من القمع الشديد الذي تعرض له كل من نوى المشاركة فيها. واعتقاد السلطة أن في إمكانها وضع التيارات السياسية في الماء على أمل أن تذوب وتموت من تلقاء نفسها، لكن، وبعد عشر سنين على إبعاد العماد ميشال عون، وست سنوات على سجن سمير جعجع وحل " القوات اللبنانية "، يبدوأن هذين التيارين لا يزالان حيويين وقادرين على استقطاب جمهور واستنهاض عصبية الشارع المسيحي، على الرغم أنهما يبدوان عاجزين عن صوغ خطاب سياسي متماسك، خصوصا ما يتعلق بـ القوات ". أما العونيون فيصرون على عدم صوغ خطابهم إلا بعد " التحرير الكامل للبنان خصوصا من الوجود السوري ".

في ضوء هذا، يمكن قراءة تظاهرات ١٤ و١٨ ايلول ٢٠٠٠ كآلاتي: جمهور يتجمع على أساس طائفي لأن السلطة تعامله كطائفة وتطلب من هذه الطائفة باستمرار شهادة حسن سلوك، وفعل ندامة على تعاملها مع إسرائيل وهذا انتج جمهور عاد الى طرح شعارات أصبحت

(١) ملحق النهار، م. س.

بالية بفعل مرور الزمن عليها مثل الشعارات التي رددت في ١٤ ايلول ٢٠٠٠ ومنها "لا يحمي الشرقية إلا القوات اللبنانية" أوكلام السيدة صولانج بشير الجميل عن "المجتمع المسيحي" في وقت تخلفت جميع الأحزاب عن مشروعاتها التقسيمية، وتركت ما سبق أن حملته من مخلفات الحرب التي عفا عنها الزمن.

إن هذه الطروحات وقلة بعد النظر لا تلغي خطورتها أوعلى الأقل تناقضها مع مقولة "مبدأ الوفاق الوطني" التي تبنتها السيدة صولانج في خطابها لان من يريد المصالحة الوطنية لا يوزع صورا لبشير الجميل وهويرتدي الملابس العسكرية... ولا يعيد التذكير بأطروحة "المجتمع المسيحي" والذي على "القوات اللبنانية" التصالح معه أولا (المصالحة مع حزب الكتائب اللبنانية وميشال عون، وان كانوا يلتقون في مناسبات عديدة) والتخلي عن حزازات قديمة لا معنى لها في وقت يعمل على إعادة بناء الوطن إن عمرانيا أواقتصاديا أوعلى صعيد بناء المؤسسات ودولة القانون.

الحوار الطلابي

أول ما يتبادر الى الأذهان السؤال الآتي: هل يمكن للمنظمات الشبابية تحديدا الاضطلاع بدور تحاوري ؟وأن تتبنى ما يصدر عن هذا الحوار من نتائج قيادات الأحزاب ؟.

هذا السؤال ربما كان وجد إجابة عنه لوكتب للحوار الذي دار بين "منظمة الشباب التقدمي الاشتراكي" و"لجنة الشباب والشؤون الطالبية في التيار الوطني الحر" النجاح، على الرغم من ظهوره الى العلن في أيلول ٢٠٠٠ ،وكان اقامة مخيمات مشتركة لشباب التيار والتقدمي في بلدة "بجه"، كذلك مخيم عودة المهجرين الذي دعا إليه جنبلاط، إضافة الى اللجان المنبثقة عن اللقاءات الحوارية، مع أن هذا الحوار كان قد بدأ وراء

الكواليس العام ١٩٩٣ انطلاقا من الجامعة الأميركية في بيروت، وذلك بعد أن كسر الحاجز النفسي الذي كان قائما بين الطرفين بسبب ما خلفته الحرب من آثار، وتمكن الطلاب الاشتراكيون والعونيون من إزالة هذا الحاجز تدريجا، بعد أن انعكس التنافر صعوبة في التعاون على المستويين المطلبي والطالبي، وأفسح المجال أمام حوار يتناول الحاجات المطلبية للطلاب، وأهمها الأقساط الجامعية، وتواصل العمل على إزالة الحاجز وعقدت لقاءات مشتركة بين الطرفين توجها إعلان النائب وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي عن استعداده للقاء العماد ميشال عون والتحاور معه انطلاقا مما تحقق في اتفاق الطائف، لكن لم يكتب للاتصالات التي جرت بين الرجلين من عقد اللقاء الذي ارتقبه الكثيرون لأسباب عديدة.. حتى إن البعض ذهب في التحليل أن إعلان جنبلاط كان مرحليا بانتظار مرور الانتخابات النيابية (العام ٢٠٠٠)، خصوصا انه تحالف مع أعداء الامس (حزب الكتائب وحزب الأحرار)، إلا أنه ميدانيا على الأرض كانت الأمور تسير نحوالتطبيع والتحالف، وتمثل ذلك في غير موقف مدافع عن الطلاب العونيين اتخذه الطلاب الاشتراكيون في خلال الاعتصامات المشتركة التي نفذت في غير مكان (أمام مبنى رئاسة الجامعة اللبنانية، داخل الجامعة الاميركية) حتى وصل الأمر بالاشتراكيين الى تخبئة البعض من زملائهم العونيين في منازلهم[1].

من هنا بدأ الفصل بين المواقف السياسية وبين حق التعبير عن الرأي، وكرت بعد ذلك سلسلة التحالفات، خصوصا في انتخابات الجامعة الاميركية، إلا أن الحوار الذي كان قائما بين الحزب التقدمي الاشتراكي والتيار العوني لتأمين لقاء بين وليد جنبلاط والعماد عون قد توقف[2] بعد

(١) النهار ٣ تشرين الأول ٢٠٠٠ .
(٢) السفير ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٠ .

قرار اتخذه الحزب التقدمي، لئلا يفسر بأنه موجه ضد سوريا، ولأن عون لا يتقدم في اتجاه الاعتراف باتفاق الطائف.

القوات والتيار العوني

كان التحدي الأكبر أمام القواعد الشبابية الطالبية لكل من القوات اللبنانية والتيار والتي فرقت بينهما في السابق أشد الحروب العسكرية هولا وتدميرا وأكثرها فتكا بالبشر والحجر وفي مناطق متقاربة وأحياء تجمع أبناء الموقع السكني الواحد(المنطقة الشرقية من بيروت) فأصابت معظم الأحياء والبيوت والعائلات (١٩٨٩/ ١٩٩٠ حرب الإلغاء التي شنها العماد عون على القوات) ليمتد أثرها الى المنطقة الغربية من بيروت (١٤/ ٣/ ١٩٨٩ حرب التحرير التي أعلنها العماد عون).

لقد فهم الطرفان ان القسم الأكبر من مآسي الواقع بينهما هونتائج تلك الحرب، وتراجع البحث في تحميل المسؤولية الى مراتب أدنى أمام ما ساهمت فيه السلطة عبر النهج الذي انتهجته في تعاطيها مع كل منهما (إبعاد عون الى فرنسا، اعتقال سمير جعجع ووضعه في السجن).

وأدى التشخيص المتقارب الى اللقاء العملي الأول في مقاطعة الانتخابات النيابية العام ١٩٩٢، لكن هذا اللقاء لم تكن له أبعاده الممتدة الى أطر انتخابية نقابية وطالبية، أما مقاطعة الانتخابات النيابية العام ١٩٩٦ فكان تحالف القوات مؤكدا مع التيار وغيره، وجاءت انتخابات العام ٢٠٠٠ لتؤطر التحالف بين حزب الأحرار والتيار والقوات من هيكلية التجمع الوطني، وهي لجنة التنسيق (وصفت بالجبهة المسيحية) المنبثقة عن الأطراف الثلاثة.

بدأ الحوار الشبابي بين العونيين والقوات بمبادرة القيادتين الطالبيتين الى الدعوة لعقد خلوة بين القاعدتين في أحد الأديرة في حريصا (صيف

الكواليس العام ١٩٩٣ انطلاقا من الجامعة الأميركية في بيروت، وذلك بعد أن كسر الحاجز النفسي الذي كان قائما بين الطرفين بسبب ما خلفته الحرب من آثار، وتمكن الطلاب الاشتراكيون والعونيون من إزالة هذا الحاجز تدريجا، بعد أن انعكس التنافر صعوبة في التعاون على المستويين المطلبي والطالبي، وأفسح المجال أمام حوار يتناول الحاجات المطلبية للطلاب، وأهمها الأقساط الجامعية، وتواصل العمل على إزالة الحاجز وعقدت لقاءات مشتركة بين الطرفين توجها إعلان النائب وليد جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي عن استعداده للقاء العماد ميشال عون والتحاور معه انطلاقا مما تحقق في اتفاق الطائف، لكن لم يكتب للاتصالات التي جرت بين الرجلين من عقد اللقاء الذي ارتقبه الكثيرون لأسباب عديدة.. حتى إن البعض ذهب في التحليل أن إعلان جنبلاط كان مرحليا بانتظار مرور الانتخابات النيابية (العام ٢٠٠٠)، خصوصا انه تحالف مع أعداء الامس (حزب الكتائب وحزب الأحرار)، إلا أنه ميدانيا على الأرض كانت الأمور تسير نحوالتطبيع والتحالف، وتمثل ذلك في غير موقف مدافع عن الطلاب العونيين اتخذه الطلاب الاشتراكيون في خلال الاعتصامات المشتركة التي نفذت في غير مكان (أمام مبنى رئاسة الجامعة اللبنانية، داخل الجامعة الاميركية) حتى وصل الأمر بالاشتراكيين الى تخبئة البعض من زملائهم العونيين في منازلهم[١].

من هنا بدأ الفصل بين المواقف السياسية وبين حق التعبير عن الرأي، وكرت بعد ذلك سلسلة التحالفات، خصوصا في انتخابات الجامعة الاميركية، إلا أن الحوار الذي كان قائما بين الحزب التقدمي الاشتراكي والتيار العوني لتأمين لقاء بين وليد جنبلاط والعماد عون قد توقف[٢] بعد

(١) النهار ٣ تشرين الأول ٢٠٠٠ .

(٢) السفير ١٣ تشرين الثاني ٢٠٠٠ .

قرار اتخذه الحزب التقدمي، لئلا يفسر بأنه موجه ضد سوريا، ولأن عون لا يتقدم في اتجاه الاعتراف باتفاق الطائف.

القوات والتيار العوني

كان التحدي الأكبر أمام القواعد الشبابية الطالبية لكل من القوات اللبنانية والتيار والتي فرقت بينهما في السابق أشد الحروب العسكرية هولا وتدميرا وأكثرها فتكا بالبشر والحجر وفي مناطق متقاربة وأحياء تجمع أبناء الموقع السكني الواحد(المنطقة الشرقية من بيروت) فأصابت معظم الأحياء والبيوت والعائلات (١٩٨٩/ ١٩٩٠) حرب الإلغاء التي شنها العماد عون على القوات) ليمتد أثرها الى المنطقة الغربية من بيروت (١٤/ ٣/ ١٩٨٩ حرب التحرير التي أعلنها العماد عون).

لقد فهم الطرفان ان القسم الأكبر من مآسي الواقع بينهما هونتائج تلك الحرب، وتراجع البحث في تحميل المسؤولية الى مراتب أدنى أمام ما ساهمت فيه السلطة عبر النهج الذي انتهجته في تعاطيها مع كل منهما (إبعاد عون الى فرنسا، اعتقال سمير جعجع ووضعه في السجن).

وأدى التشخيص المتقارب الى اللقاء العملي الأول في مقاطعة الانتخابات النيابية العام ١٩٩٢، لكن هذا اللقاء لم تكن له أبعاده الممتدة الى أطر انتخابية نقابية وطالبية، أما مقاطعة الانتخابات النيابية العام ١٩٩٦ فكان تحالف القوات مؤكدا مع التيار وغيره، وجاءت انتخابات العام ٢٠٠٠ لتؤطر التحالف بين حزب الأحرار والتيار والقوات من هيكلية التجمع الوطني، وهي لجنة التنسيق (وصفت بالجبهة المسيحية) المنبثقة عن الأطراف الثلاثة.

بدأ الحوار الشبابي بين العونيين والقوات بمبادرة القيادتين الطالبيتين الى الدعوة لعقد خلوة بين القاعدتين في أحد الأديرة في حريصا (صيف

العام ٢٠٠١ ولم يعلن أسم الدير) حضرها ممثل عن القيادة القواتية هوالمستشار السياسي للقوات الدكتور توفيق الهندي (ألقى القبض عليه صيف العام ٢٠٠١ بتهمة التعامل مع إسرائيل) وممثل عن القيادة السياسية للتيار رئيس لجنة الاتصالات السياسية المهندس سامي نادر.

وكانت قراءة للماضي والحاضر والمستقبل شملت رؤية الفريقين العملية والواقعية الى تحليل عوامل التباعد الماضية والتفسيرات المتناقضة لما جرى من حوادث متصلة نتائجها بالواقع السياسي[1].

التيار العوني

لم يمر اكثر من أسبوع على استذكار اللبنانيين لمرور ربع قرن على الحرب الأهلية (١٣ نيسان ١٩٧٥)، حتى أعادت إليهم بعض التحركات المخاوف والقلق من العودة الى المرحلة التي سبقت إشعال الفتنة الداخلية من خلال التعبئة والتحريض ضد الوجود الفلسطيني المسلح آنذاك، الى رفض قوى اليمين حدوث إصلاحات دستورية وسياسية في بنية النظام الطائفي الى التحركات المطلبية والنقابية والطلابية.

فخلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر نيسان ٢٠٠٠ ومع تصاعد الكلام على انسحاب لقوات الاحتلال الإسرائيلي من الجنوب في تموز العام ٢٠٠٠ (حصل الاندحار الإسرائيلي عن جنوب لبنان في ٢٤ أيار ٢٠٠٠)، عمدت قوى سياسية وحزبية تؤيد قائد الجيش السابق العماد ميشال عون الى تحريض الطلاب في الفروع الثانية للجامعة اللبنانية ضد الوجود السوري في لبنان لخلق انقسام بين اللبنانيين تستفيد منه إسرائيل.

ومن المؤشرات على تحرك الفتنة بعض الأحداث التي وقعت واتخذت أحيانا طابعا شخصيا وفرديا. وتم رصد سلسلة من الحوادث

---

(١) النهار ١٦ كانون الثاني ٢٠٠١.

جاءت في سياق تعكير السلم الأهلي، إذ ان المتضررين منه حاولوا تقويض أسس الدولة التي قامت بعد اتفاق الطائف (١٩٨٩) والتي أوقفت الحرب الداخلية، هؤلاء الذين لم يعترفوا باتفاق الطائف وما افرزه، عملوا على التشكيك بالدولة بمختلف الوسائل تحت ستار حرية إبداء الرأي، وذلك من خلال إثارة غرائز الطلاب عبر لغة طائفية تارة ضد الفلسطينيين ودوما ضد الوجود السوري في لبنان.

وقد استطاع الجنرال عون ان يحرك مجموعة من الطلاب تحت "عنوان السيادة والحرية" ودفعهم للتظاهر ضد الوجود السوري في لبنان، في الوقت الذي كانت تسعى فيه إسرائيل لإشعال فتنة، علما انه من حق الطلاب التظاهر والتعبير عن رأيهم لأنه أمر مشروع كفله الدستور اللبناني، إنما كيف كانت وجهة التظاهر؟ فالطلاب العونيون أخطأوا التوقيت كما اخطأ عون القراءة السياسية الوطنية منذ سنوات، فهوعمل على توقيت مصلحته الشخصية التي تتناغم مع مصلحة إسرائيل ضد لبنان، بطريقة أو بأخرى.

فالطلاب العونيون طرحوا موضوع الحرية والانسحاب السوري في توقيت ترك علامات استفهام عدة حول هذا الطرح، ولا يمكن أن يقع مثل ذلك التحرك في إطار ضمان الحرية وحق التعبير والتظاهر، لأنه لا يخدم سوى أهداف التقسيم والتفتيت في لبنان.

ولقد كان رئيس الجمهورية العماد أميل لحود واضحا وصريحا عندما كشف أمام اللبنانيين أن هؤلاء يتحركون بأمر من السفارات، وانهم هم كانوا وراء الحرب الأهلية بين المسلمين والمسيحيين وبين المسيحيين أنفسهم، حيث حذرهم من مغبة هذا التحرك الذي سيعيد إنتاج حرب أهلية لن يقع اللبنانيون فيها.

وأبدى الرئيس لحود امتعاضه واسفه أن يتم استغلال هؤلاء الطلاب ويغرر بهم من قبل مجموعة من السياسيين الذين رفضوا الانخراط في

مشروع السلم الأهلي، وإعادة بناء الدولة واستعادة لبنان لوحدته. كونهم ينتظرون تبدلات إقليمية تعيدهم الى السلطة[1].

ولم تكن حركة طلاب التيار العوني ومن يساندهم بعيدة أبدا عن إشارات وصلت من الخارج (من فرنسا وأمريكا) لإثارة القلاقل وخلق الفوضى الأمنية والسياسية كي يتأمن الانسحاب الإسرائيلي على نغمة الصراع اللبناني الداخلي بدلا من الاحتفال بالانتصار.

وقد تزامن خروج طلاب التيار العوني إلى الشارع مع شائعات انتشرت في البلد عن صدام طائفي حصل بين منطقة الشياح وعين الرمانة[2] بسبب خلاف بين شباب من المنطقتين (تمكن الجيش اللبناني من ضبط الأمور فور حصولها وتبين أنها بسبب معاكسة بعض الفتية لإحدى الفتيات) وكأن المقصود إعادة إنتاج الحرب الأهلية التي اندلعت شرارتها في منطقة عين الرمانة.

الالتزام الحزبي

ليس للمنظمات الطلابية والشبابية في لبنان تعريف واحد أوصيغة توحي بأنها طلابية أوشبابية، فمعظمها وحدات طلابية يقتصر عملها في الجامعات والمدارس والمهنيات، أما إذا أردنا أن نوزع طلاب الجامعة اللبنانية بحسب الالتزام الحزبي فنرى انهم موزعون على ثلاث فئات:

١: فئة غير الملتزمين، وهم كثر، لكن هؤلاء لا يعني لهم الالتزام شيئا ولا يهمهم العمل العام في أي شكل من الأشكال، أوالانضواء تحت اسم حزب أوجمعية أوحتى العمل الطلابي.

(١) راجع الصحف اللبنانية التي أوردت كلمة رئيس الجمهورية في نيسان ٢٠٠٠.

(٢) الصحف اللبنانية نيسان ٢٠٠٠.

٢: فئة الملتزمين جزئيا أوالمؤيدين، وهؤلاء نوعان: منهم المندفع في البداية وسرعان ما يكتشف لسبب ما بعض الأمور فيتراجع، ومنهم من يستغل علاقته أوشبه التزامه لينتقل من موقع الى آخر أولتحقيق غاية ما.

٣: فئة الملتزمين، يجمع الطالب الملتزم الحد الأدنى من تقنيات الاجتماع، والنقاش والحوار وآدابه مهما كان الموقف، إلا أن أشكال الالتزام تختلف عند الطلاب بين الحزب أوالمنظمة والجمعية أوحتى التيارات والمجموعات الصغيرة. فعند انتقال الطالب الى الجامعة يجد نفسه منقادا للانخراط في جمعيات (بيئية، إنسانية..) أحزاب، حركات سياسية أوطائفية.. لكن هذا يبقى متروكا بحسب رغبة الطالب الخاصة.

ومن نتائج الحرب غير المباشرة، خلط الطالب بين الأحزاب والميليشيات، وهذا نتيجة طبيعية للأوضاع الجديدة التي خلفتها الحرب وانعكست على المجتمع مما جعل البعض يتجنب الانخراط في الأحزاب، من هنا لاحظنا نشوء تيارات ومجموعات صغيرة لملء الفراغ واستقطاب الشباب تحت أسماء مختلفة تكون في غالبيتها فرع أوجزء من أنقاض أوما تبقى من هذا الحزب أوذاك. مع العلم أن العمل عبر مؤسسات سياسية، نقابية أواجتماعية، أساس المشاركة الفاعلة للشباب، فبقدر التزام الشباب ووعيهم لدورهم تكون قدرتهم على الانخراط في صياغة القرار في الوطن مسؤولية مشتركة، وبالتالي السعي لاستنباط سبل تجديد الحياة السياسية والوطنية وصياغة أدوات التواصل والحوار لردم هوة الانقسام الناتجة عن الجوالطائفي والمذهبي، الذي أفرزته الحرب وما زالت رائحته تعبق في الجواللبناني على الرغم من مرور أكثر من عشر سنوات على انتهائها[1].

(١) راجع الصحف اللبنانية في الفترة الممتدة من شباط حتى نيسان ٢٠٠١ من خلال حرب البيانات الطائفية والردود عليها وما تبعها من مواقف متشنجة وتصاريح طائفية ومذهبية.

فالقسم الأكبر من المنظمات الشبابية والقطاعات الطلابية تأسس قبل الحرب الأهلية بسنوات مثل: اتحاد الشباب الديموقراطي التابع للحزب الشيوعي اللبناني، منظمة الشباب التقدمي التابعة للحزب التقدمي الاشتراكي، مصلحة الطلاب في حزب الكتائب اللبنانية، اتحاد شباب النهضة في الحزب السوري القومي الاجتماعي، ومصلحة الطلاب في حزب الوطنيين الأحرار وغيرها، وقسم آخر نما في فترة الحرب مثل: قطاع الطلاب في القوات اللبنانية، مكتب الشباب والرياضة في حركة أمل، التعبئة التربوية في حزب الله، وغيرها، وبعد الحرب مثل: التيار الوطني الحر (العونيون)، حركة الشعب، شباب المستقبل، وبعض المجموعات اليسارية الطالبية والشبابية المستقلة تحت أسماء مختلفة ومتنوعة نمت على أنقاض أحزاب عريقة.

إلا أن آلية اتخاذ القرار المناسب لهذه القطاعات تعود الى الحزب أوالحركة وقياداته لاتخاذ القرار الملائم، وان كانت هذه القطاعات تتمتع ببعض الهامش للتحرك في الجامعات والمدارس والمهنيات مع شبه استقلالية في اتخاذ ما تراه يخدم تطلعاتها لما فيه صالح العمل الطلابي، على أن لا يتجاوز هذا الهامش الجامعة والطلاب.

التظاهر ضد الطلاب السوريين

مسألة التبادل الثقافي والتربوي والتعليمي بين لبنان والأشقاء العرب، خصوصا السوريين خضعت بدورها لعملية تجاذب سياسي بعيدة عن المعايير العلمية والأكاديمية، وخرجت عن المقصد العلمي لأهداف أخرى ضمن نطاق تسيس القضية.

وقد أدى قرار مجلس الوزراء في ١٧/ ١٠/ ٢٠٠٠ بناء على اقتراح وزير التربية والتعليم العالي السابق محمد يوسف بيضون والقاضي بإعفاء وقبول الطلاب السوريين الموفدين على المنح والمقاعد الدراسية (لا

يتجاوز عددهم ٦٥ طالبا) الإعفاء من مسابقات القبول أوالنسب أوالمعادلات المعمول بها في الجامعة اللبنانية، الى سلسلة احتجاجات من طلاب الفروع الثانية في الجامعة، كانت تنتهي بتوقيف عدد من الطلاب ومناصري التيار العوني والقوات، على أيدي رجال الأمن.

ووجه رؤساء الهيئات الطلابية في الفروع الثانية دعوة للاعتصام في ١٣ /١١/ ٢٠٠٠ نفذ بعد يومين في كليات: العلوم، الآداب، الهندسة، الإعلام، الصحة، التربية، الحقوق، العلوم الاجتماعية، العلوم الاقتصادية، إدارة الإعمال، الفنون، الطب والزراعة (الموحدة). وشكلت وفود من هذه الكليات توجهت الى الصرح البطريركي في بكركي، والتقت البطريرك الماروني نصر الله بطرس صفير.

ففي الاعتصام الذي أقيم في كلية الإعلام الفرع الثاني، رفعت صور للعماد ميشال عون وقائد القوات اللبنانية المنحلة سمير جعجع، وتحدث عدد من الطلاب معلنين رفضهم التام لوجود أي طالب سوري في الجامعة اللبنانية سواء دخل بامتحان أوغير ذلك[1].

أما في بكركي فقد رد البطريرك صفير على الطلاب بقوله "لقد أشرنا الى ما تشكون منه (في إشارة الى بيان المطارنة الموارنة الذي تناول موضوع الوجود السوري في لبنان بداية تشرين الثاني ٢٠٠٠)، وكانت شروحا، ولكن نأمل ان يعمل بما يجب ان يعمل به وهوان يسعى المسؤولين اللبنانيين الى رفع المستوى العلمي لا ان يخفضوا به الى حيث لا ندري[2].

تجدر الإشارة هنا الى ان الكثير من الطلاب اللبنانيين درسوا في الخارج، خصوصا الذين حصلوا على منح تعليمية جامعية، لم يخضعوا

(١) السفير ١٦/١١/٢٠٠٠.
(٢) م. س.

كليا لشروط القبول التي كان يخضع لها ابن البلد حيث يدرسون، وهذا أمر طبيعي لان المناهج الجامعية تختلف من بلد الى آخر، كذلك المناهج التربوية، أضف الى ذلك عنصر اللغة وهي وعاء العلوم حيث ينطق به، وعندما يتم تجاوز عقدة اللغة، وبالأخص في اختصاصات تقوم على المزاوجة بين المادة العلمية واللغة، كالطب مثلا، إنما يأتي ذلك من باب التسهيل في التبادل الثقافي والعلمي بين البلدان، ولم نجد أي من تلك البلدان قد تحدثت عن تدهور في مستواها الأكاديمي والتعليمي جراء ذلك.

..وتظاهر معاكس

ونتيجة للاحتقان السياسي والطائفي الذي عم البلاد، وتمثل بصدور مواقف من هنا ومواقف من هناك، بدا وكأن البلاد على حافة الانفجار، مما استدعى تحركا فاعلا وناشطا للقوى الأمنية في محاولة لعدم تكرار تجربة الحرب، فاتخذت سلسلة تدابير أمنية ولكن في اتجاه واحد مانعة أي تحرك لأنصار التيار العوني أوالقوات الذي كان يجابه بالاعتقالات والتوقيفات، في المقابل سمح لمؤيدي الحكم من القيام بالتظاهر والاعتصام وبرعاية أمنية، وكان رد جمعية المشاريع الإسلامية على توجه التيار العوني الاعتصام في وسط العاصمة أوالمتحف في ذكرى الرابع عشر من آذار ١٩٨٩ (يوم إعلان العماد عون حرب التحرير)والذي لم يحظ برخصة، ان نفذت الجمعية اعتصاما في منطقة الطريق الجديدة حمل فيه المعتصمون السكاكين و"السواطير" والعصي، وتكلل التحرك باعتصام شبابي وطلابي حزبي في منطقة الاونيسكوكان الأول من نوعه[١]، استنكارا للمجزرة التي ارتكبتها مدفعية عون في الساحة نفسها في ١٤/٣/١٩٨٩ وذهب ضحيتها ٤٠ قتيلا و١٤٥ جريحا معظمهم من الأطفال أثناء

(١) السفير ٢١/٣/٢٠٠١ .

توجههم الى مدارسهم، وشن الخطباء هجوما عنيفا على خطاب عون ودعوته المستمرة لخروج القوات السورية من لبنان، وتحرك تياره في هذا الاتجاه، وأشادوا بمواقف سوريا الداعمة للبنان. شارك في الاعتصام: شباب وطلاب من التعبئة التربوية في حزب الله، حزب الاتحاد، حركة الناصريين الديموقراطيين، شباب المستقبل، تجمع اللجان والروابط الشعبية، حزب البعث العربي الاشتراكي، المكتب التربوي في جمعية الدعاة، وفد من الطلاب الممنوحين الى سوريا، وزير العمل علي قانصو، وزير الدولة نزيه بيضون، رئيس اتحاد شباب لبنان النائب علي حسن خليل، رئيس حزب النجادة مصطفى الحكيم وشخصيات[١].

وأدان المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني "كل تحرك يأخذ طابعا طائفيا أيا كانت ذرائعه وشعاراته وأهدافه". ووصف التيار الوطني الحر المشاركين في اعتصام الاونيسكوبأنهم "تجمع جمهور من المخابرات السورية" وناشدهم تشكيل لجنة تحقيق وتقصي حقائق دولية تؤلف من منظمات حقوق الإنسان الدولية وتشرف عليها الهيئة المتخصصة بذلك في الأمم المتحدة لجلاء الحقيقة (إشارة الى ان التيار العوني يتهم القوات اللبنانية بقصف منطقة الاونيسكو)[٢].

..مزاح مكلف

لم تهدأ الأمور في الساحة الطلابية، خصوصا في الفروع الثانية وتوالت بشكل شبه يومي البيانات على الصحف وفي الشوارع من أنصار التيار العوني مستنكرة الوجود السوري، حتى وصل الأمر ببعض الطلاب في الفرع الثاني في كلية العلوم من إجراء تمثيلية خطف على أيدي مخابرات سورية في التاسع عشر من نيسان ٢٠٠١ بواسطة سيارة تحمل

(١) السفير، م. س.

(٢) م. س.

علماً لسوريا، ما لبثت ان انتشرت وتم تصديقها، ما استدعى مدير الكلية طلب القوى الأمنية لحماية الكلية والطلاب، بدورها عملت الأجهزة الأمنية على كشف التمثيلية، التي اعتبرها الطلاب الذين نفذوها "مزحة" تم تصديقها ولم يتمكنوا من نفيها لسرعة انتشارها وردود الفعل التي توالت عقبها، خصوصا ان الساحة كانت مهيأة لتصديق أي حادث مهما كان سخيفا[١].

ونتيجة التحقيق تم اعتقال ثمانية طلاب من التيار من بينهم خمسة طلاب اعترفوا انهم ينفذون "مزحة" بخطف طلاب من كلية العلوم. وعمت الإضرابات والاعتصامات الفروع الثانية مطالبة بالإفراج عن الموقوفين في القضية وإطلاق سراح من تم توقيفه من الطلاب في أثناء توزيع البيانات المستنكرة. وصدر بيان مشترك عن العونيين والقوات والأحرار انتقدوا ما تقوم به السلطة من "إجراءات تعسفية غير مبررة متنقلة في مناطق مختلفة في لبنان من بشري وجزين وعكار وكلية العلوم والتي تشكل انتهاكات جسيمة للحقوق والحريات العامة" و"شجب واستنكار ممارسات السلطات الأمنية والقضائية من سياسة شتاء وصيف تحت سقف واحد محرضة أومتغاضية عن الجريمة هناك (تظاهرة السواطير) ومنزلة أشد العقاب بالأبرياء هنا (المزحة) يعتصم الطلاب الجامعيون في حرم كلية العلوم تضامنا مع رفاقهم وزملائهم الموقوفين"[٢]. وكان سبق هذا البيان بيانات منفصلة للأطراف الثلاثة أكدت على العلاقات المميزة بينهم في محاولة لتوحيد القوى في وجه السلطة، ومواجهة ما يتعرضون له من ضغوط.

---

(١) السفير ١/٥/٢٠٠١.

(٢) بيان مشترك حمل توقيع التيار الوطني الحر، تيار القوات اللبنانية، حزب الوطنيين الأحرار في ٣٠/٤/٢٠٠١.

لكن إطلاق السراح جاء بكفالة مالية، بعد تحويل الطلاب المتهمين الى النيابة العامة وتوقيعهم على التعهد بعدم تكرار ما حدث.

وتتوالى الاعتصامات الطلابية في الفروع الثانية، وينشط تحركهم في غير اتجاه ويعتقل منهم العشرات، وهم على موقفهم. وللبحث صلة..

الباب السابع

النظام الداخلي الجديد للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية ٢٠٠٠

النسخة المعدلة للنظام الذي أقره المؤتمر
الأول في بيروت ـ شباط ١٩٧١

النظام الداخلي
للاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية
(الجديد والمعدل ـ ٢٠٠٠)

ـ الباب الأول ـ
أحكام أساسية
الفصل الأول: تكوين الاتحاد

المادة الأولى: ينشأ في الجمهورية اللبنانية اتحاد طلابي يدعى "الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية"، وهوالممثل الوحيد للحركة الطالبية في الجامعة اللبنانية، ويكون النواة الأساسية للاتحاد الوطني العام لطلاب لبنان.

المادة الثانية: مركز الاتحاد: مدينة بيروت، في مبنى تابع للجامعة اللبنانية ولغته الرسمية اللغة العربية.

المادة الثالثة: يعتبر جميع الطلاب المسجلين في الجامعة اللبنانية أعضاء في الاتحاد.

المادة الرابعة: يستفيد الطلاب غير اللبنانيين من المكاسب التي يحققها الاتحاد شرط ألا تكسبهم هذه الاستفادة حق العضوية أوالمراقبة أوأية حقوق أخرى، وشرط ان لا تتعارض مع أحكام هذا النظام ومع القوانين المرعية الأجراء.

المادة الخامسة: تعتبر السنة الدراسية في كل فرع لكلية أومعهد، وحدة انتخابية واحدة، وتضم هذه الوحدة مختلف الأقسام الدراسية في هذه السنة.

المادة السادسة: يؤخذ بالتمثيل النسبي في تحديد عدد المندوبين للوحدة

الانتخابية، وذلك على الشكل التالي:

* طلاب الوحدة الذين يتراوح عددهم بين واحد و٥٠ ممثل واحد.
* طلاب الوحدة الذين يتراوح عددهم بين ٥١ و١٥٠ ممثلان.
* طلاب الوحدة الذين يتراوح عددهم بين ١٥١ و٤٠٠ ثلاثة ممثلين.
* طلاب الوحدة الذين يتراوح عددهم بين ٤٠١ و٨٠٠ أربعة ممثلين.
* طلاب الوحدة الذين يتراوح عددهم بين ٨٠١ و١٥٠٠ خمسة ممثلين.
* طلاب الوحدة الذين يتراوح عددهم بين ١٥٠١ و٢٥٠٠ ستة ممثلين.
* طلاب الوحدة الذين يفوق عددهم أل ٢٥٠١ وما فوق سبعة ممثلين.

المادة السابعة: يتألف الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية من الهيئات التالية:

أ - المؤتمر العام.

ب- اللجنة التنفيذية.

ج- مجالس الفروع.

د - الهيئات العامة للفروع.

الفصل الثاني: أهداف الاتحاد

المادة الثامنة: الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية مؤسسة نقابية ديموقراطية تهدف للدفاع عن مصلحة الطلاب، وذلك ضمن المصلحة الوطنية العليا، وتعمل على تدعيم وتطوير الجامعة اللبنانية، وتحقيق دورها العلمي والمعرفي والأكاديمي والوطني.

المادة التاسعة: يهتم الاتحاد بجميع قضايا الجامعة اللبنانية وما يتشعب عنها في المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والوطنية.

المادة العاشرة: يشارك الاتحاد بصورة فاعلة في الحركة الطلابية في البلدان العربية وفي العالم، كما يشارك في طرح القضايا اللبنانية والعربية في جميع المجالات والمنتديات العالمية بما لا يتعارض مع الدستور اللبناني.

- الباب الثاني -

مؤتمر الاتحاد

الفصل الأول: تكوين المؤتمر

المادة الحادية عشر: يتألف مؤتمر الاتحاد من مجموع المندوبين المنتخبين في مختلف الوحدات الانتخابية في مختلف فروع وكليات ومعاهد الجامعة والمحددة في المادة السادسة أعلاه.

المادة الثانية عشر: يعتبر المؤتمر أعلى سلطة في الاتحاد، يقوم برسم سياسة الاتحاد العامة، وتكون قراراته وتوصياته ملزمة لكافة هيئات الاتحاد.

المادة الثالثة عشر: يجري انتخاب المندوبين لجميع الوحدات الانتخابية في أسبوع واحد، وذلك بدعوة من اللجنة التنفيذية العامة، في النصف الثاني من شهر كانون الثاني من كل عام، على أن يدعومجلس طلاب الفرع، الطلاب للانتخاب في يوم واحد.

المادة الرابعة عشر: تقدم طلبات الترشيح الى مجلس الفرع وذلك ضمن مهلة تبدأ من تاريخ الدعوة للانتخابات وتنتهي قبل ثلاثة أيام من تاريخ إجرائها، على ان لا تقل فترة تقديم الترشيحات عن أسبوع.

المادة الخامسة عشر: يشرف على عملية الانتخابات في الفروع هيئاتها الإدارية مع من ترى انتدابهم لهذه الغاية، وبحضور مندوب واحد عن كل مرشح. ويعود لمجلس طلاب الفرع حق الفصل في كل الخلافات التي قد تنشأ، وهي التي تجري عملية الفرز بحضور المرشحين وترفع النتائج الى اللجنة التنفيذية التي تعلنها مباشرة.

المادة السادسة عشر: يجري الانتخاب بطريقة الاقتراع السري المباشر.

المادة السابعة عشر: يعتبر فائزا المرشح الذي نال أكبر عدد من الأصوات المقترعة. أما إذا تساوى مرشحان أوأكثر في عدد الأصوات يصار الى إجراء انتخابات في مدة أقصاها أسبوع، وإذا تعادلا مرة ثانية، فيعتبر فائزا الأكبر سنا، وإذا تساوت السن يختار الفائز بالقرعة.

المادة الثامنة عشر: في حال شغور مقعد من مقاعد مجلس الفرع خلال الثلاثة أشهر الأولى من مدة الاتحاد يعاد انتخاب المقعد الشاغر خلال أسبوعين على الأقل من تاريخ الشغور.

الفصل الثاني: أعمال المؤتمر واجتماعاته

المادة التاسعة عشر: يعقد المؤتمر دورتي اجتماع عاديتين، خلال العام الدراسي، الأول في النصف الأول من شباط والثانية في النصف الأول من أيار.

المادة العشرون: يتضمن جدول أعمال المؤتمر في دورته العادية الأولى:

أ ـ مناقشة جدول أعمال المؤتمر والمصادقة عليه.

ب ـ مناقشة تقارير اللجنة التنفيذية عن نشاطات الاتحاد خلال الدورة المنتهية على أن توزع نسخ عن هذه التقارير قبل أسبوع على الأقل من تاريخ انعقاد المؤتمر.

ج- مناقشة التقرير المالي والمصادقة عليه.

د- انتخاب اللجنة التنفيذية الجديدة.

هـ- رسم السياسات العامة للاتحاد.

المادة الحادية والعشرون: تعد اللجنة التنفيذية جدول أعال المؤتمر في دورته العادية الثانية بناء على تطورات الأحداث وتوصيات مجالس الفروع.

المادة الثانية والعشرون: يمكن عقد دورات أوجلسات استثنائية للمؤتمر بناء لدعوة رئيس الاتحاد أوبناء لقرار صادر عن الهيئة التنفيذية للاتحاد، أوبناء لطلب مقدم للجنة التنفيذية من ربع عدد مندوبي مجالس طلاب الفروع على الأقل،

وعلى أن تتضمن الدعوة جدولا بالأعمال، وعلى أن يتم عقد الدورة أوالجلسة خلال أسبوعين على الأكثر من تاريخ تقديم الطلب.

المادة الثالثة والعشرون: يتم النصاب في الدورات العادية للمؤتمر بحضور الأكثرية المطلقة من الأعضاء وفي حال عدم اكتمال النصاب في الجلسة الأولى، يدعى الى جلسة ثانية بناء على جدول الأعمال ذاته خلال ثلاثة أيام من تاريخ انعقاد الجلسة الأولى. والجلسة الثانية قانونية بمن حضر.

المادة الرابعة والعشرون: يتم النصاب في الجلسات أوالدورات الاستثنائية للمؤتمر بحضور ثلثي الأعضاء وفي حال عدم اكتمال النصاب يؤجل عقد المؤتمر يوما واحدا، يعتبر بعده النصاب مكتملا بالأكثرية المطلقة من الأعضاء. وإذا لم يكتمل النصاب في المرة الثانية يؤجل عقد المؤتمر الى موعد أخر.

المادة الخامسة والعشرون: يتخذ المؤتمر قراراته بالأكثرية النسبية إلا في الحالات التي ينص عليها هذا النظام.

ـ الباب الثالث ـ

اللجنة التنفيذية

الفصل الأول: تكوين الاتحاد

المادة السادسة والعشرون: اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني هي هيئة مركزية مسؤولة عن تنفيذ السياسات العامة للاتحاد، وعن إدارة شؤونه التنظيمية والمالية والخارجية والداخلية والثقافية والتعليمية والإعلامية والاجتماعية والرياضية والبيئية وسائر أنواع النشاطات المتفرعة عنها.

المادة السابعة والعشرون: أ ـ تتألف اللجنة التنفيذية للاتحاد من ٣٥ عضوا، يأخذ بعين الاعتبار في عملية انتخابهم التمثيل المشترك لفروع المناطق ومعياري الطلاب وعدد الكليات مع ترجيح لمعيار الطلاب وذلك على الشكل التالي:

١: نسبة عدد الطلاب في مجموع كليات الفرع من نسبة العدد الإجمالي

لطلاب الجامعة اللبنانية وبثقل مئوي يبلغ ٥٥ ٪.

٢: نسبة عدد كليات الفرع من العدد الإجمالي لفروع الجامعة اللبنانية، وبثقل يبلغ ٤٥ ٪، مع اعتبار الكسر في العملية الحسابية، الذي يساوي أويتجاوز ٠،٥، رقما واحد.

ب ـ تجري العملية الحسابية لتمثيل الفروع في اللجنة التنفيذية على أساس ٣١ عضوا اللجنة التنفيذية.

ج ـ ويتم التعاطي مع الكليات والمعاهد الموحدة كمجموعة واحدة تسمى الفروع والمعاهد الموحدة، وكذلك يتم التعاطي مع الفروع الأولى والثانية والثالثة والرابعة والخامسة كمجموعات منفردة، مع اعتبار الفرع الثالث لكلية الهندسة تابعا للفروع الأولى انتخابيا والفرع الأول تابعا انتخابيا للفروع الثالثة.

المادة الثامنة والعشرون: يقدم طلب الترشيح لعضوية اللجنة التنفيذية للاتحاد الى أمين سر اللجنة وذلك ضمن مهلة تبدأ من تاريخ الدعوة للانتخابات وتنتهي قبل ثلاثة أيام من تاريخ إجرائها.

المادة التاسعة والعشرون: تدعوالهيئة التنفيذية مندوبي فروع المناطق والكليات والمعاهد الموحدة كل على حدة لانتخاب مرشحها الى اللجنة التنفيذية وذلك في يوم واحد يسبق تاريخ انتخاب المؤتمر العام لأعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد وبطريقة الاقتراع السري المباشر.

المادة الثلاثون: يجري انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية على مرحلتين:

المرحلة الأولى: يقوم مندوبي مجموعات للفروع بانتخاب مرشحين للجنة التنفيذية ويكون عددهم ضعفي العدد المطلوب عن كل مجموعة فروع، عملا بالمادة السابعة والعشرين من هذا القانون وبطريقة الاقتراع السري المباشر.

المرحلة الثانية: يقوم أعضاء المؤتمر العام، وبمدة أقصاها أسبوع من تاريخ

انتهاء المرحلة الأولى من انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية، بانتخاب العدد المطلوب من مرشحي الفروع للجنة التنفيذية، عملا بالمادة السابعة والعشرين من هذا القانون. أما باقي أعضاء اللجنة التنفيذية فيتم انتخابهم مباشرة من قبل مندوبي الاتحاد وبطريقة الاقتراع السري المباشر.

المادة الواحدة والثلاثون: يفوز المرشح عن الفرع أوعن الهيئة العامة للمؤتمر، في الدورة الأولى، إذا حصل على الأكثرية المطلقة من أصوات المقترعين، وإذا تساوى مرشحان أوأكثر في عدد الأصوات يصار الى إجراء دورة انتخابية ثانية، وإذا تساوت الأصوات ثانية يعتبر الأكبر الفائز، وإذا تساوى السن يختار الفائز بالقرعة.

المادة الثانية والثلاثون: في حال شغر مقعد أوأكثر في اللجنة التنفيذية للاتحاد قبل الأول من شهر حزيران، يصار الى ملئه عملا بالمادة الثلاثون وبطريقة الاقتراع السري المباشر من قبل مؤتمر الاتحاد في جلسة استثنائية تعقد خصيصا لهذه الغاية خلال أسبوعين من تاريخ شغور المقعد، وفي حال حصول الشغور بعد التاريخ المذكور، تكلف اللجنة التنفيذية أحد أعضائها بتولي مهام المقعد الشاغر، حتى نهاية ولايتها.

الفصل الثاني: أعمال اللجنة التنفيذية وصلاحياتها

المادة الثالثة والثلاثون: تعقد اللجنة التنفيذية، على الأكثر من تاريخ انتخابها، جلسة برئاسة أكبر أعضائها سنا، وذلك لتوزيع المهام بين أعضائها، بطريقة الاقتراع السري المباشر.

المادة الرابعة والثلاثون: يتوزع أعضاء اللجنة التنفيذية المهام بينهم على الشكل التالي:

١ . رئيس.

٢ . نائب رئيس.

٣ . أمين سر.

٤ . أمين الشؤون المالية.

٥ . أمين الشؤون الداخلية.

٦ . أمين الشؤون التعليم.

٧ . أمين شؤون الثقافية.

٨ . أمين شؤون الإعلام.

٩ . أمين الشؤون الاجتماعية.

١٠ . أمين شؤون المطبوعات.

١١ . أمين الشؤون الرياضية.

١٢ . أمين الشؤون الخارجية.

١٣ . أمين الشؤون البيئية.

١٤ . أمين شؤون الخريجين.

والباقي أعضاء في اللجنة التنفيذية.

المادة الخامسة والثلاثون: يعتبر رئيس اللجنة التنفيذية رئيسا عاما للاتحاد وموجها لتنفيذ سياسته العامة وما يتعلق به من أمور داخلية وخارجية، وهويقوم وفقا لذلك بترؤس اجتماعات اللجنة التنفيذية ومؤتمر الاتحاد، وتمثيل الاتحاد في كل المجالات الرسمية وتوقيع المراسلات ومحاضر الجلسات وكل قرار ونشرة صادرة عن اللجنة التنفيذية، والإشراف على قيام أعضاء الجنة التنفيذية بمهامهم ومراقبة جميع هيئات الاتحاد.

المادة السادسة والثلاثون: يقوم نائب الرئيس بمهام الرئيس في حال غيابه.

المادة السابعة والثلاثون: يهتم أمين سّر اللجنة التنفيذية:

أ-بتنظيم جدول أعمال وتدوين محاضر الجلسات وتبليغ الدعوات.

ب-بتلقي مراسلات الاتحاد كافة وإعداد البريد الصادر وإرساله بعد توقيع الرئيس عليه.

ج- يحفظ كافة السجلات والأوراق والمستندات الخاصة بالاتحاد.

المادة الثامنة والثلاثون: يهتم أمين الشؤون المالية بالأمور التالية:

أ ـ رئاسة مكتب الشؤون المالية للاتحاد الذي يضم أمناء الصندوق في مجالس طلاب الفروع، على ان لا يشغل أحد منصبي أمانة الصندوق أورئاسة أحد مجالس طلاب الفروع.

ب ـ يضع مع مكتب الشؤون المالية للاتحاد، مشروع الموازنة العامة للاتحاد على ان تناقش وتقر في مؤتمر الاتحاد.

ج ـ بالإشراف، تحت طائلة مسؤولياته المباشرة ومراقبته الفعلية على جميع عمليات صرف الأموال لحساب الاتحاد والاطلاع على البيان المالي للفروع.

د ـ بالإشراف على جميع واردات الاتحاد بما فيها واردات المطبوعات والحفلات وغيرها.

هـ بالتوقيع على جميع المعاملات المالية (فواتير، نفقات طارئة...) مع رئيس الاتحاد.

و- بوضع جميع أموال الاتحاد تحت أسم "الاتحاد الوطني لطلاب الجامعة اللبنانية" في أحد المصارف الواردة على لائحة المصارف الرسمية المعمول بها في لبنان،على ان يكون المصرف لبنانيا. ويتم اختيار هذا المصرف بقرار من اللجنة التنفيذية.

ز ـ بالتوقيع مع رئيس الاتحاد وأمين السر على جميع معاملات الإيداع والسحب.

ج - بالقيام مع رئيس الاتحاد وأمين السر بجميع المعاملات المصرفية المشار إليها في الفقرة (و) من هذه المادة (اتصالات مع المسؤولين الماليين في المصارف، فتح حسابات، إيداع، التواقيع المعتمدة. . .).

ط - بإيداع حساب الاتحاد لدى المصارف كل مبلغ يدخل الصندوق في مدة أقصاها أول يوم عمل يلي تاريخ الاستلام، على ان لا يزيد المبلغ الذي يحتفظ به في الصندوق على ثلاثمائة ألف ليرة لبنانية.

ي - يرفع توصية معللة للجنة التنفيذية عند الحاجة لنقل اعتماد في الميزانية.

ل - بتقديم تقرير مالي للجنة التنفيذية عند الحاجة الى قرض مالي.

ك - برفع توصيته معللة مفصلة للجنة التنفيذية عند الحاجة الى قرض مالي.

المادة التاسعة والثلاثون: يهتم أمين الشؤون الخارجية بعلاقات الاتحاد بسائر الاتحادات والهيئات التمثيلية الطلابية وجميع الهيئات النقابية الأخرى في لبنان والبلدان العربية والعالم.

المادة الأربعون: يقوم أمين الشؤون الخارجية بعلاقات الاتحاد بسائر الاتحادات والهيئات التمَثيلية الطلابية وجميع الهيئات النقابية الأخرى في لبنان والبلدان العربية والعالم.

المادة الواحدة والأربعون: يقوم أمين شؤون التعليم بالاهتمام بتركيب الكليات والأقسام والفروع والمناهج الدراسية وطرق التعليم وقضايا الامتحانات وقضايا الهيئات التعاونية والإدارية في الجامعة اللبنانية وما يتفرع عنها من مشكلات متعلقة في التخرج وبعلاقة التعليم بالنموالوطني والاهتمام بالمؤسسة التعليمية الوطنية بمختلف مراحلها.

المادة الثانية والأربعون: يهتم أمين الشؤون الثقافية بالنشاطات الفكرية والفنية وبتنظيم المؤتمرات والمعارض والمباريات ذات الطابع الثقافي والفني.

المادة الثالثة والأربعون: يهتم أمين شؤون الإعلام بالمهمات الإعلامية المختلفة بما فيها إصدار النشرات وتنظيم المؤتمرات والمحاضرات ذات الطابع الإعلامي، ويكون الناطق الإعلامي للاتحاد.

المادة الرابعة والأربعون: يهتم أمين الشؤون الاجتماعية بالموضوع الاجتماعي للطلاب بما فيه مشكلات السكن والتغذية والمواصلات والصحة، وكما يقوم بتوطيد الصلات الإنسانية بين الطلاب.

المادة الخامسة والأربعون: يهتم أمين الشؤون الرياضية بتنظيم الدورات والمباريات المتعلقة بمختلف الحقول الرياضية والتربية المدنية.

المادة السادسة والأربعون: يهتم أمين شؤون المطبوعات الدراسية بالإشراف على حملة تنظيم وتوزيع المحاضرات والأبحاث الجامعية.

المادة السابعة والأربعون: يهتم أمين الشؤون البيئية بقضايا البيئة والتطوع لصيانتها، والمشاركة بهذه الحملات، والتنسيق مع الجهات المختلفة ذات الاهتمام بهذا الموضوع.

المادة الثامنة والأربعون: يهتم أمين شؤون الخريجين بالعلاقة مع روابط الخريجين في مختلف كليات ومعاهد الجامعة اللبنانية، وبالتنسيق معها لدعم تحركات الاتحاد ونشاطاته الهادفة الى دعم وتطوير الجامعة على مختلف الصعد.

المادة التاسعة والأربعون: تعقد اللجنة التنفيذية للاتحاد الوطني اجتماعات دورية أسبوعية، أومرة كل أسبوعين على الأقل، وتعقد اجتماعات استثنائية بناء على دعوة رئيسها أوثلث أعضائها.

المادة الخمسون: تعتبر الجلسة الدورية للجنة التنفيذية قانونية إذا حضرها أكثر من نصف أعضاء اللجنة، أما الجلسات الاستثنائية فتكون قانونية إذا حضرها ثلثا أعضاء اللجنة. وفي حال تعذر ذلك تعقد اللجنة اجتماعها بعد أربع وعشرين ساعة من تاريخ الاجتماع الأول وتعتبر هذه الجلسة قانونية إذا حضرها أكثر من

نصف الأعضاء، وفي حال تعذر ذلك يصار الى عقد جلسة ثالثة بعد أربع وعشرين ساعة من تاريخ الاجتماع الثاني، وتكون قانونية بمن حضر.

المادة الواحدة والخمسون: تتخذ اللجنة التنفيذية قراراتها بأكثرية الأصوات، وفي حال التعادل يعتبر صوت الرئيس مرجحا، فيما عدا القرارات المتعلقة بهيكلية الجامعة والتي تلتزم ثلاثة أرباع أصوات أعضاء الهيئة التنفيذية.

المادة الثانية والخمسون: تعتبر القرارات الصادرة عن اللجنة التنفيذية ملزمة حكما لجميع فروع الكليات ومعاهد الاتحاد، وإذا كان لأي فرع أو كلية أومعهد اعتراض على قرار اللجنة التنفيذية فهوملزم بتنفيذ القرار، ولهوالحق بالتعبير عن موقفه.

- الباب الرابع -

مجالس الفروع

الفصل الأول: تكوين مجالس الفروع

المادة الثالثة والخمسون: يتألف مجلس طلاب الفرع من مجموع المندوبين المنتخبين في كل فرع لكلية أومعهد.

المادة الرابعة والخمسون:

أ - تتألف الهيئة الإدارية لمجلس طلاب الفرع من:

١ . رئيس مجلس طلاب الفرع.

٢ . نائب الرئيس.

٣ . أمين السر.

٤ . أمين الصندوق.

٥ . عضوالهيئة للشؤون الداخلية.

٦ . عضوالهيئة لشؤون التعليم.

٧ . عضوالهيئة للشؤون الثقافية.

٨ . عضوالهيئة لشؤون الإعلام.

٩ . عضة الهيئة للشؤون الاجتماعية.

١٠ . عضوالهيئة للشؤون الرياضية.

١١ . عضوالهيئة لشؤون المطبوعات الدراسية

١٢ . عضوالهيئة للشؤون البيئية.

١٣ . عضوالهيئة لشؤون الخريجين.

١٤ . عضوالهيئة للشؤون الخارجية.

وتضاف حقائب حسب الحاجة.

ب - في حال عدم توافر العدد الكافي لملء جميع المراكز المذكورة يتوزعها العدد الموجود من الأعضاء المنتخبين.

ج - المجالس التي تعتمد نظام انتخابي خاص بالفرع تقوم بانتخاب هيئة الفرع على أساس نظامها الخاص بالتزامن مع انتخاب مندوبين للاتحاد على أساس السنة الدراسية وحدة انتخابية، وكما ذكر في المادة السادسة من هذا القانون.

المادة الخامسة والخمسون: تدعوالهيئة الإدارية السابقة، خلال أسبوع من انتهاء عملية الانتخاب، أعضاء مجلس طلاب الفرع لانتخاب هيئة إدارية جديدة.

المادة السادسة والخمسون: ينتخب رئيس مجلس طلاب الفرع وأعضاء الهيئة الإدارية كل على حدة بالاقتراع السري المباشر من قبل أعضاء مجلس طلاب الفرع.

المادة السابعة والخمسون: في حال شغور مقعد أوأكثر في الهيئة الإدارية لمجلس طلاب الفرع يصار الى ملئه بطريقة الاقتراع السري المباشر من قبل مجلس طلاب الفرع، وذلك خلال أسبوع من تاريخ شغور المركز.

الفصل الثاني: أعمال مجالس طلاب الفروع وصلاحياتها

المادة الثامنة والخمسون: تتحدد أعمال رئيس وأعضاء الهيئة الإدارية لمجلس الفرع ضمن إطار الأعمال الموكلة لرئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد بموجب الأحكام المنصوص عنها في هذا النظام.

المادة التاسعة والخمسون: يتمتع مجلس طلاب الفرع بصلاحيات رفع التوصيات للجنة التنفيذية للاتحاد، ويحق التقرير في الأمور التي يحددها له هذا النظام.

المادة الستون: يرفع مجلس طلاب الفرع توصياته الى اللجنة التنفيذية للاتحاد حول جميع الأمور الخاصة بالفرع والمرتبطة بسياسة الاتحاد العامة وبخطة عمله بأبعادها الداخلية والخارجية لا سيما:

أ ـ وسائل الضغط بما فيها الاحتجاج والإضراب وسائر أشكال التصعيد الممكنة لهذه الوسائل.

ب ـ إصدار النشرات وعقد المؤتمرات وسائر النواحي ذات الطابع الإعلامي في الفرع.

ج ـ تعديل المناهج ووسائل التدريس والامتحانات والأمور المتعلقة بتقييم الهيئات الإدارية والتعليمية في الفرع.

د ـ قضايا السكن والتغذية والصحة والمواصلات الخاصة لطلاب الفرع.

هـ ـ العلاقات مع الهيئات الخارجية اللبنانية على اختلاف أنواعها.

المادة الواحدة والستون: يقوم مجلس طلاب الفرع بالتقرير في الأمور المتعلقة بالنشاطات التالية:

أ ـ تنظيم محاضرات الدروس.

ب ـ تنظيم النشاطات ذات الطابع الثقافي والفني.

ج ـ القضايا المالية التي يحددها هذا النظام.

د ـ تنمية العلاقات الإنسانية بين الطلاب.

هـ ـ القضايا الرياضية الفرعية.

وـ الإشراف على الجمعيات العامة الفرعية وعلى الاستفتاءات والانتخابات الفرعية.

ز ـ يمكنه القيام بنشاطات خاصة به شرط ان يعلم مسبقا اللجنة التنفيذية بالنشاط.

المادة الثانية والستون: يعقد مجلس طلاب الفرع اجتماعات دورية أسبوعية، أومرة واحدة على الأقل كل أسبوعين، ويعقد اجتماعات استثنائية بناء على دعوة الرئيس أوثلث أعضائه أوبناء لقرار صادر عن اللجنة التنفيذية للاتحاد.

المادة الثالثة والستون: تعتبر اجتماعات مجلس طلاب الفروع قانونية في حال حضور أكثر من نصف الأعضاء في المجلس.

المادة الرابعة والستون: يتخذ مجلس طلاب الفروع توصياته وقراراته بأكثرية الأصوات، وفي حال التعادل يعتبر صوت الرئيس مرجحا.

ـ الباب الخامس ـ
مكاتب الاتحاد

الفصل الأول: مكاتب الاتحاد المركزية

المادة الخامسة والستون: مكاتب الاتحاد المركزية هي لجان تنسيق ذات طابع استشاري.

المادة السادسة والستون: تتألف مكاتب الاتحاد من أعضاء اللجنة التنفيذية رؤساء وأعضاء مجالس طلاب الفروع أعضاء، وذلك تبعا لتوزع مهامهم.

المادة السابعة والستون: تشمل مكاتب الاتحاد المركزي:

١: مكتب التخطيط العام: ويتألف من رئيس اللجنة التنفيذية للاتحاد رئيسا، ومن رؤساء مجالس طلاب الفروع أعضاء.

٢ : مكتب الشؤون الخارجية : يتألف من أمين الشؤون الخارجية في اللجنة التنفيذية رئيسا ومن المسؤولين عن الشؤون الخارجية في مجالس طلاب الفروع أعضاء .

٣ : مكتب الشؤون المالية : يتألف من أمين الشؤون المالية في اللجنة التنفيذية رئيسا ومن المسؤولين عن الشؤون المالية في مجالس طلاب الفروع أعضاء .

٤ : مكتب الشؤون الإدارية : ويتألف من أمين سر اللجنة التنفيذية رئيسا ومن أمناء السر في مجالس طلاب الفروع أعضاء .

٥ : مكتب الشؤون التعليمية : ويتألف من أمين شؤون التعليم في اللجنة التنفيذية رئيسا ومن المسؤولين عن الشؤون التعليمية .

٦ : مكتب الشؤون الداخلية : ويتألف من أمين شؤون الداخلية في اللجنة التنفيذية رئيسا ومن المسؤولين عن الشؤون الداخلية في مجالس طلاب الفروع أعضاء .

٧ : مكتب الشؤون الثقافية : ويتألف من أمين الشؤون الثقافية في اللجنة التنفيذية رئيسا ومن المسؤولين عن الشؤون الثقافية في مجالس طلاب الفروع أعضاء .

٨ : مكتب الشؤون الإعلامية : ويتألف من أمين الشؤون الإعلامية في اللجنة التنفيذية رئيسا ومن المسؤولين عن الشؤون الإعلامية في مجالس طلاب الفروع أعضاء .

٩ : مكتب الشؤون الاجتماعية : ويتألف من أمين الشؤون الاجتماعية في اللجنة التنفيذية رئيسا ومن المسؤولين عن الشؤون الاجتماعية في مجالس طلاب الفروع أعضاء .

١٠ : مكتب الشؤون الرياضية : ويتألف من أمين الشؤون الرياضية في اللجنة التنفيذية رئيسا ومن المسؤولين عن الشؤون الرياضية في مجالس طلاب الفروع أعضاء .

١١ : مكتب شؤون المطبوعات الدراسية : ويتألف من المطبوعات الدراسية

في اللجنة التنفيذية رئيسا ومن المسؤولين عن شؤون المطبوعات الدراسية في مجالس طلاب الفروع أعضاء .

١٢ : مكتب الشؤون البيئية : ويتألف من أمين الشؤون البيئية في اللجنة التنفيذية رئيسا ومن المسؤولين عن الشؤون البيئية في مجالس طلاب الفروع أعضاء .

١٣ : مكتب شؤون الخريجين : ويتألف من أمين شؤون الخريجين في اللجنة التنفيذية رئيسا ومن المسؤولين عن شؤون الخريجين في مجالس طلاب الفروع أعضاء .

الفصل الثاني: أعمال مكاتب الاتحاد وصلاحياته

المادة الثامنة والستون : تقوم مكاتب الاتحاد بالأعمال التنفيذية والاستشارية والوثائقية الخاصة بها والمتعلقة بنوعية أعمال وصلاحيات رئيس اللجنة التنفيذية وأعضائها(الفصل الأول من الباب الثالث) ورؤساء وأعضاء الهيئات الإدارية لمجلس الفروع .

المادة التاسعة والستون : تعتقد مكاتب الاتحاد جلسات دورية وأخرى طارئة بناء لدعوة رؤساءها .

المادة السبعون : تقدم مكاتب الاتحاد توصيتها للجنة التنفيذية للاتحاد .

ـ الباب السادس ـ

الهيئات العامة للفروع

المادة الواحدة والسبعون : تتألف الهيئة العامة للفروع من مجموع الطلاب المنتسبين للفروع ، وتعتقد اجتماعاتها بشكل جمعية عمومية .

المادة الثانية والسبعون : تتم الدعوة للجمعية العامة للفرع بناء لقرار من مجلس الفرع ، أوبنا لقرار اللجنة التنفيذية للاتحاد ، أولطلب مقدم على الأقل من ثلث أعضاء الهيئة العامة في الفرع .

المادة الثالثة والسبعون : تتمتع الجمعية العامة للفرع بحق تقديم التوصيات

ورفعها للجنة التنفيذية للاتحاد من خلال مجلس طلاب الفرع.

المادة الرابعة والسبعون: يمكن أن ترافق الجمعية العامة الفرعية، استفتاء فرعي يجري في الوقت ذاته أوخلال أربع وعشرين ساعة على الأكثر من انتهاء الجمعية العامة.

- الباب السابع -
أموال الاتحاد

المادة الخامسة والسبعون: تتكون واردات الاتحاد من:

أ - نسبة ٢٠ في المئة من رسم الطالب عند تسجيله كل عام، على ان يبقى ٨٠ في المئة من هذا الرسم في موازنة مجلس طلاب الفرع شرط ان لا يتعارض هذا الأمر مع مضمون المادة الرابعة من هذا النظام.

ب - الإعانات المالية التي تمنحها الدولة.

ج - ريع الأموال المستثمرة وريع الحفلات.

د - التبرعات الأخرى التي تقرر اللجنة التنفيذية قبولها على ان لا تتعارض مع أهداف الاتحاد ومبادئه.

المادة السادسة والسبعون: تودع أموال الاتحاد في مصرف تقدره اللجنة التنفيذية وفقا لأحكام المادة الثامنة والثلاثون فقرة "و" و"ط" من هذا النظام.

المادة السابعة والسبعون: تودع الأموال العائدة للفروع في مصرف يقدره مجلس طلاب الفرع بإطلاع أمين الشؤون المالية في الهيئة التنفيذية للاتحاد.

المادة الثامنة والسبعون: تكون للاتحاد موازنة سنوية موحدة، يقرها مؤتمرها العام وتنفذها اللجنة التنفيذية على الصعيد العام.

المادة التاسعة والسبعون: تكون للفروع موازنة سنوية تقرها في نطاق عملها.

المادة الثمانون: تصرف أموال الاتحاد في الأوجه التالية:

أ - المخصصات التي تقررها اللجنة التنفيذية للاتحاد للفروع الداخلية والخارجية والجهات الأخرى التي تحددها.

ب - أجور الأبنية ونفقات الكهرباء والهاتف والقرطاسية والمطبوعات واللوازم الأخرى.

ج - المشاريع العامة ومختلف النشاطات التي يقوم بها الاتحاد تحقيقا لأهدافه المبينة في هذا النظام.

المادة الواحدة والثمانون: يتم صرف أموال الاتحاد في حدود الموازنة على الشكل الأتي:

أ - المبالغ التي لا تتجاوز الخمس مائة ألف ليرة لبنانية من قبل رئيس اللجنة التنفيذية وأمين السر، وأمين الشؤون المالية، على ان توافق اللجنة التنفيذية على هذا الصرف في أول جلسة تعقدها، أما إذا زاد المبلغ عن ذلك فيجب ان تؤخذ الموافقة مسبقا من اللجنة التنفيذية.

ب - في مجالس طلاب الفروع يحق للرئيس مع أمين الصندوق صرف مبلغ لا يتجاوز الثلاث مائة ألف ليرة لبنانية، أما إذا تجاوز المبلغ هذا القدر فيجب ان تؤخذ الموافقة المسبقة من مجلس طلاب الفرع.

ج - تسحب أموال الاتحاد من مصارف بواسطة شيكات موقعة من الرئيس وأمين السر وأمين الشؤون المالية (أمين الصندوق) بناء على موافقة خطية من اللجنة التنفيذية (أومجلس طلاب الفرع) حسب مقتضيات الحال.

المادة الثانية والثمانون: يتوجب على اللجنة التنفيذية الاستعانة بمحاسب قانوني لمراقبة وتدقيق حسابات الاتحاد مركزيا.

المادة الثالثة والثمانون: يمكن نقل اعتماد في موازنة الاتحاد مركزياً وفروعا

بناء لاقتراح من أمين الشؤون المالية، أومن مجلس طلاب الفرع، وبموافقة ثلثي أعضاء اللجنة التنفيذية، أوبموافقة ثلثي أعضاء مجلس طلاب الفرع فيما خص الفرع.

المادة الرابعة والثمانون: ان الحصول على قرض مالي للاتحاد يستلزم الموافقة من مؤتمر عام استثنائي يعقد لهذه الغاية وبالأكثرية المطلقة لأعضاء المؤتمر.

- الباب الثامن -
سحب الثقة
الفصل الأول: سحب الثقة من اللجنة التنفيذية

المادة الخامسة والثمانون: يمكن سحب الثقة من عضوأوأكثر في اللجنة التنفيذية ومن اللجنة التنفيذية بكاملها.

المادة السادسة والثمانون: يطرح سحب الثقة من أحد أعضاء اللجنة التنفيذية أومن اللجنة التنفيذية بكاملها بناء على طلب معلل ومفصل وموقع من ثلث أعضاء مؤتمر الاتحاد على الأقل.

المادة السابعة والثمانون: يتم سحب الثقة من أحد أعضاء اللجنة التنفيذية أومن اللجنة التنفيذية بكاملها بموجب قرار صادر عن الأكثرية المطلقة من أعضاء مؤتمر الاتحاد وفي جلسة خاصة لهذا الغرض، ويتم انتخاب الأعضاء الجدد في الجلسة ذاتها، أوفي جلسة تعقد خلال أربع وعشرين ساعة على الأكثر من تاريخ الجلسة الأولى.

الفصل الثاني: سحب الثقة من الهيئة الإدارية لمجلس طلاب الفرع

المادة الثامنة والثمانون: يمكن سحب الثقة من عضوأوأكثر في الهيئة الإدارية لمجلس طلاب الفرع أومن الهيئة الإدارية بكاملها.

المادة التاسعة والثمانون: يطرح سحب الثقة من أحد أعضاء الهيئة الإدارية للفرع أومن الهيئة الإدارية بكاملها بناء على طلب معلل ومفصل وموقع من ثلث

أعضاء مجلس طلاب الفرع على الأقل.

المادة التسعون: يتم سحب الثقة من أحد أعضاء الهيئة الإدارية أومن الهيئة الإدارية بكاملها بموجب قرار صادر عن الأكثرية المطلقة من أعضاء مجلس طلاب الفرع وفي جلسة خاصة لهذا الغرض، ويتم انتخاب الأعضاء الجدد في الجلسة ذاتها، أوفي جلسة أخرى تعقد خلال أربع وعشرين ساعة على الأكثر من تاريخ الجلسة الأولى.

- الباب التاسع -
التعديل

المادة الواحدة والتسعون: يمكن للجنة التنفيذية للاتحاد ان تتقدم بمشروع تعديل مادة أوأكثر من هذا النظام، بناء لقرار متخذ بالأكثرية من عدد أعضائها.

المادة الثانية والتسعون: يمكن اقتراح تعديل مادة أوأكثر من هذا النظام بناء لطلب مقدم للجنة التنفيذية من ربع أعضاء المؤتمر. ويقدم مشروع التعديل كتابيا الى اللجنة التنفيذية مع تعيين المادة أوالمواد المراد تعديلها، وتعليل الأسباب، وتحديد الصيغة البديلة المقترحة.

المادة الثالثة والتسعون: أما التعديلات على المواد المتعلقة بتشكيل الهيئة التنفيذية وصلاحياتها، وصلاحيات مجالس الفروع الإدارية والمالية فيلزمها ستون في المائة وما فوق من عدد أعضاء المؤتمر.

- الباب العاشر -
آلية الانتخاب

أ - يتقدم المرشح بطلب ترشيحه لدى أمين الشؤون الداخلية في مجلس فرع الطلاب أولدى من ينتدبه المجلس لذلك خلال المدة المحددة للترشيح.

ب - يحق للمرشح سحب ترشيحه بنفسه قبل يوم من تاريخ الانتخاب على ان يعاد إليه نصف المبلغ المحدد لطلب الترشيح.

ج ـ تستمر عملية الاقتراع مدة ثماني ساعات.

د ـ يدعورئيس مجلس الفرع السابق الأعضاء الجدد لجلسة انتخاب الهيئة الإدارية الجديدة، وذلك بمدة أقصاها أسبوع من تاريخ الانتخابات، وتعتبر الجلسة قانونية إذا حضرها الأكثرية المطلقة لأعضاء المجلس.

هـ ـ يتم دعوة جميع أعضاء المجلس لجلسة كل ثلاث جلسات تعقدها الهيئة الإدارية وكذلك للتصويت على القرارات والمشاريع والتوصيات غير المجمع عليها من الهيئة الإدارية.

و ـ يحق لمجلس فرع الطلاب تشكيل لجان عمل أوتعيين طلاب في القاعات الخالية من ممثلي الطلاب لمتابعة شؤون الطلاب، ولهم دور خدماتي واستشاري فقط، ويتم تعيينهم عبر اقتراح الرئيس وموافقة أغلبية أعضاء المجلس.

ز ـ يحق لجميع الطلاب اللبنانيين الاقتراع لهيئات الاتحاد، وكل لبناني منذ أكثر من عشر سنوات يحق له ان يترشح لهيئات ومجالس الاتحاد، أما القرى السبع المحتلة من العدوالصهيوني فهي تعتبر أراض لبنانية وأبناؤها لبنانيون.

ح ـ لا يحق الترشيح والانتخاب إلا للطلاب الذين سددوا رسم المساهمة المالية لمجلس طلاب الفرع خلال فترة التسجيل.

ط ـ لإدارات فروع الكليات الصفة الإشرافية فقط على عملية الانتخابات الطلابية، ولا يحق لها الفصل في الأمور الخلافية التي هي من شأن الاتحاد فقط.

* * *

خاتمة

تمثل كل كلية من كليات الجامعة اللبنانية وحدة تربوية، وهي تتمتع بشخصيتها الذاتية وخصوصيتها كما يحلوللبعض تصنيفها، ولا وجود لكلية نموذجية ما يمكنها من أن تختصر الجامعة اللبنانية.

والتفاوت بين كلية وأخرى، يظهر من دون لبس، في التفاصيل وحتى في تحديد مفاهيم جوهرية للعمل الطلابي، وإذا أردنا أن ننظر الى هذا التباين نستخلص أن ثمة شروخا عميقة تفصل الجسم الطلابي، وهذه الظاهرة تشكل نذير قلق، كونها تبشر بقيام اتحاد وطني لطلاب الجامعة اللبنانية متباعد الأجزاء.

وإذا أجرينا مقاربة واعية لواقع الحال، نرى أن تنوع الكليات وإن اعتبره البعض يمثل مصدر غنى بالنسبة الى المجتمع الوطني، إلا أن كل كلية تعكس النسيج الاجتماعي اللبناني التعددي.

وإن تطابقت وجهات نظر طلاب في كلية ما، فإنها لا تتطابق في الفرع ذاته، حتى لواعتبر ذلك دليل حياة في العمل الطلابي.

لكن ذلك النبض المختلف، يحتاج الى تأطير وضبط لإيقاعه في كليات الفرع الواحد أولا، توخيا للانسجام داخل الجسم المشترك وتلافيا لتضارب المصالح والتطلعات، وثانيا، لابد من توفير الحد الأدنى من التواصل بين الفروع عبر تبادل الحوار والنقاش لكسر حاجز الخوف والخصوصية وفي طرائق مختلفة ومتنوعة (تبادل زيارات، اقامة محاضرات وندوات مشتركة، عقد لقاءات و..)، لأن حال الاختلاف والمناداة بخصوصية كل كلية وفرع والادعاء بالتمايز عن الآخر، لم يعد أمرا مرغوبا به، لأنه سيؤدي في نهاية المطاف الى الوقوع في النقصان.

والسؤال الطبيعي، هل سيتمكن الاتحاد الوطني مستقبلا من لم شمل

الطلاب بعدما انفرط عقده منتصف السبعينات ؟ أوأنه سيكون مجرد اسم عريض يتغطى خلفه أصحاب المصالح لتمرير مواقف تمثل بعض الجهات؟

ليس من المبالغة القول إن الحركة الطلابية وبعد مضي أحد عشر عاما على انتهاء الحرب وربع قرن من توقف أنشطتها، ما زالت تعاني من مترتبات هذه الحرب، وما أنتجته على الصعيد اللبناني. فالجامعة اللبنانية التي تضم ستين في المئة من طلاب لبنان(أكثر من ٧١ ألف طالب في العام الجامعي ٢٠٠١ فيما لا يتعدى عدد الطلاب في الجامعات الخاصة ٤٨ ألفا)، جيل المستقبل، تعاني من الانشقاق والمحاصة، والطلاب يحصدون من إرث الانقسامات الطائفية والسياسية، والاتحاد الذي أعطي حق التدخل في العديد من الأمور، هل سيكون قادرا لوسمح له بالخروج الى النور من ظلومات الحزازات الضيقة ووضع حد لإنهاء التشتت والانقسامات التي عصفت بالجامعة اللبنانية أولا، وبالجسم الطالبي ثانيا، وأدت الى تعطيل لغة الحوار؟، أم أنه سيكون فعلا اتحادا طلابيا وطنيا جامعا، بعيدا عن التبعية الحزبية والتفرقة الطائفية، صاحب قرار موحّد لإكمال المسيرة النضالية التي بدأها زملاء لنا منهم من غاب ومنهم من يستمر في متابعة النضال ؟.

الأيام ستكون شاهدة على ذلك، والتاريخ لن يرحم من أهدر الفرصة لعودة قيام الاتحاد الوطنيّ لطلاب الجامعة اللبنانية للمساعدة في إعادة بناء وطن الشباب والحرية والعدالة والمساواة ولديموقراطية وطن المستقبل، بعدما تم قطع مسافة كبيرة الى الأمام نحوإعادة إحياء الاتحاد ولم يبق سوى التفاصيل الصغيرة التي يجب عدم التوقف عندها، فان كان التمثيل الأولي ناقصا، تم تصحيحه في المرة الثانية.

يبقى التمني والرجاء أن يستمر النضال من أجل تفعيل دور الاتحاد الوطني في الدفاع عن الجامعة الوطنية، وهذه مسؤولية مشتركة بين الطلاب والأساتذة والموظفين والقوى الشبابية والحزبية أيضا، لتوحيد الصفوف والنهوض بالجامعة، لتبقى منارة علمية وجامعة وطنية لجميع أبناء الوطن.

الفهرس

لم تنشأ الجامعة اللبنانية إلا بإرادة الطلاب والجماهير الشعبية التي وعت أن قضية الجامعة قضيتها. فوجود جامعة وطنية في لبنان كان يمثل مساهمة فعّالة في تأمين التعليم الجامعي المجاني لأبنائها المحرومين منه.

وما كانت تحركات الطلاب والتظاهر والصدام مع قوى الأمن الداخلي و استشهاد الطالب فرج الله حنين العام ١٩٥١ الذي يعتبر أول شهيد في سبيل قيام الجامعة اللبنانية ، إلا نتيجة اقتناع بالمطالب التي حملوها ، بدءاً من المطالبة بتأسيس جامعة وطنية وصولاً حتى انتظام العمل فيها.

كان للحركة الطلابية في لبنان منذ الخمسينات وحتى السبعينات، دورها الفاعل والنهضوي في تأسيس الجامعة اللبنانية ، وفي تصويب العديد من مسارات الدولة ومواقفها تجاه القضايا العربية الحساسة.

والحركة الطلابية في مطلع الألفية الثالثة هي حركة شبه حيه. وهذه معضلة من المعضلات التي تواجه العمل النقابي الطلابي.

ISBN 9953-0-0042-5





مؤسسة دار الكتاب الحديث